المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

مشروع قانون المالية لسنة 2027

تقرير حول المقاصة

تقرير حول المقاصة

الفهرس

مقدمة..... 1

الفصل الأول: تطور السوق الدولية للمواد المدعمة..... 3

I.1. سوق النفط..... 3

I.1.1. التجارة الدولية للنفط..... 4

I.1.1.1. الطلب العالمي على النفط..... 4

I.1.1.2. العرض العالمي للنفط..... 5

I.1.1.3. المبادلات العالمية للنفط..... 7

I.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات النفطية..... 9

I.2.1.1. تطور أسعار النفط الخام..... 9

I.2.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية السائلة..... 12

I.2.سوق غاز البترول المسال..... 15

I.2.1.التجارة الدولية لغاز البترول المسال..... 16

I.1.2.1 الطلب العالمي على غاز البترول المسال..... 16

I.2.1.2.العرض العالمي لغاز البترول المسال..... 19

I.3.1.2. التجارة العالمية لغاز البترول المسال..... 22

I.2.2. تطور الأسعار العالمية لغاز البوتان..... 26

I.3. سوق السكر..... 33

I.1.3.التجارة الخارجية لمادة السكر..... 34

I.1.1.3.الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر..... 34

2.1.3.1. المبادلات العالمية للسكر..... 36

2.3.1. تطور الأسعار العالمية للسكر الخام..... 37

I.4. سوق الحبوب..... 38

I.1.4. التجارة الخارجية للحبوب..... 38

I.1.1.4. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب..... 38

I.2.1.4. المخزونات العالمية والمبادلات التجارية للحبوب..... 40

I.2.4. تطور الأسعار العالمية للقمح اللين..... 42

الفصل الثاني: تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة.....44

II.1. دعم سعر غاز البوتان.....44

II.1.1. تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان.....44

II .2.1 الواردات والاستهلاك الوطني لغاز البوتان.....46

II.1.3. وضعية نفقات دعم غاز البوتان.....51

II.2. دعم سعر السكر.....52

II.2.1. الاستهلاك والإنتاج الوطنيين للسكر الأبيض.....52

II.2.2. الواردات من السكر الخام.....54

II.2.3. وضعية نفقات دعم السكر.....56

II.3. دعم سعر القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين.....57

II.3.1. الإنتاج الوطني و تحصيل الحبوب.....58

II.3.2. واردات الحبوب.....60

II.3.3. الصناعات التحويلية للحبوب.....63

II.3.4. وضعية نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين.....64

II.4. التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2026.....65

II.4.1. مواصلة دعم أسعار المواد المدعمة عند الاستهلاك.....65

II.4.2. مواصلة تفعيل أنظمة الدعم عند استيراد السكر الخام و القمح اللين.....66

II.4.3. دعم النقل الطرقي.....66

II.5.الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027.....66

مقدمة

شهدت سنة 2026 سياقاً دولياً شديد التوتر، اتسم باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن الاضطرابات التي طالت أهم ممرات الإمداد بالطاقة. وقد ساهمت التوترات المحيطة بمضيق هرمز، باعتباره ممراً استراتيجياً لعبور جزء مهم من المحروقات المتداولة على الصعيد العالمي، في تفاقم المخاطر المرتبطة بأمن الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. وانعكست هذه التطورات في تقلبات حادة بأسواق الطاقة وضغوط متزايدة على الأسعار الدولية للمنتجات البترولية.

وفي هذا السياق، اتخذت الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية منحى تصاعدياً بصفة عامة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026. فقد بلغ متوسط سعر خام برنت حوالي 91 دولاراً للبرميل، مقابل 71 دولاراً للبرميل خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بارتفاع نسبته 27,2%. كما تراوحت الأسعار ضمن نطاق واسع، ما بين 60 و120 دولاراً للبرميل، بما يعكس حدة التقلبات التي ميزت السوق النفطية خلال هذه الفترة.

وشملت هذه التطورات كذلك باقي المنتجات الطاقية، حيث بلغ متوسط سعر غاز البوتان، المحتسب وفق الصيغة المغربية، حوالي 611 دولاراً للطن خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، مقابل 536 دولاراً للطن خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بارتفاع يقارب 14%. وتراوح هذا السعر بين حد أدنى بلغ 489 دولاراً للطن وحد أقصى وصل إلى 856 دولاراً للطن. كما بلغ متوسط سعري الغازوال والبنزين على التوالي 1075 دولاراً للطن و981 دولاراً للطن، مسجلين ارتفاعاً بنسبة 55,6% و33,5% على التوالي مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالأسواق الدولية لبعض المنتجات الغذائية، فقد أظهرت هذه الأخيرة قدرًا من الصمود، مع تسجيل تطورات أكثر اعتدالًا، بل وإيجابية في بعض الحالات. فقد بلغ متوسط سعر القمح اللين الفرنسي حوالي 241 دولارًا للطن، مقابل 238 دولارًا للطن خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بارتفاع طفيف نسبته 1,3%. وفي المقابل، سجل سعر السكر الخام انخفاضًا ملحوظًا، حيث بلغ متوسطه 352 دولارًا للطن، مقابل 421 دولارًا للطن خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بانخفاض نسبته 16,4%.

وللتخفيف من آثار هذه الظرفية الدولية على الاقتصاد الوطني، واصلت الحكومة تعزيز التدابير الرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وضمان انتظام تزويد السوق الوطنية، والحد من انتقال الضغوط الناجمة عن الأسعار الدولية إلى الأسر والمقاولات. وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة وزارية لتأمين التتبع المنتظم لانعكاسات الوضع الدولي على الاقتصاد الوطني، وتنسيق تدخلات مختلف القطاعات المعنية، والسهر على استمرارية سلاسل الإمداد وحسن سير الأسواق.

كما تم اتخاذ تدابير إضافية بهدف تأمين تموين السوق الوطنية بالمنتجات الطاقية، لا سيما من خلال الاستباق في تغطية الاحتياجات من المنتجات البترولية، وتنويع مصادر التموين، وتحسين شروط الشراء. وبالموازاة مع ذلك، تمت تعبئة موارد

مالية إضافية للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأولية، ولا سيما لمواجهة ارتفاع تكلفة دعم غاز البوتان وإعادة تفعيل الدعم الموجه إلى قطاع النقل الطرقي.

وعلى مستوى الميزانية، تم فتح اعتمادات إضافية بقيمة 8 مليارات درهم برسم دعم الأسعار، ليرتفع بذلك إجمالي الاعتمادات المفتوحة برسم المقاصة إلى 21,77 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، تم تعزيز عمليات مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربة، بما يساهم في ضمان السير العادي للأسواق وتوفر المنتجات.

وعلى الصعيد الوطني، ساهم تحسن الظروف المناخية التي ميزت الموسم الفلاحي 2026/2025، ولا سيما بفضل التساقطات المطرية الأكثر وفرة والأفضل توزيعًا زمانيا ومكانيا، في دعم انتعاش الإنتاج الوطني من السكر، فضلًا عن تحسن المحصول من الحبوب، وخاصة القمح اللين. وقد ساهم هذا التطور في الحد من اللجوء إلى آليات دعم الاستيراد، مع الإبقاء على التدابير اللازمة لتأمين تموين السوق الوطنية والتحكم في أسعار الاستهلاك.

وفيما يتعلق بغاز البوتان، فقد انعكس ارتفاع الأسعار الدولية في زيادة الدعم المالي. فقد بلغ متوسط الدعم الذي تمنحه الدولة لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كلغ 61,79 درهمًا خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، مقابل 53,47 درهمًا خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بارتفاع يقارب 15,6%. وقد تبلغ تكلفة المقاصة المرتبطة بذلك حوالي 9 مليارات درهم، مقابل 8,6 مليار درهم سنة قبل ذلك، أي بارتفاع يقارب 5%.

وبالنسبة للسكر الخام، فقد سجل سعره انخفاضًا ملحوظًا، مما قد يتيح تحقيق استرجاع تقديري عند الاستيراد لفائدة الدولة بمبلغ يقدر بـ0,7 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، مقابل تكلفة بلغت 0,3 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

كما قد تبلغ تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، على أساس دعم جزافي مستقر في 3,67 دراهم للكيلوغرام، 2,7 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، مسجلة انخفاضًا بنسبة 10,8% على أساس سنوي. وبناءً عليه، قد تبلغ التكلفة الإجمالية الصافية المرتبطة بدعم السكر المكرر والسكر الخام 2 مليار درهم، مقابل 3,3 مليارات درهم خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بتراجع يقارب 39%.

وبالنسبة للقمح اللين، فقد مكّن انخفاض الأسعار الدولية المسجل خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026 من الحفاظ على سعر التكلفة عند الاستيراد دون السعر المستهدف المحدد في 270 درهمًا للقنطار. وبالتالي، لم تستدعِ هذه الوضعية اللجوء إلى آلية الاسترجاع عند الاستيراد خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بالدقيق الوطني للقمح اللين، فقد يُناهز الدعم الممنوح 0,8 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، مقابل 0,7 مليار درهم خلال الفترة نفسها من السنة السابقة. ويشمل هذا المبلغ، على وجه الخصوص، النفقات المرتبطة بإجراءات تثمين الإنتاج الوطني من القمح اللين، بما فيها تحمل تكاليف التخزين والإيداع. وبذلك، بلغت

التكلفة الإجمالية المرتبطة بدعم القمح اللين المستورد والدقيق الوطني للقمح اللين 0,8 مليار درهم، مسجلة انخفاضًا بنسبة 16,8% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

ومن جهة أخرى، وعلى إثر الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار الغازوال عند المحطة خلال سنة 2026، أعادت الحكومة تفعيل آلية الدعم الاستثنائي الموجهة إلى مهنيي النقل الطرقي. ويهدف هذا الإجراء إلى التخفيف من أثر ارتفاع أسعار المحروقات على تكاليف استغلالهم، والحد من انعكاسه على تعرفة النقل. وخلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2026، بلغ إجمالي الدعم المعبأ لفائدة القطاع 2,488 مليار درهم.

كما واصلت الحكومة دعم أسعار استهلاك بعض المنتجات الغذائية لفائدة سكان أقاليم جنوب المملكة، بمبلغ قدره 64 مليون درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026.

ومن جهة أخرى، ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي قدره 19,4 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

الفصل الأول: تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

1.I. سوق النفط

خلال سنة 2026، ظل السوق النفطي العالمي متأثرا بتزايد حدة التوترات وارتفاع مستوى تقلب الأسعار، في ظل استمرار النزاع في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات التي طالت تدفقات الطاقة العابرة لمضيق هرمز. وقد أدت هذه الإكراهات إلى تراجع ملحوظ في العرض العالمي، لا سيما لدى البلدان المنتجة في منطقة الخليج، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل والتأمين. وبموازاة ذلك، سجل الطلب العالمي تراجعا نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، والصعوبات المرتبطة بالتموين، وتباطؤ الاستهلاك في عدد من المناطق، ولا سيما في آسيا.

وفي ضوء هذه التطورات، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة انخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو 1,69 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل تراجع مرتقب في العرض العالمي بحوالي 4,2 ملايين برميل يوميا، فيما يرجح تأجيل الاستعادة الكاملة لمستويات الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط إلى سنة 2027.

وفي هذا السياق، استمرت الضغوط على المخزونات النفطية العالمية. فبعد عمليات السحب المكثفة المسجلة منذ اندلاع النزاع، تراجعت هذه المخزونات بأكثر من 500 مليون برميل خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى غشت 2026، بما يعكس استمرار محدودية العرض المتاح في السوق. وبموازاة ذلك، شهدت المبادلات النفطية الدولية إعادة تشكيل واسعة، في ظل استمرار القيود المفروضة على التدفقات العابرة لمضيق هرمز، مقابل تنامي مساهمة منتجي القارة الأمريكية في تزويد

السوق العالمية، إلى جانب التوجه التدريجي نحو إعادة توجيه جزء من التدفقات نحو مصادر الإمداد في حوض المحيط الأطلسي.

وفي ظل هذه المعطيات، تظل آفاق السوق النفطية رهينة بتطور الوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، ومدى ضمان أمن الممرات البحرية الرئيسية، فضلا عن وتيرة استعادة قدرات الإنتاج والتصدير في المنطقة.

I.1.1. التجارة الدولية للنفط

I.1.1.1. الطلب العالمي على النفط

يرتقب أن يبلغ الاستهلاك العالمي من النفط وباقي أنواع الوقود السائل حوالي 102,59 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل 104,27 مليون برميل يوميا سنة 2025، أي بانخفاض يناهز 1,69 مليون برميل يوميا. ويعكس هذا التراجع تغيرا في المنحى مقارنة بالارتفاع المسجل خلال السنة السابقة، في ظل الاضطرابات التي طالت الإمدادات النفطية من منطقة الشرق الأوسط واستمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة. كما أدت حالات توقف الإنتاج والقيود التي أثرت في مسارات التصدير الرئيسية إلى تقليص الكميات المتاحة في السوق الدولية. وفي ظل هذه المعطيات، يرتقب أن يظل الاستهلاك العالمي متأثرا بظروف سوق أقل ملاءمة، فيما تبقى آفاق تعافيه مرتبطة باستعادة التدفقات النفطية.

وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يرتقب أن يبلغ الاستهلاك نحو 45,69 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل 46,20 مليون برميل يوميا سنة 2025، بما يمثل حوالي 45 في المائة من الطلب العالمي. غير أن هذا التطور سيظل متفاوتا بين الاقتصادات الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، يتوقع أن يظل الطلب شبه مستقر في حدود 20,58 مليون برميل يوميا، في حين يرتقب أن يتراجع استهلاك أوروبا إلى 14,16 مليون برميل يوميا. وعليه، سيظل حجم التراجع متفاوتا من اقتصاد إلى آخر.

أما في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فيرتقب أن يبلغ الاستهلاك نحو 56,90 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل 58,08 مليون برميل يوميا سنة 2025، بما يمثل أكثر من نصف الطلب العالمي. وفي الصين، يتوقع أن يبلغ الاستهلاك حوالي 16,08 مليون برميل يوميا، مقابل 5,62 ملايين برميل يوميا في الهند. وتعكس هذه التطورات تراجعا أكثر حدة في الصين وانخفاضا محدودا في الهند، رغم الأهمية التي يكتسيها البلدان في هيكلة الطلب العالمي على النفط.

خلال الربع الأول من سنة 2026، قدر الاستهلاك العالمي بنحو 102,99 مليون برميل يوميا، قبل أن يتراجع إلى حوالي 100,27 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني، أي بانخفاض يقارب 2,72 مليون برميل يوميا مقارنة بالربع السابق. وقد جاء هذا التراجع في سياق استمرار الاضطرابات التي طالت الإمدادات النفطية. وبموازاة ذلك، بلغ معدل السحب من

المخزونات العالمية نحو 3,9 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني، بما يعكس استمرار الاختلال بين مستوى الإمدادات المتاحة وحاجيات الاستهلاك.

وخلال الربع الثالث من سنة 2026، يرتقب أن يرتفع الاستهلاك العالمي إلى نحو 103,23 ملايين برميل يوميا، ثم إلى 103,86 ملايين برميل يوميا خلال الربع الرابع. غير أن هذا التحسن سيظل متأثرا بالقيود المفروضة على صادرات منطقة الشرق الأوسط واستمرار السحب من المخزونات. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية استمرار القيود على التدفقات النفطية إلى غاية نهاية السنة، رغم إمكانية تكييف مسارات نقل الإمدادات. وعليه، تظل وتيرة التحسن المرتقبة خلال النصف الثاني من السنة مرتبطة بتطور التوترات الجيوسياسية ومدى استعادة مستويات الإمدادات.

I.1.1.2. العرض العالمي للنفط

يرتقب أن يبلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام نحو 74,78 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل 78,99 مليون برميل يوميا سنة 2025، أي بانخفاض قدره 4,21 مليون برميل يوميا، وذلك وفق توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الصادرة في شتنبر 2026. ويرتقب أن يتركز هذا الانخفاض أساسا في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن يتراجع إنتاجها إلى 19,92 مليون برميل يوميا، مقابل 24,63 مليون برميل يوميا خلال السنة السابقة. كما يرتقب أن يسجل إنتاج الدول الأخرى المشاركة في اتفاقات أوبك+ تراجعا محدودا، لينتقل من 14,29 إلى 14,12 مليون برميل يوميا. ويعكس هذا التطور الصعوبات التي يواجهها عدد من منتجي منطقة الشرق الأوسط، في ظل الاضطرابات التي طالت عمليات التصدير وحالات توقف الإنتاج.

أما بالنسبة لإجمالي إنتاج الوقود السائل، الذي يشمل النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي وباقي السوائل، فتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ الإنتاج العالمي نحو 100,62 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل 106,22 ملايين برميل يوميا سنة 2025، أي بانخفاض يناهز 5,62 ملايين برميل يوميا. ويرتقب أن يبلغ إنتاج دول أوبك 23,59 مليون برميل يوميا، مقابل 29,33 مليون برميل يوميا خلال السنة السابقة، في حين يتوقع أن يظل إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة شبه مستقر في حدود 77,03 مليون برميل يوميا، مقابل 76,91 مليون برميل يوميا سنة 2025. وفي ظل هذه التطورات، لن يكون استقرار العرض خارج أوبك كافيا لتعويض الانخفاض المسجل في إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة.

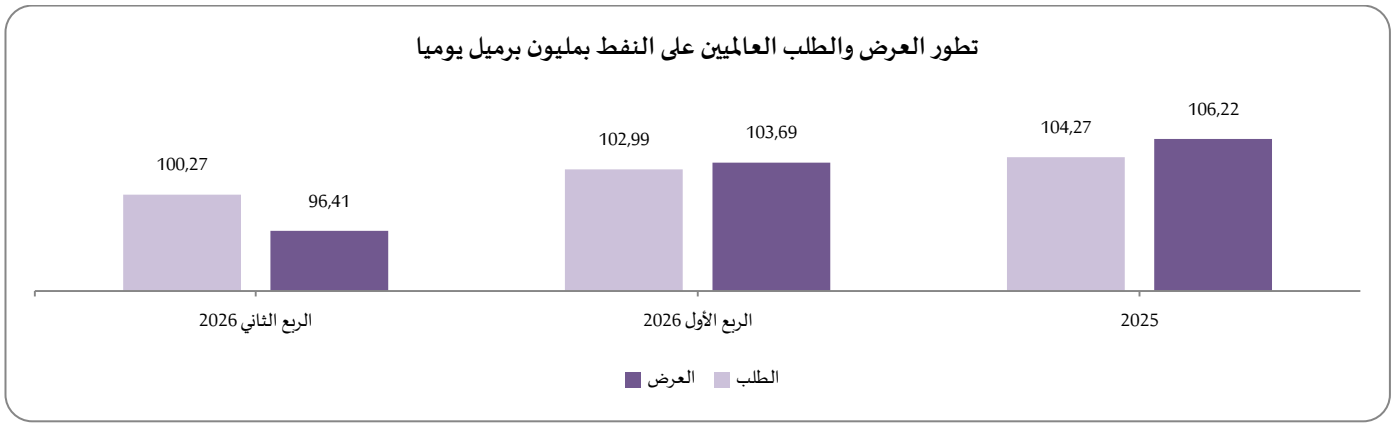

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

ويرتقب أن يواكب هذا الانخفاض في العرض تسجيل عجز في السوق على امتداد سنة 2026. ووفق توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، سيبلغ الإنتاج العالمي من السوائل النفطية نحو 100,62 مليون برميل يوميا، مقابل استهلاك يناهز 102,59 مليون برميل يوميا. وبذلك، يرتقب أن يسجل السوق عجزا متوسطا يقارب 1,97 مليون برميل يوميا، بما سيؤدي إلى استمرار السحب من المخزونات العالمية. وقد بلغ معدل السحب نحو 3,9 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني، فيما يتوقع أن يستمر في حدود 3,0 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثالث، ثم 1,7 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع. ومن شأن الاعتماد على هذه المخزونات أن يساهم في تغطية حاجيات التموين، مع استمرار الضغوط على أسعار النفط الخام.

وشملت عمليات السحب من الاحتياطيات، على وجه الخصوص، أهم البلدان المستهلكة للنفط. ووفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية المنشورة في غشت 2026، بلغت المخزونات الاستراتيجية للصين نحو 1,492 مليار برميل خلال الربع الثاني، مقابل 1,541 مليار برميل خلال الربع الأول. وفي اليابان، تراجعت هذه المخزونات من 263 إلى 187 مليون برميل خلال الفترة نفسها. أما في الولايات المتحدة، فتشير البيانات المحينة لشهر شتنبر إلى أن الاحتياطي الاستراتيجي بلغ 322,2 مليون برميل في نهاية الربع الثاني، مقابل 414,8 مليون برميل قبل ثلاثة أشهر. وتعكس هذه التطورات حجم السحب المسجل من الاحتياطيات المتاحة، في ظل استمرار الضغوط على الكميات المعروضة في السوق الدولية.

وفي الولايات المتحدة، يرتقب أن يواصل إنتاج النفط الخام منحاه التصاعدي، ليبلغ في المتوسط نحو 13,83 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026، مقابل 13,66 مليون برميل يوميا سنة 2025، أي بزيادة تقارب 170 ألف برميل يوميا. ومن المتوقع أن يدعم هذا الارتفاع، على الخصوص، تطور إنتاج حوض بيرميان، الذي يرتقب أن ينتقل من 6,57 إلى 6,76 ملايين برميل يوميا. كما ينتظر أن يساهم كل من الإنتاج البحري في خليج المكسيك وإنتاج ألاسكا في هذه الزيادة، رغم التراجع المرتقب في بعض المناطق الأخرى. ومن المنتظر أن يصل إنتاج الولايات الثماني والأربعين المتجاورة، باستثناء الإنتاج البحري في خليج المكسيك، إلى نحو 11,38 مليون برميل يوميا، بما يمثل قرابة 82 في المائة من إنتاج الولايات المتحدة من

النفط الخام. وبذلك، يرتقب أن يحافظ الإنتاج الأمريكي من النفط الخام على منحاه التصاعدي، في ظل سياق عالمي يتسم بانخفاض الإنتاج.

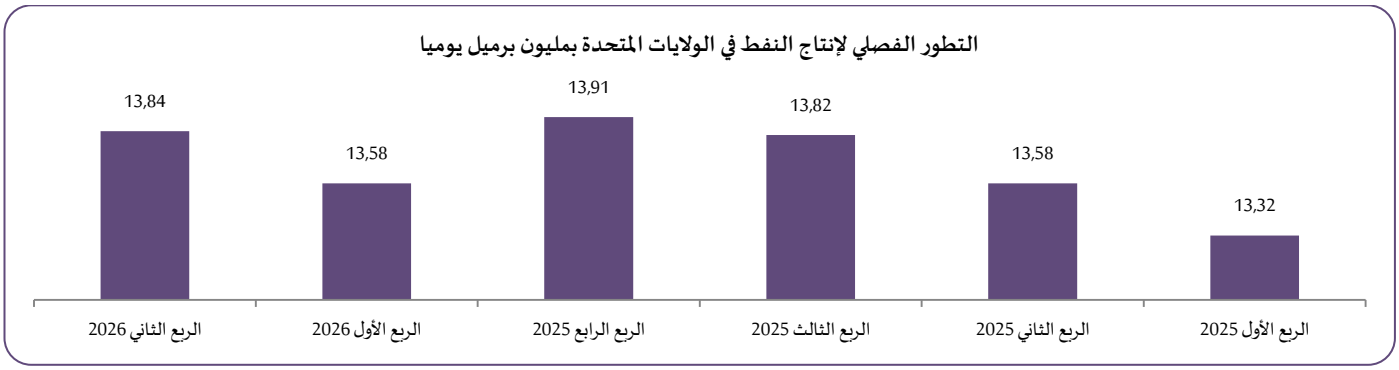

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وعموما، يرتقب أن تتسم سنة 2026 بانخفاض ملموس في العرض النفطي العالمي، يعزى أساسا إلى الاضطرابات التي طالت إنتاج عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط. ولن تكون الزيادة المرتقبة في الإنتاج الأمريكي والاستقرار النسبي للعرض خارج أوبك كافيين لتعويض الكميات التي تعذر إنتاجها نتيجة هذه الاضطرابات. وبالنظر إلى أن انخفاض الإنتاج يفوق التراجع المسجل في الاستهلاك، يرتقب أن يسجل السوق عجزا يستدعي مواصلة السحب من المخزونات. وفي المقابل، تظل آفاق تعافي العرض مرتبطة باستعادة تدفقات التصدير وإعادة تشغيل قدرات الإنتاج المتوقفة.

I.3.1.1. المبادلات العالمية للنفط

شهدت المبادلات العالمية للنفط خلال سنة 2026 اضطرابات ملحوظة، في ظل إعادة تشكيل مسارات التزويد. ووفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بلغت تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية العابرة لمضيق هرمز نحو 4,9 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة 2026، مقابل 14,9 مليون برميل يوميا خلال الربع الأول و21,6 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من سنة 2025. وقد تزامن هذا التراجع مع إعادة توجيه جزء من التدفقات عبر مسارات بحرية بديلة، حيث بلغت الكميات العابرة لمضيق باب المندب نحو 8,1 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني، مقابل 5,4 ملايين برميل يوميا في نهاية سنة 2025.

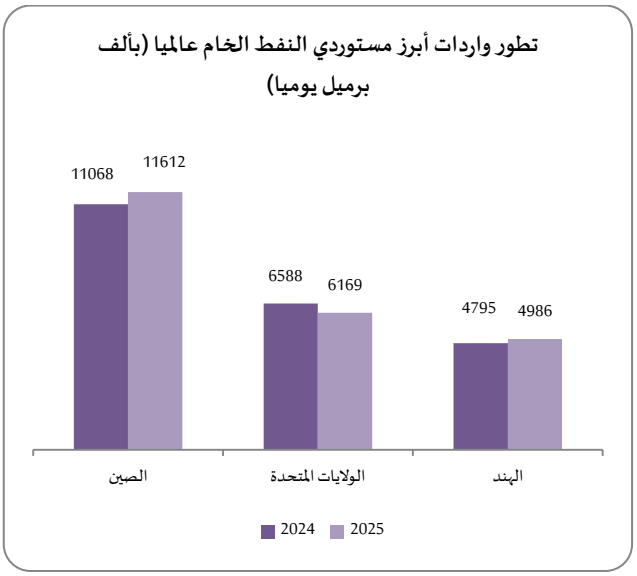

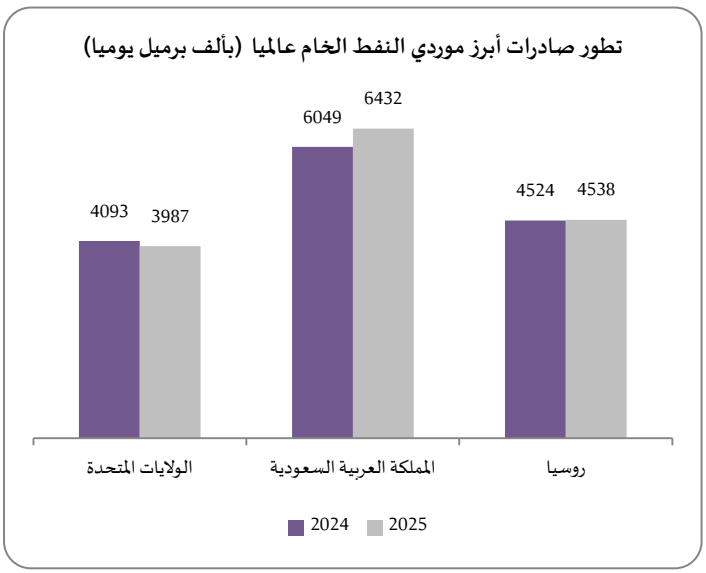

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وتأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوبك المطلة على الخليج بشكل خاص بالقيود التي طالت هذا المسار التصديري. ووفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بلغت تدفقات النفط الخام والمكثفات العابرة لمضيق هرمز نحو 3,7 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة 2026، مقابل 15,9 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من سنة 2025. كما تراجعت تدفقات المنتجات النفطية من 5,7 إلى 1,1 مليون برميل يوميا خلال الفترة نفسها. وتعكس هذه المعطيات حجم الاضطرابات التي طالت في آن واحد مبادلات النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، دون أن تمثل هذه التدفقات إجمالي صادرات الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

وفي الولايات المتحدة، استعادت صادرات النفط الخام منحاها التصاعدي لتبلغ نحو 3,9 ملايين برميل يوميا في غشت 2026، بعد شهرين من التراجع، وذلك وفق بيانات منظمة أوبك. وبموازاة ذلك، بلغت صادرات المنتجات النفطية مستوى قياسيا قدره 8,0 ملايين برميل يوميا. وشمل هذا الارتفاع، على الخصوص، شحنات البروبان والبروبيلين الموجهة نحو آسيا، إلى جانب صادرات المقطرات المتجهة إلى أوروبا والمغرب. وبذلك، أظهرت تطورات الصادرات الأمريكية تباينا بين النفط الخام والمنتجات النفطية.

وتأثرت الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية بالاضطرابات التي طالت المسارات البحرية خلال صيف 2026. ووفق البيانات التي أوردتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تراجعت الكميات المصدرة انطلاقا من ميناء ينبع بنحو النصف خلال شهر غشت مقارنة بشهر يوليوز. كما أدت الهجمات التي أثرت في الملاحة عبر مضيق باب المندب إلى الحد من إمكانات الشحن عبر البحر الأحمر. وفي هذا السياق، عززت المملكة العربية السعودية شحناتها عبر قناة السويس، رغم ما ينطوي عليه هذا المسار من طول أكبر وكلفة أعلى بالنسبة للأسواق الآسيوية. غير أن إعادة توجيه الشحنات عبر هذا المسار ظلت غير كافية لتجاوز مجمل القيود التي أثرت في الصادرات.

وبالنسبة لروسيا، تأثرت مبادلات المنتجات النفطية بالاضطرابات التي طالت نشاط التكرير. وفي توقعاتها لشهر شتنبر 2026، تشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن تراجع الكميات المتاحة من المقطرات الروسية يساهم في استمرار الضغوط على السوق الدولية، كما تتوقع أن تستمر تداعيات توقف عدد من المصافي الروسية إلى غاية النصف الأول من سنة 2027. وتضاف هذه الصعوبات إلى التحول السابق في وجهة صادرات النفط الخام نحو الأسواق الآسيوية. وكانت التحليلات التي نشرتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في غشت 2025 قد أبرزت تنامي دور كل من الصين والهند في استيعاب الشحنات الروسية، بالتوازي مع تراجع حصة الأسواق الأوروبية.

أما بالنسبة للبلدان المستوردة، فقد سجلت الصين ارتفاعا في مشترياتها من النفط الخام خلال فصل الصيف. ووفق بيانات منظمة أوبك، بلغت وارداتها نحو 8,4 ملايين برميل يوميا في يوليوز 2026، فيما تشير البيانات الجمركية الأولية إلى بلوغها 8,95 ملايين برميل يوميا خلال شهر غشت. وتزامن هذا الارتفاع مع تحسن نشاط التكرير. كما ارتفعت واردات المنتجات النفطية إلى نحو 2,0 مليون برميل يوميا في يوليوز، على خلفية ارتفاع شحنات غاز البترول المسال والنافثا. وتعكس هذه التطورات تحسنا في إمدادات السوق الصينية عقب الاضطرابات المسجلة خلال فصل الربيع.

وعموما، تشير البيانات المتاحة برسم سنة 2026 إلى إعادة تشكيل واسعة للمبادلات النفطية، نتيجة القيود التي طالت صادرات منطقة الشرق الأوسط. وقد ساهم اللجوء إلى مسارات بديلة في الحفاظ على جزء من التدفقات، دون أن يسمح باستعادة المستويات الاعتيادية لحركة الشحن. ووفق توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لشهر شتنبر، يرتقب أن تستمر بعض هذه القيود إلى غاية نهاية السنة، فيما يتوقع أن تعود غالبية تدفقات الإنتاج والمبادلات إلى مستوياتها السابقة للنزاع خلال الربع الثاني من سنة 2027. وتظل وتيرة هذا التعافي مرتبطة بمدى تأمين المسارات البحرية واستعادة قدرات التصدير.

I.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات النفطية

I.2.1.1. تطور أسعار النفط الخام

اتخذ سعر خام برنت خلال سنة 2025 منحى تنازليا بوجه عام، إذ بلغ متوسطه السنوي نحو 69,14 دولارا للبرميل، مقابل 80,52 دولارا للبرميل سنة 2024، أي بانخفاض يقارب 14 في المائة. ويعكس هذا التطور أساسا وضعية في السوق العالمية اتسمت بتجاوز مستويات العرض للطلب على النفط. وعلى أساس شهري، تراجع سعر خام برنت من 79,27 دولارا للبرميل في يناير إلى 62,54 دولارا للبرميل في دجنبر، مسجلا بذلك أدنى متوسط شهري منذ بداية سنة 2021. غير أن حدة هذا التراجع ظلت محدودة خلال بعض الفترات، بفعل تكوين مخزونات إضافية في الصين وتزايد التوترات الجيوسياسية.

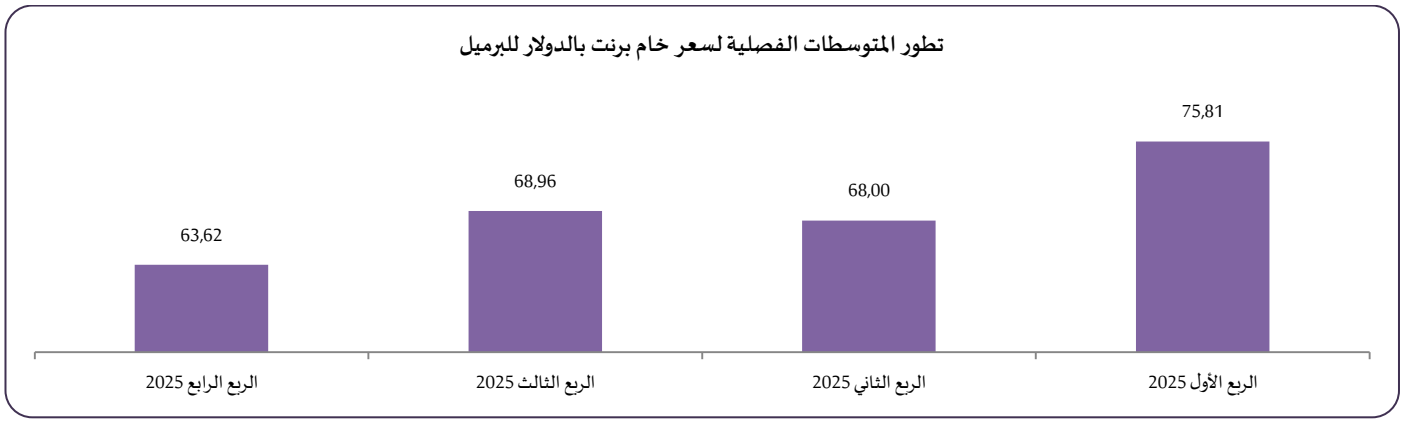

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2025، اتسم سعر خام برنت باستمرار منحاه التنازلي، حيث انتقل من 79,27 دولارا للبرميل في يناير إلى 75,44 دولارا في فبراير و72,73 دولارا في مارس و68,13 دولارا في أبريل، ثم إلى 64,45 دولارا في ماي. ووفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يعزى هذا التطور، على الخصوص، إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتزايد المخاوف بشأن آفاق الطلب العالمي. كما ساهمت التوترات التجارية وتصاعد التدابير الجمركية بين عدد من الاقتصادات الكبرى في تعزيز توقعات تباطؤ النمو والاستهلاك النفطي، مما أدى إلى زيادة الضغوط الانخفاضية على الأسعار خلال فصل الربيع.

وسجل سعر خام برنت ارتفاعا مؤقتا خلال شهر يونيو 2025، ليبلغ في المتوسط 71,44 دولارا للبرميل، مقابل 64,45 دولارا للبرميل في ماي. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد علاوة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما عقب الضربات الإسرائيلية التي استهدفت إيران في 13 يونيو. غير أن هذا الارتفاع لم يستمر، إذ بلغ سعر برنت 71,04 دولارا للبرميل في يوليوز، قبل أن يستأنف منحاه التنازلي. كما ساهمت توترات جيوسياسية أخرى، من بينها الهجمات التي طالت البنيات التحتية النفطية في سياق النزاع بين روسيا وأوكرانيا، في ممارسة ضغوط تصاعدية مؤقتة على الأسعار، دون أن تؤدي إلى تغيير الاتجاه العام للسوق.

وخلال النصف الثاني من سنة 2025، عادت العوامل الأساسية المحددة لتوازن السوق إلى ممارسة ضغوط انخفاضية على الأسعار. فقد بلغ سعر خام برنت 67,87 دولارا للبرميل في غشت و67,99 دولارا في شتنبر و64,54 دولارا في أكتوبر و63,80 دولارا في نونبر، قبل أن يتراجع إلى 62,54 دولارا في دجنبر. وتعزو إدارة معلومات الطاقة الأمريكية هذا التطور، على الخصوص، إلى رفع أهداف الإنتاج ضمن مجموعة أوبك+، مما عزز توقعات تسجيل فائض في العرض. كما ظل الإنتاج العالمي من النفط الخام والسوائل النفطية أعلى من مستوى الاستهلاك طوال السنة، مما أدى إلى تراكم ضمني للمخزونات تجاوز 2,5 مليون برميل يوميا خلال الربعين الأخيرين من سنة 2025، وهو من بين أعلى المستويات المسجلة

منذ سنة 2000، باستثناء سنة 2020 التي اتسمت بظروف استثنائية. وفي المقابل، ساهمت زيادة مخزونات النفط الخام في الصين في استيعاب جزء من فائض العرض والحد من حدة تراجع الأسعار.

وشكلت سنة 2026 تحولا واضحا مقارنة بمنحى تراجع الأسعار الذي طبع سنة 2025. فبعد مستويات ظلت معتدلة نسبيا، بلغت 66,60 دولارا للبرميل في يناير و70,89 دولارا في فبراير، سجل سعر خام برنت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من مارس، ليصل إلى 103,13 دولارا للبرميل، ثم إلى متوسط قدره 117,29 دولارا في أبريل، قبل أن يظل عند مستوى مرتفع بلغ 107,14 دولارا للبرميل في ماي. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى النزاع في منطقة الشرق الأوسط والتراجع الحاد في التدفقات النفطية العابرة لمضيق هرمز، بالتزامن مع توقف جزء مهم من الإنتاج في دول الخليج. كما أدى الانخفاض الحاد في الكميات الفعلية المتاحة، إلى جانب عمليات السحب المكثفة من المخزونات العالمية، إلى ارتفاع علاوة المخاطر المضمنة في أسعار النفط الخام.

وابتداء من يونيو 2026، سجل سعر خام برنت تراجعا ملحوظا، حيث انخفض متوسطه إلى 85,40 دولارا للبرميل في يونيو، ثم إلى 83,76 دولارا في يوليوز. وتزامن هذا التراجع الأولي مع تحسن آفاق الاستئناف التدريجي للمبادلات النفطية عقب الاتفاق المبرم في يونيو بين الولايات المتحدة وإيران. غير أن تقلب الأسعار ظل مرتفعا، إذ تراجع سعر برنت إلى نحو 69 دولارا للبرميل في 2 يوليوز، قبل أن يرتفع إلى 105 دولارات في 23 يوليوز، على إثر هجمات جديدة استهدفت ناقلات نفط عابرة لمضيق هرمز وتهديدات طالت الصادرات السعودية عبر باب المندب. ووفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، لم تتجاوز تدفقات النفط الخام والسوائل العابرة لمضيق هرمز 4,9 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة 2026، مقابل 21,6 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من سنة 2025، بما يعكس شدة تأثر الأسعار بالتطورات الجيوسياسية.

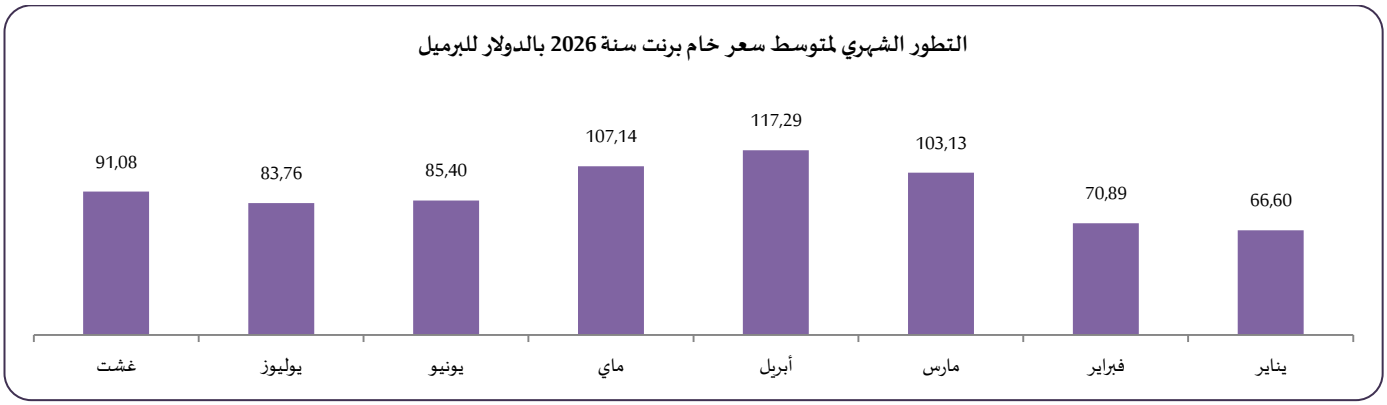

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وبالنسبة لما تبقى من سنة 2026، يظل تطور سعر خام برنت مرتبطا بشكل وثيق بوتيرة عودة التدفقات النفطية من منطقة الشرق الأوسط إلى مستوياتها الاعتيادية. ففي تقريرها حول آفاق الطاقة قصيرة الأجل الصادر في 11 غشت 2026، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط سعر برنت نحو 85 دولارا للبرميل خلال الربع الثالث، ثم

78 دولارا للبرميل خلال الربع الرابع، بالتزامن مع الاستئناف التدريجي لحركة العبور عبر مضيق هرمز وإعادة تشغيل قدرات الإنتاج المتوقفة. غير أن الإدارة تتوقع استمرار السحب من المخزونات العالمية بمعدل يقارب 3,8 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثالث، بما من شأنه أن يبقي الأسعار عند مستويات مرتفعة على المدى القصير. وعلى مستوى سنة 2026 ككل، يرتقب أن يبلغ متوسط سعر برنت نحو 91 دولارا للبرميل، مقابل 69 دولارا للبرميل سنة 2025. وتظل هذه التوقعات محاطة بدرجة مرتفعة من عدم اليقين، بالنظر إلى تطور التوترات الجيوسياسية وظروف الملاحة عبر الممرات البحرية الرئيسية لتجارة النفط.

I.2.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية السائلة

شهدت أسواق المنتجات النفطية السائلة خلال سنة 2026 تحولا واضحا مقارنة بحالة الانفراج التي طبعت سنة 2025. فبعد بداية سنة اتسمت بمستويات معتدلة نسبيا، اتجهت الأسعار وهوامش التكرير نحو الارتفاع ابتداء من مارس، بفعل الاضطرابات الاستثنائية التي طالت إمدادات منطقة الشرق الأوسط والانخفاض الحاد في تدفقات النفط الخام والمنتجات المكررة العابرة لمضيق هرمز. كما أدى تقلص قدرات التكرير في منطقة الخليج والصعوبات التي واجهتها المصافي الآسيوية في تأمين احتياجاتها من المواد الخام إلى تراجع الكميات المتاحة في السوق الدولية. وقد كانت هذه الضغوط أكثر حدة بالنسبة للمقطرات المتوسطة، قبل أن تمتد تدريجيا إلى البنزين مع بداية فصل الصيف.

◄ تطور أسعار الغازوال خلال سنة 2026

في بداية سنة 2026، ظل سوق الغازوال امتدادا لحالة الانفراج التي طبعت نهاية سنة 2025. ففي يناير، أشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى تراجع مردودية التكرير في أوروبا، بعدما انخفضت هوامش المقطرات المتوسطة إلى ما يقارب النصف مقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة في نونبر 2025. كما ساهم ارتفاع معدلات تشغيل المصافي في نهاية السنة السابقة وإعادة تكوين مخزونات المنتجات النفطية في التخفيف من الضغوط على الكميات المتاحة في السوق. غير أن هذه الوضعية تغيرت بسرعة مع تزايد المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ابتداء من فبراير.

وازدادت الضغوط على سوق الغازوال عقب اندلاع النزاع في منطقة الشرق الأوسط في نهاية فبراير. فقد أثر التوقف شبه الكامل للتدفقات النفطية عبر مضيق هرمز في كل من النفط الخام والمنتجات المكررة. وكانت دول الخليج قد صدرت نحو 3,3 ملايين برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة خلال سنة 2025، قبل أن تضطر عدة مصاف في المنطقة إلى خفض نشاطها أو إيقافه بفعل الهجمات، ومحدودية منافذ الشحن البحري، وتشبع قدرات التخزين. وفي هذا السياق، اعتبرت الوكالة الدولية للطاقة أن الغازوال ووقود الطائرات من أكثر المنتجات عرضة لتداعيات استمرار توقف صادرات منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى محدودية الإمكانات المتاحة للرفع السريع من إنتاجهما في مناطق أخرى.

وتزايدت هذه الضغوط خلال شهري أبريل وماي، في ظل تراجع معدلات التكرير العالمية وارتفاع هوامش المقطرات المتوسطة إلى مستويات استثنائية. وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن هوامش التكرير سجلت ارتفاعا حادا ومؤقتا خلال أبريل، حيث بلغت فوارق أسعار المقطرات المتوسطة مقارنة بالنفط الخام مستويات قياسية. وخلال ماي، ظلت هذه الهوامش عند مستويات مرتفعة تاريخيا، في ظل استمرار محدودية الكميات المتاحة من المقطرات. وكان من المتوقع أن تنخفض كميات النفط الخام المعالجة عالميا بنحو 4,5 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة 2026، نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنيات التحتية، والقيود المفروضة على الصادرات، ومحدودية إمدادات النفط الخام المتاحة لبعض المصافي. وبذلك، تميز سوق الغازوال بضغوط خاصة لم ترتبط فقط بكلفة النفط الخام، وإنما أيضا بمحدودية قدرات التكرير وتراجع الكميات المتاحة من المنتجات المكررة.

وابتداء من يونيو، ساهمت الاستعادة الجزئية لتدفقات النفط الخام عبر مضيق هرمز في تراجع أسعار الخام، غير أن عودة سوق المنتجات المكررة إلى مستوياتها الاعتيادية تمت بوتيرة أبطأ. ففي يونيو، ظلت صادرات المنتجات المكررة وغاز البترول المسال من منطقة الخليج دون نصف مستوياتها المسجلة قبل النزاع، في حين كانت تدفقات النفط الخام قد استعادت نحو ثلاثة أرباع مستوياتها المسجلة في فبراير. كما أن عددا من المصافي الكبرى الموجهة للتصدير في منطقة الشرق الأوسط لم يكن قد استعاد بعد مستويات نشاطه الاعتيادية. وبموازاة ذلك، أدت الهجمات التي طالت المصافي والبنيات التحتية الروسية إلى تقليص الكميات المتاحة من المنتجات النفطية الروسية. وقد ساهم هذان العاملان في استمرار الضغوط على السوق الدولية للغازوال، رغم تراجع أسعار النفط الخام.

ويبرز التباين بين تطور أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات المكررة بوضوح في بداية فصل الصيف. فوفق الوكالة الدولية للطاقة، سجلت أسعار الجملة للمنتجات المكررة ارتفاعا بوتيرة تفوق تلك المسجلة في أسعار النفط الخام عقب اندلاع النزاع. وفي بداية يوليوز، ورغم عودة أسعار الخام إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة، ظلت أسعار الغازوال والبنزين أعلى بنحو 30 في المائة من مستويات ما قبل النزاع. كما بلغت هوامش التكرير وفوارق أسعار المنتجات المكررة أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات. وفي ظل هذه المعطيات، ظل سوق الغازوال خلال سنة 2026 أكثر ارتباطا بمستوى توفر قدرات التكرير في منطقة الشرق الأوسط، وتطور الصادرات الروسية، ووتيرة إعادة تكوين المخزونات، مقارنة بتأثره بتطور سعر خام برنت وحده.

◄ تطور أسعار البنزين خلال سنة 2026

وسجل سوق البنزين الممتاز مسارا مختلفا نسبيا. ففي بداية سنة 2026، ساهمت الوفرة النسبية في المنتجات المكررة وتراجع هوامش التكرير في الحد من الضغوط على الأسعار. غير أن هذه الوضعية تغيرت عقب الاضطرابات التي طالت إمدادات منطقة الشرق الأوسط، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط الخام وتراجع نشاط التكرير وصعوبات نقل المنتجات

إلى ارتفاع أسعار الجملة. وكان الأثر في البداية أقل حدة مقارنة بالغازوال ووقود الطائرات، غير أن استمرار تراجع عرض المنتجات المكررة أدى تدريجيا إلى زيادة الضغوط على توازن سوق البنزين الممتاز.

وابتداء من الربع الثاني، تعززت الضغوط بفعل تراجع معدلات التكرير العالمية ودخول موسم ارتفاع استهلاك وقود النقل الطرقي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. ولم تتمكن مصافي المناطق الأخرى سوى من تعويض جزء من النقص في الكميات المتاحة من منتجات منطقة الخليج. وبموازاة ذلك، شهدت المخزونات العالمية عمليات سحب مكثفة خلال الأزمة، في حين ساهم ارتفاع الأسعار في الحد من الاستهلاك النهائي. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة تقلبات السوق، حيث ساهم ارتفاع الأسعار تدريجيا في كبح الطلب، دون أن يتيح استعادة مستويات العرض بوتيرة سريعة.

وفي بداية الربع الثالث، سجل سوق البنزين ارتفاعا ملحوظا. وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن سوقي الغازوال والبنزين شهدا في بداية يوليوز 2026 تزايدا متزامنا في الضغوط على العرض، بالتوازي مع ارتفاع ملحوظ في فوارق أسعار البنزين مقارنة بالنفط الخام. ويعزى هذا الوضع إلى التفاوت بين وتيرة استعادة إمدادات النفط الخام، التي كانت أسرع نسبيا، وبين التعافي الأبطأ لقدرات التكرير وصادرات المنتجات المكررة. وقد ارتفعت معدلات التكرير العالمية بنحو 1,5 مليون برميل يوميا خلال يونيو، غير أنها ظلت أقل بحوالي 6 ملايين برميل يوميا مقارنة بمستويات يونيو 2025، في ظل استمرار القيود التي طالت عددا من مصافي منطقة الشرق الأوسط وتأثر نشاط التكرير في روسيا بالهجمات. ونتيجة لذلك، بلغت هوامش التكرير وفوارق أسعار المنتجات المكررة مستويات هي الأعلى منذ أربع سنوات.

وعلى خلاف سنة 2025، التي اتبعت خلالها الأسعار الأوروبية للغازوال والبنزين بشكل أساسي المنحى التنازلي لسعر خام برنت، اتسمت سنة 2026 بتباعد مؤقت وملحوظ بين تطور أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات المكررة. فقد أدت أزمة مضيق هرمز، في الوقت نفسه، إلى تقليص صادرات المنتجات النفطية، وتراجع الكميات المتاحة من النفط الخام لفائدة المصافي، وانخفاض القدرات الفعلية للتكرير. وكان الغازوال من أكثر المنتجات تأثرا بهذه الاضطرابات، بالنظر إلى اعتماد السوق العالمية على المقطرات المصدرة من منطقة الشرق الأوسط، في حين سجل البنزين ارتفاعا ملحوظا مع اقتراب فصل الصيف. ورغم الاستعادة الجزئية لتدفقات النفط الخام ابتداء من يونيو، فإن بطء عودة نشاط المصافي وصادرات المنتجات المكررة إلى مستوياتها الاعتيادية أبقى أسعار الغازوال والبنزين عند مستويات أعلى بشكل ملحوظ من تلك المسجلة قبل الأزمة.

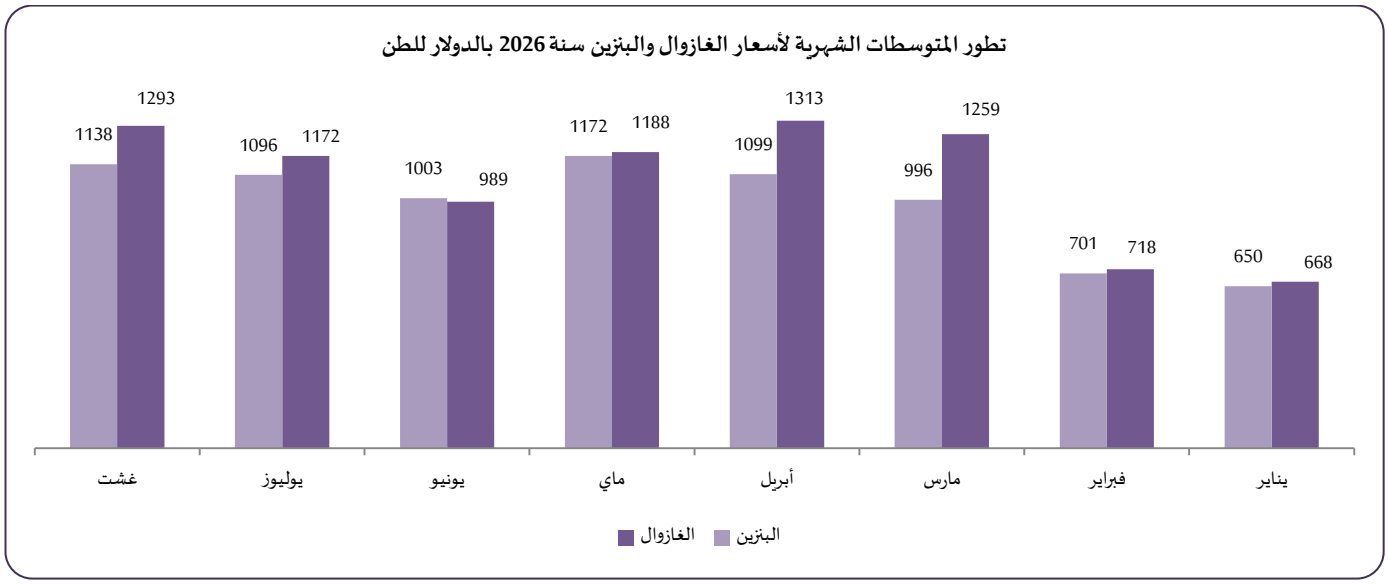

المصدر : بلاتس

2.I.سوق غاز البترول المسال

تطور السوق العالمي لغاز البترول المسالة ،خلال سنة 2026، في سياق اتسم بإعادة تشكيل تدفقات الإمداد، بعد تميز سنة 2025 التي بمستويات مرتفعة من الطلب والعرض العالميين. وظل السوق متمحوراً حول أقطاب استهلاك رئيسية، لا سيما في آسيا، ومناطق العرض الكبرى ، خاصة أمريكا الشمالية والشرق الأوسط. وقد عززت هذه الوضعية أهمية المبادلات البحرية، وعمليات التحكيم بين مصادر الإمداد، وظروف توفر الشحنات.

فاقمت التوترات في الشرق الأوسط هذه الاختلالات، ليس من خلال تأثيرها الجيوسياسي فحسب، وإنما أيضاً عبر انعكاساتها المباشرة على سوق غاز البترول المسال، ولا سيما تباطؤ بعض التدفقات القادمة من منطقة الخليج العربي، وحالة عدم اليقين بشأن الشحنات الغنية بالبوتان، وتحويل جزء من المشتريات الآسيوية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن زيادة الضغط على قدرات النقل البحري. وفي ظل هذه الظروف، اضطرت الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإمدادات الخارجية، خاصة في آسيا، إلى تكييف مشترياتها حسب مستوى الأسعار، وأمن الإمداد، والتوفر الفعلي للمنتوج.

وفي هذا السياق، عرفت أسعار غاز البوتان تقلبات ملحوظة، تميزت بارتفاع خلال ربيع سنة 2026، أعقبه تراجع جزئي ابتداءً من شهر يونيو. وانتقل أثر هذه التطورات إلى الصيغة المغربية عبر مركبتها الأمريكية والأورو-متوسطية، اللتين تأثرتا، من بين عوامل أخرى، بعلاوات الشحنات، ومستويات المخزونات، وعمليات التحكيم في قطاع البتروكيماويات، والقيود اللوجستيكية، وارتفاع تكلفة الشحن بواسطة ناقلات الغاز الكبيرة جداً. وهكذا، يُظهر تحليل سوق غاز البترول المسال خلال سنة 2026 أن ديناميته أصبحت أقل ارتباطاً بالمستوى بمستوى العرض الإجمالي ، وأكثر ارتباطاً بالقدرة على إيصال الشحنات المتاحة إلى مناطق الاستهلاك.

I.1.2.التجارة الدولية لغاز البترول المسال

I.1.2.1 الطلب العالمي على غاز البترول المسال

بلغ الطلب العالمي على غاز البترول المسال 370 مليون طن خلال سنة 2025، مقابل 364 مليون طن خلال سنة 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1,6%. ويعد هذا المستوى الأعلى خلال الفترة 2020-2025، مما يؤكد استمرار نمو الاستهلاك العالمي لغاز البترول المسال، في نفس المنحى التصاعدي المسجل منذ سنة 2020.

ويظل هذا النمو مدفوعاً أساساً بالأسواق الآسيوية، بفعل الاستخدامات المنزلية في الدول المستوردة الرئيسية والاحتياجات البتروكيماوية، لا سيما في الصين. غير أن وتيرة النمو المسجلة خلال سنة 2025 ظلت معتدلة، في ظل بلوغ الاستهلاك مستويات مرتفعة، وزيادة تأثر السوق بعمليات التحكيم المرتبطة بالأسعار، وظروف الإمداد، والتطورات الموسمية للطلب.

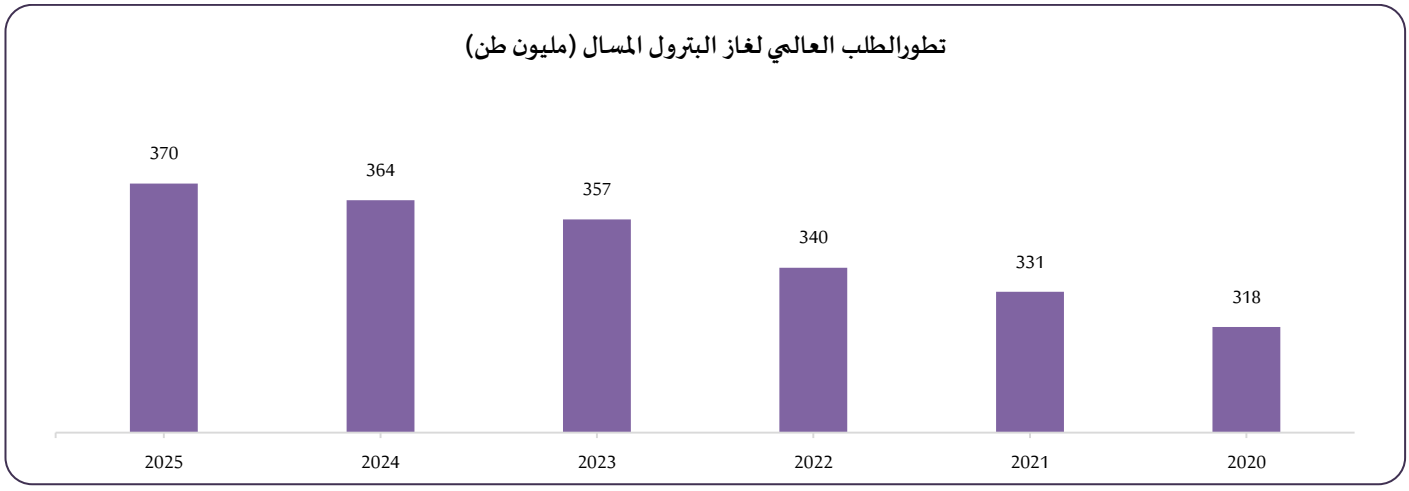

المصدر: أرغوس ميديا

ظل الطلب العالمي على غاز البترول المسال ،خلال سنة 2025، متركزاً بشكل كبير في الأسواق الآسيوية. فقد سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ استهلاكاً بلغ 180,449 مليون طن، أي ما يقارب نصف الطلب العالمي، بزيادة قدرها 4,837 مليون طن مقارنة بسنة 2024. ويؤكد هذا التطور الأهمية الهيكلية للمنطقة في الاستهلاك العالمي، مدعومةً بالطلب في الصين والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي تعد من بين أبرز الأسواق المستهلكة لغاز البترول المسال على الصعيد العالمي.

وتختلف محركات الطلب داخل المنطقة حسب الدول. ففي الصين، يرتبط الاستهلاك بشكل كبير بعمليات التحكيم التي تقوم بها الصناعات البتروكيماوية بين غاز البترول المسال والنافتا وMTBE، فضلاً عن تغير الكميات المحلية المتاحة من عمليات التكرير. أما في الهند، فيظل غاز البترول المسال موجهاً أساساً نحو الاستخدامات المنزلية، مما يجعل الطلب

حساساً لمستوى الأسعار وسياسات الدعم وأمن الإمدادات المستوردة. وتعد اليابان وكوريا الجنوبية من الأسواق الأكثر تطوراً، حيث يتأثر الطلب بدرجة أكبر بالاحتياجات الصناعية والعوامل الموسمية وظروف الإمداد.

وخارج آسيا، توزع الطلب بشكل أشد تباينا بين باقي المناطق، حيث بلغ 59,834 مليون طن في أمريكا الشمالية خلال سنة 2025، مقابل 35,113 مليون طن في أوروبا، و30,839 مليون طن في الشرق الأوسط، و29,354 مليون طن في أمريكا اللاتينية، فيما سجلت إفريقيا 17,896 مليون طن. ويبين هذا التوزيع أن دينامية سوق غاز البترول المسال العالمية تظل مرتبطة إلى حد كبير بآسيا، مع تأثرها في الوقت نفسه بمستويات الأسعار، والعوامل الموسمية، والاستخدامات البتروكيماوية، والسياسات العمومية، ومدى توفر الشحنات.

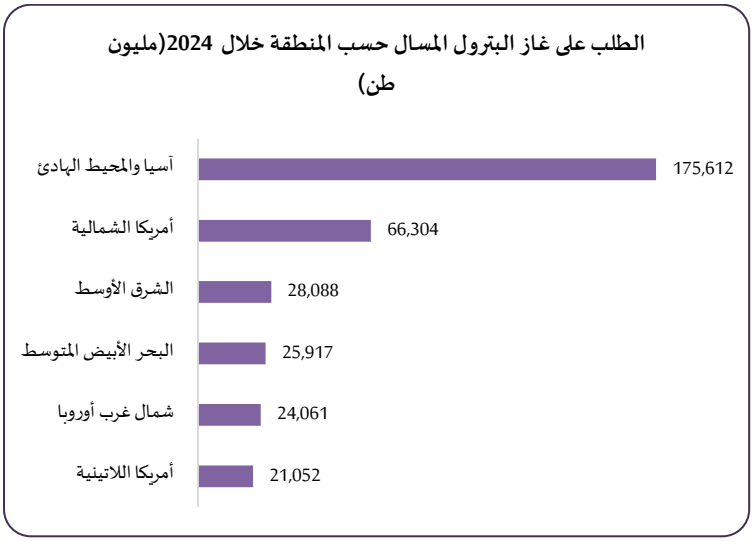

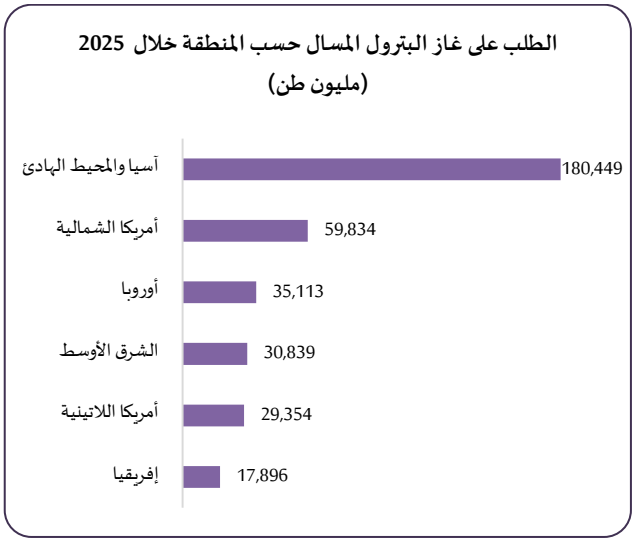

المصدر: أرغوس ميديا

(*) : المقارنة بين المناطق خلال سنتي 2024 و2025 يجب أن تؤخذ بحذر، نظراً إلى التغيير الذي اعتمدته أرغوس في التقسيم الجهوي بين السنتين.

ابتداءً من سنة 2026، كشفت التوترات في الشرق الأوسط عن هذه الحساسية أكثر مما تسببت فيها. وقد انعكست آثارها بشكل متفاوت حسب الأسواق؛ ففي الهند، أدت إلى هشاشة جزء من الإمدادات القادمة من دول الخليج، بينما ارتبطت في الصين بعمليات التحكيم بين الواردات والتكرير المحلي والاستخدامات البتروكيماوية، كما أسهمت، بشكل عام، في زيادة المنافسة بين كبار المستوردين الآسيويين للحصول على الشحنات المتاحة.

وعلى المستوى العالمي، بلغ الطلب على غاز البترول المسال 92,016 مليون طن خلال الربع الأول من سنة 2026، قبل أن يتراجع إلى 83,180 مليون طن خلال الربع الثاني، أي بانخفاض يقارب 9,6%، ثم يتوقع ان يرتفع بعد ذلك، وفق التوقعات، إلى حوالي 86,635 مليون طن خلال الربع الثالث. ويعكس هذا التطور تباطؤاً مؤقتاً في للاستهلاك خلال فصل الربيع، نتيجة انتهاء موسم التدفئة في أمريكا الشمالية، وارتفاع مستويات الأسعار، وزيادة الحذر في عمليات التحكيم

البتروكيماوية في آسيا، قبل ان يشهد الطلب انتعاشا خلال الربع الثالث بفضل تعافي الطلب الآسيوي ومشتريات المصافي الأمريكية من غاز البوتان استعداداً لموسم مزج البنزين.

ويعكس هذا المسار تأثير العوامل الموسمية والتوترات الخاصة بسوق غاز البترول المسال. فقد استفاد الطلب خلال الربع الأول من الاحتياجات الشتوية، لا سيما في أمريكا الشمالية، في حين شهد الربع الثاني تباطؤ الطلب الآسيوي بفعل ارتفاع مستويات الأسعار، وتراجع هوامش الصناعات البتروكيماوية، وعدم انتظام توفر بعض الشحنات القادمة من الشرق الأوسط.

ويؤكد الرسم البياني حسب المناطق الأهمية البارزة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث انتقل الطلب من 42,994 مليون طن خلال الربع الأول إلى 38,987 مليون طن خلال الربع الثاني، و من المتوقع ان أن يرتفع، وفق التوقعات، إلى 40,566 مليون طن خلال الربع الثالث. ويرتبط هذا التطور بتعديلات الأسواق المستوردة الرئيسية، ولا سيما الصين، تبعاً لهوامش مصانع هدرجة البروبان (PDH) وتنافسية غاز البترول المسال مقارنة بالنافتا، إلى جانب الهند، حيث تظل الاستخدامات السكنية والتجارية هي السائدة.

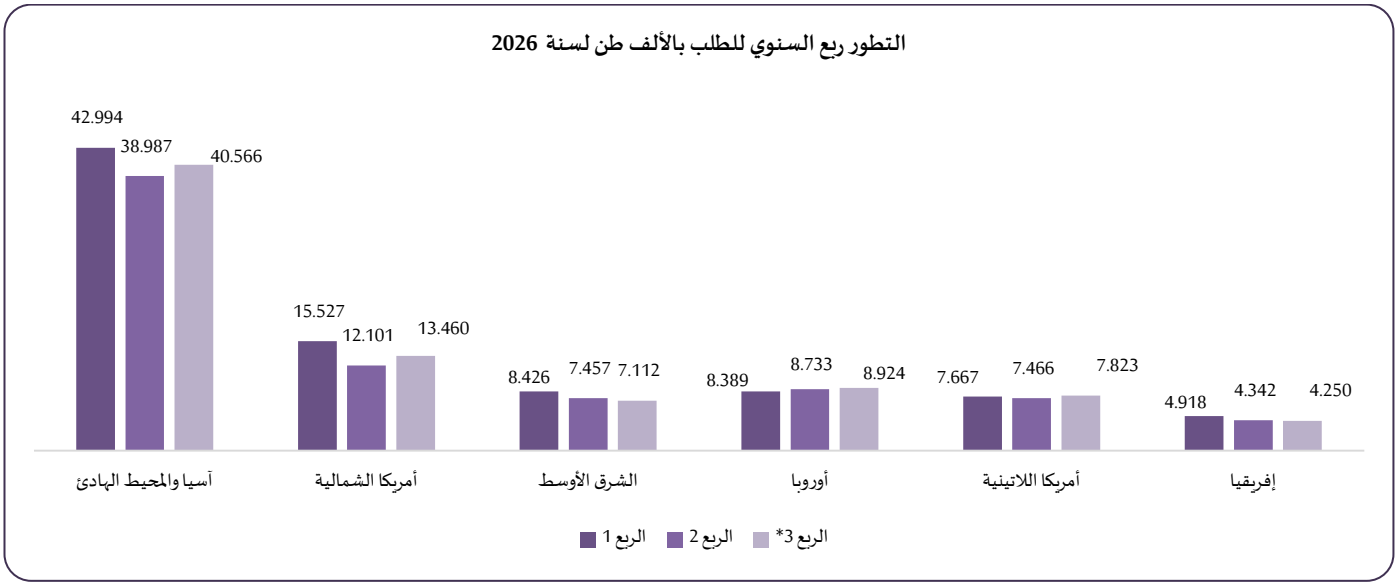

المصدر: أرغوس ميديا

** : توقعات*

وتراجع الطلب في أمريكا الشمالية خلال الربع الثاني مع انتهاء موسم التدفئة، قبل أن يرتفع إلى 13,460 مليون طن خلال الربع الثالث، مدعوماً خاصة بمشتريات المصافي من غاز البوتان استعداداً لموسم مزج البنزين. أما باقي المناطق، فسجلت تغيرات محدودة، مع ارتفاع طفيف في أوروبا وأمريكا اللاتينية، مقابل تراجع تدريجي في الشرق الأوسط وإفريقيا.

I.2.1.2. العرض العالمي لغاز البترول المسال

بلغ العرض العالمي لغاز البترول المسال 379 مليون طن خلال سنة 2025، مقابل 368 مليون طن خلال سنة 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة تقارب 3%. ويعد هذا المستوى الأعلى خلال الفترة 2020-2025، مما يؤكد استمرار توسع العرض العالمي بوتيرة تفوق نمو الطلب المسجل خلال السنة نفسها.

ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى استمرار وفرة العرض في أمريكا الشمالية، وإلى الأهمية الكبيرة للشرق الأوسط الذي يمثل حوالي ثلث العرض العالمي لغاز البترول المسال. غير أن تمركز العرض في عدد محدود من المناطق الرئيسية يجعل السوق أكثر تأثراً بقيود النقل والتوترات التي تطال أهم المناطق المصدرة. وخلال سنة 2026، ازدادت أهمية هذا العامل، لا سيما في ظل اعتماد جزء كبير من التدفقات العالمية على صادرات الشرق الأوسط والمسارات البحرية التي تربطها بالأسواق المستوردة.

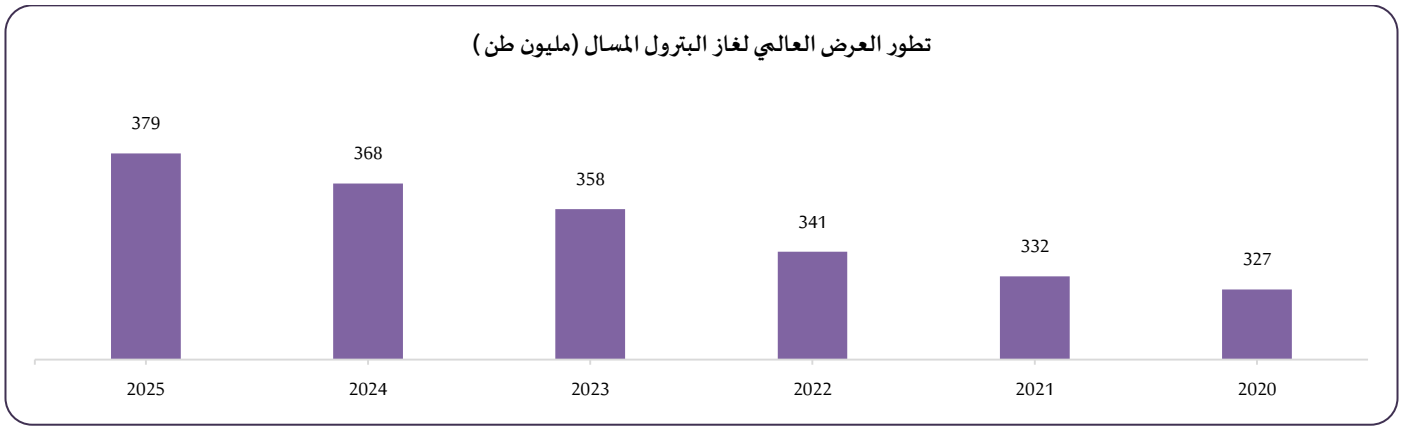

المصدر: أرغوس ميديا

ظل العرض العالمي لغاز البترول المسال ،خلال سنة 2025، متركزاً بشكل رئيسي في أمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط. فقد بلغ عرض أمريكا الشمالية 136,018 مليون طن، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة تقارب 3,5%. ويؤكد هذا التطور أهمية العرض الأمريكي، المدعوم بإنتاج غاز البترول المسال المستخرج عن سلسلة إنتاج الغاز وبالقدرات التصديرية مرتفعة، مما مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز حضورها في الأسواق المستوردة.

كما ساهم الشرق الأوسط في توسع العرض العالمي، حيث ارتفع من 71,818 مليون طن خلال سنة 2024 إلى 76,948 مليون طن خلال سنة 2025، بزيادة قدرها 5,130 مليون طن، أي ما يعادل نحو 7,1%. ويعزز هذا التطور مكانة المنطقة ضمن أبرز أقطاب تصدير غاز البترول المسال، مع توجه جزء كبير من تدفقاتها نحو الأسواق الآسيوية.

من جهتها، حافظت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مستوى مرتفع، بلغ 86,849 مليون طن خلال سنة 2025، مقابل 87,002 مليون طن خلال سنة 2024. ويعكس هذا الاستقرار النسبي وضعاً مختلفاً عن أمريكا الشمالية والشرق الأوسط،

إذ يظل الإنتاج الإقليمي مهماً، غير أن الاحتياجات الداخلية تستوعب جزءاً كبيراً منه، لا سيما في الصين والهند، حيث يستخدم غاز البترول المسال في الاستعمالات المنزلية والتكرير والأنشطة البتروكيماوية. لذلك، ورغم حجم إنتاجها، تظل المنطقة معتمدة بشكل كبير على الواردات لتحقيق توازن سوقها.

أما باقي المناطق، فسجلت مستويات أقل، حيث بلغ عرض أوروبا، وفق التقسيم الإقليمي الجديد الذي يقدمها بشكل إجمالي، 21,520 مليون طن خلال سنة 2025، مقابل 19,707 مليون طن في إفريقيا و17,307 مليون طن في أمريكا اللاتينية، لتظل مساهمتها أكثر محدودية في الهيكل العام للعرض.

وتفسر هذه الوضعية حساسية السوق المسجلة خلال سنة 2026، إذ يدفع انخفاض انتظام التدفقات القادمة من دول الخليج أو ارتفاع تكلفتها المشترين الآسيويين إلى التوجه بشكل أكبر نحو الشحنات الأمريكية، مما يؤثر على عمليات التحكيم بين المناطق ويزيد الضغط على النقل البحري. ومن ثم، يمكن أن يرتفع حجم العرض العالمي ، مع بقائه معرضاً لقيود مرتبطة بإمكانية الوصول إلى الإمدادات، وتكاليف الشحن، والتوفر الفعلي للشحنات.

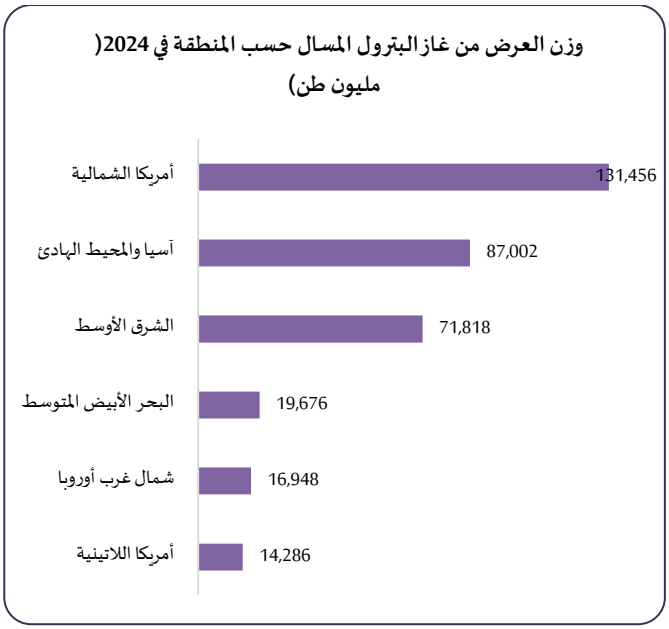

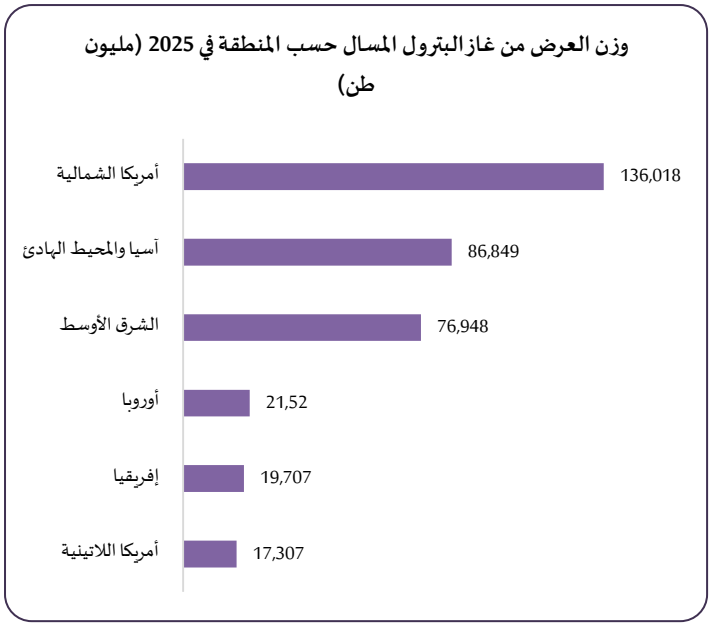

المصدر: أرغوس ميديا وإس ماركيت

(*) : المقارنة بين المناطق خلال سنتي 2024 و2025 يجب أن تؤخذ بحذر، نظرا إلى التغيير الذي اعتمدته أرغوس في التقسيم الجهوي بين السنتين.

على الصعيد العالمي، بلغ عرض غاز البترول المسال 91,701 مليون طن خلال الربع الأول من سنة 2026، قبل أن يتراجع إلى 85,972 مليون طن خلال الربع الثاني، ثم من المتوقع ان يرتفع ، إلى 89,474 مليون طن خلال الربع الثالث. ويعكس هذا التطور تراجعاً مؤقتاً في الكميات المتاحة خلال فصل الربيع، نتيجة الاضطرابات التي أثرت على بعض التدفقات القادمة من الشرق الأوسط، وتباطؤ حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وقيود الشحن لدى عدد من الجهات المصدرة، قبل

تحسن الوضع خلال الربع الثالث، مدعوماً خاصة بتعبئة العرض في أمريكا الشمالية، في ظل استمرار القيود المرتبطة بظروف النقل.

وتظل أمريكا الشمالية المصدر الرئيسي للعرض، حيث بلغ 33,144 مليون طن خلال الربع الأول، و36,463 مليون طن خلال الربع الثاني، و36,873 مليون طن خلال الربع الثالث وفق التوقعات. ويستند هذا الارتفاع إلى وفرة الكميات المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع مستويات المخزونات، مما ساهم في دعم الصادرات رغم القيود الظرفية التي أثرت على الإنتاج وعمليات التحميل على الساحل الأمريكي لخليج المكسيك.

وسجل الشرق الأوسط التطور الأكثر حدة، حيث تراجع العرض من 16,624 مليون طن خلال الربع الأول إلى 9,437 مليون طن خلال الربع الثاني، قبل أن ترتفع التوقعات ، إلى 12,129 مليون طن خلال الربع الثالث. ويعكس هذا المسار تعرض المنطقة للاضطرابات اللوجستيكية والتشغيلية خلال فصل الربيع، ولا سيما إجراءات القوة القاهرة التي طالت بعض الشحنات وتباطؤ حركة الملاحة البحرية، في منطقة يمر جزء مهم من صادراتها من غاز البترول المسال عبر مضيق هرمز.

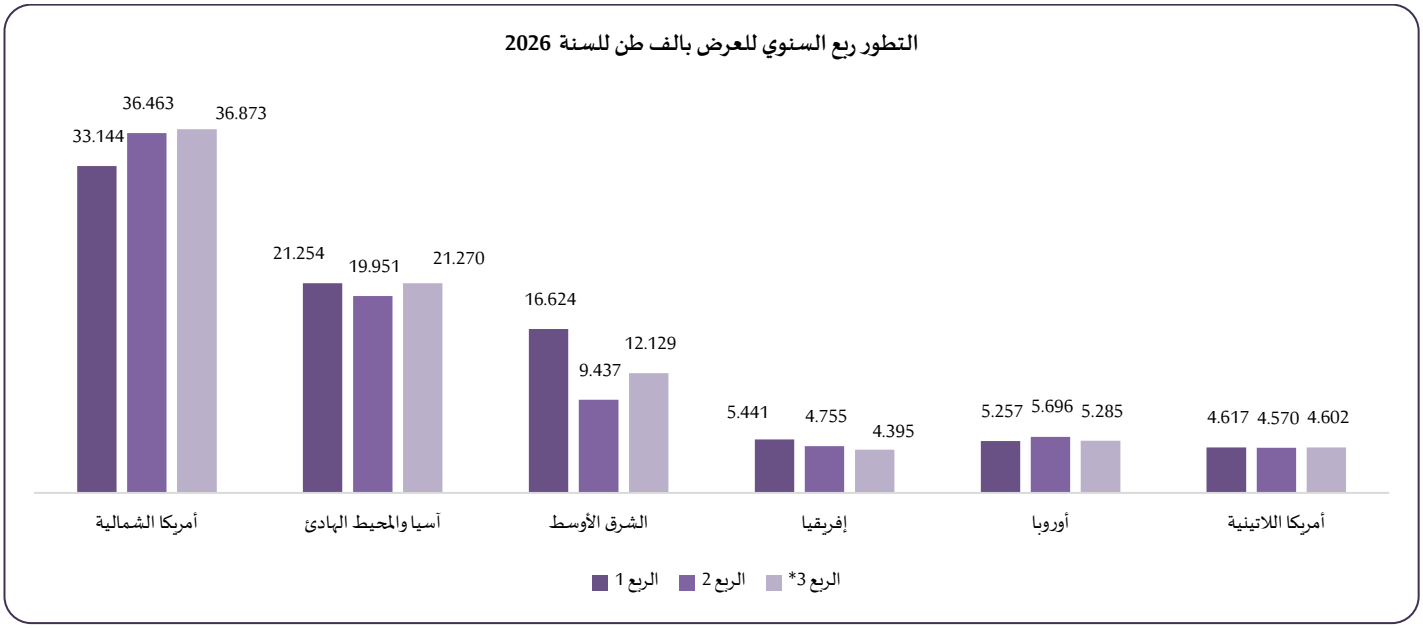

المصدر: أرغوس ميديا وإشس ماركيت

وظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثاني أكبر قطب للعرض، بحجم انتاج ناهز 21 مليون طن خلال الربعين الأول والثالث، بعد تراجع طفيف خلال الربع الثاني .ويعكس هذا المسار أهمية الإنتاج الإقليمي، الذي تستوعب الاحتياجات الداخلية جزءاً كبيراً منه، لا سيما في الصين، حيث ترتبط الكميات المحلية المتاحة بعمليات التحكيم في قطاع التكرير وتوجيه الإنتاج بين غاز البترول المسال والنافتا ووقود النقل.

و سجلت باقي المناطق تغيرات محدودة. اذ تراوح العرض في أوروبا بين 5 و6 ملايين طن في كل ربع، مع توفر الكميات بشكل عام، رغم تأثرها أحياناً بعمليات الصيانة والقيود اللوجستيكية .في المقابل، بقيت أمريكا اللاتينية شبه مستقرة، بينما واصلت إفريقيا تراجعها التدريجي خلال هذه الفترة.

I.3.1.2. التجارة العالمية لغاز البترول المسال

واصلت التجارة الدولية لغاز البترول المسال نموها، خلال سنة 2025، حيث بلغت احتياجات الاستيراد 160,274 مليون طن، بزيادة قدرها 3%، فيما سجلت الكميات المتاحة للتصدير إلى 166,34 مليون طن، بارتفاع نسبته 4,5%. ويعزى هذا التطور إلى استمرار قوة الطلب في الأسواق المستوردة الرئيسية، خاصة في آسيا، وتوسع العرض القابل للتصدير، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز مكانتها في التجارة العالمية لغاز البترول المسال، مستفيدة من وفرة الإنتاج وارتفاع مستويات المخزونات وأهمية القدرات التصديرية. و مكن ذلك من تلبية حصة متزايدة من الاحتياجات الدولية، خاصة الآسيوية، مع تعزيز دور السوق الأمريكي في عمليات التحكيم بين مختلف مصادر الإمداد.

وبالتوازي مع تنامي الدور الأمريكي، حافظ الشرق الأوسط على ثقله في السوق، إذ يمثل حوالي ثلث العرض العالمي لغاز البترول المسال، ويظل مورداً رئيسياً للأسواق الآسيوية. وقد سجلت صادرات المنطقة مستوى قياسياً بلغ 48,5 مليون طن خلال سنة 2025، مما يؤكد أهمية تدفقاتها في الإمدادات البحرية الدولية.

وتكتسي هذه التدفقات أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الاستراتيجي لمضيق هرمز، الذي تمر عبره حوالي 85% من صادرات غاز البترول المسال من الشرق الأوسط، ما يمثل نحو 27% من الصادرات العالمية وحوالي 30% من الإمدادات العالمية المنقولة بحراً. لذلك، ورغم نمو العرض العالمي، تظل انسيابية المبادلات مرتبطة بشكل كبير بعدد محدود من المسارات البحرية الرئيسية.

زادت هذه الوضعية من حساسية السوق تجاه الاضطرابات التي طالت تدفقات الشرق الأوسط والنقل البحري. فقد أدت التوترات الإقليمية خلال سنة 2026، إلى تراجع انتظام بعض الشحنات، وتحويل جزء من المشتريات الآسيوية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة الضغط على ناقلات الغاز الكبيرة جدا . وبعد بلوغ أسعار غاز البترول المسال في آسيا أعلى مستوياتها منذ ثلاث سنوات، عادت إلى التراجع، دون أن تزول القيود المرتبطة بالحصول على الشحنات المتاحة ونقلها إلى الأسواق المستوردة.

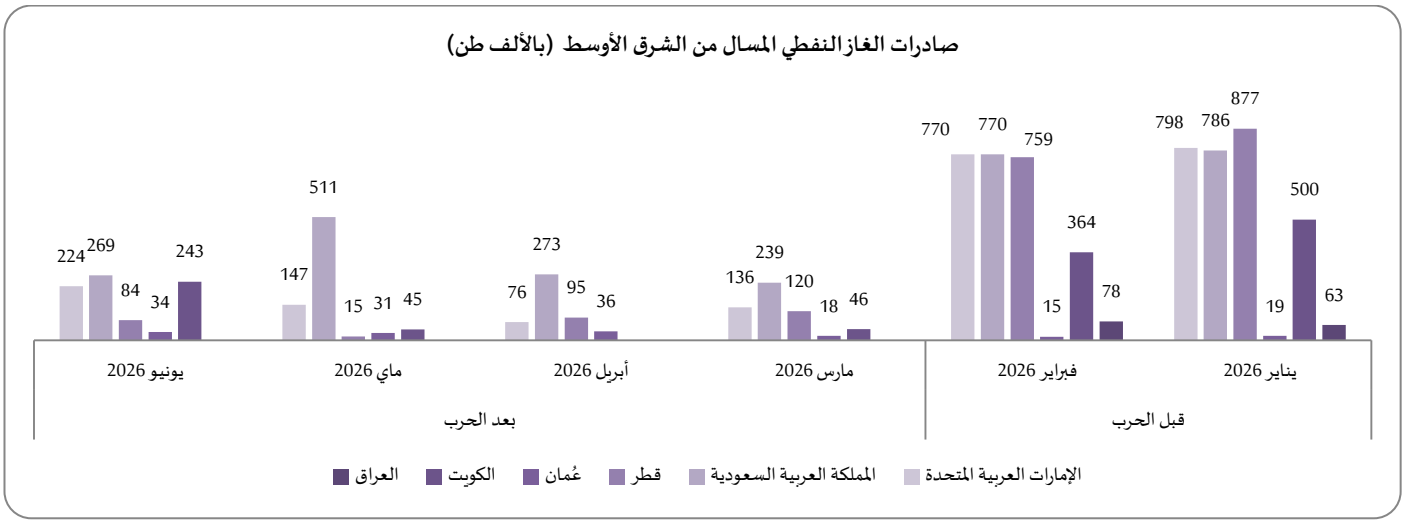

المصدر: أرغوس ميديا وبلاتس

بعد أن ظلت صادرات غاز البترول المسال من الشرق الأوسط عند مستويات مرتفعة خلال شهري يناير وفبراير من سنة 2026، سجلت تراجعاً ملحوظاً ابتداءً من شهر مارس. ويعكس هذا التحول الاضطرابات التي أثرت على التدفقات القادمة من منطقة الخليج في الشرق الأوسط، ولا سيما تباطؤ حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، والقيود التشغيلية التي طالت بعض منشآت التصدير، وإجراءات القوة القاهرة المعلنة بشأن عدة شحنات.

ولم يقتصر هذا التراجع على الكميات، بل شمل أيضاً انتظام التدفقات ووضوح الرؤية بشأنها. وقد دفع ذلك المشترين الآسيويين، الذين يعتمدون تقليدياً على هذه المنطقة للحصول على شحنات غنية بالبوتان، إلى تأمين مصادر بديلة، في حين ظل الاستئناف التدريجي للشحنات خلال شهري ماي ويونيو غير كافٍ للعودة إلى المستويات المسجلة قبل تصاعد التوترات.

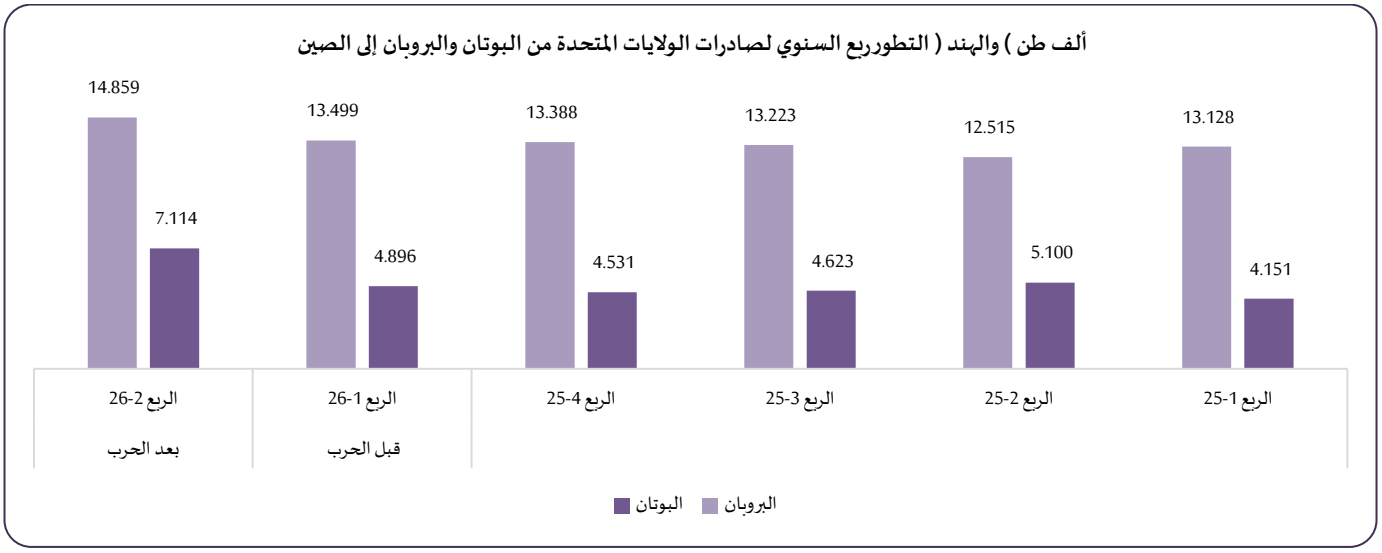

المصدر: إدارة معلومات الطاقة

في هذا السياق، ازداد الطلب من الأسواق المستوردة، ولا سيما الآسيوية، على صادرات غاز البترول المسال الأمريكية. وظل البروبان مهيمناً على هذه التدفقات، بحجم بلغ 14,859 مليون طن خلال الربع الثاني من سنة 2026، مقابل 7,114 مليون طن لغاز البوتان. غير أن هذا الأخير سجل الارتفاع الأبرز، مع زيادة كبيرة في الكميات مقارنة بالربع الأول.

ويعكس ذلك تحول جزء من المشتريات الآسيوية نحو الشحنات الأمريكية لتعويض تراجع انتظام الإمدادات القادمة من منطقة الخليج في الشرق الأوسط. كما يرتبط بطبيعة السوق الأمريكي، الذي يتميز بوفرة العرض، في حين تظل محطات الساحل الأمريكي لخليج المكسيك أكثر ملاءمة لتحميل البروبان مقارنة بغاز البوتان.

وهكذا، يعكس تراجع التدفقات القادمة من الشرق الأوسط وارتفاع الصادرات الأمريكية خلال الربع الثاني إعادة تشكيل المبادلات العالمية لغاز البترول المسال. فقد سعى المشترون الآسيويون إلى تأمين كميات بديلة من الولايات المتحدة الأمريكية، مما عزز مكانة العرض الأمريكي في المبادلات، وأدى في الوقت نفسه إلى زيادة الضغط على جداول التحميل وعلاوات التصدير ومدى توفر ناقلات الغاز الكبيرة جدا.

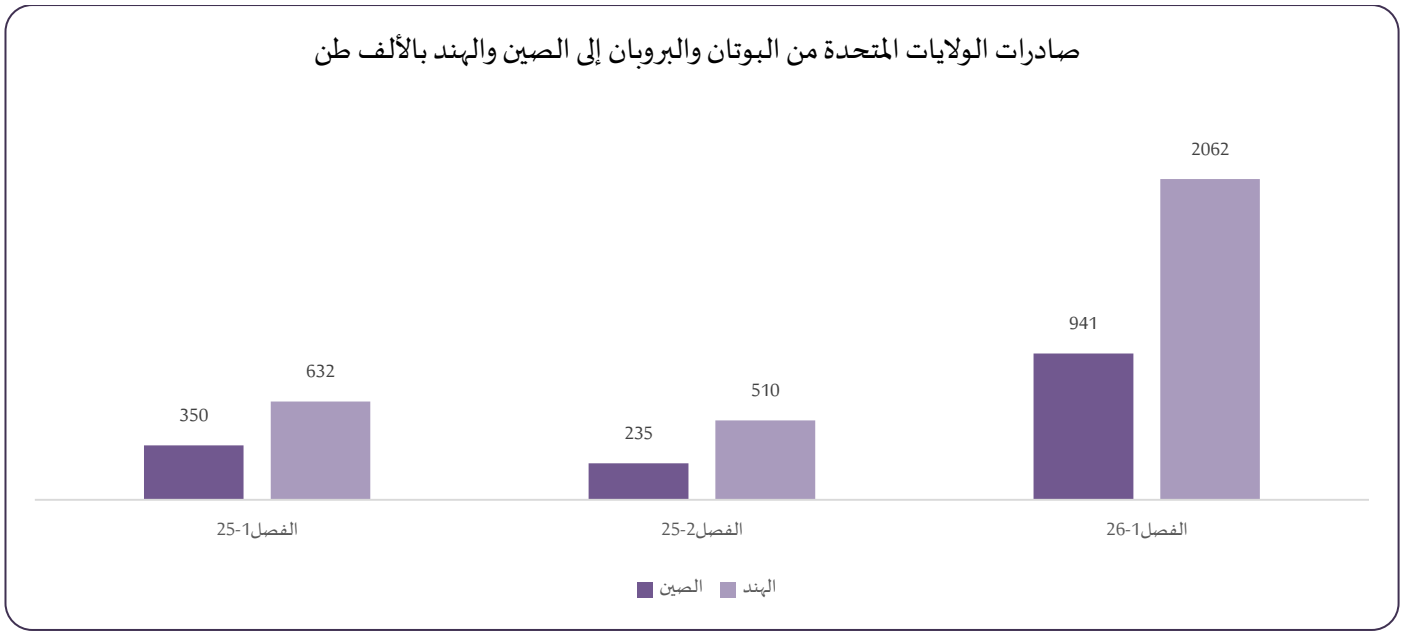

المصدر: إدارة معلومات الطاقة

يؤكد توزيع صادرات غاز البوتان الأمريكي نحو الصين والهند النمو السريع للسوق الهندية خلال النصف الأول من سنة 2026. فقد بلغت الكميات الموجهة إلى الهند 2.062 ألف طن، مقابل 941 ألف طن للصين، بعدما كانت متقاربة نسبياً خلال النصف الأول من سنة 2025.

ويعكس هذا التطور تزايد طلب الهند على غاز البوتان الأمريكي، في ظل سعيها إلى تأمين الإمدادات لتغطية احتياجاتها، التي تظل أساساً سكنية وتجارية .كما عززت الصين مشترياتها خلال النصف الأول من سنة 2026، غير أن ذلك ارتبط بدرجة أكبر بعمليات التحكيم الصناعية والبتروكيماوية.

وبذلك، لم تقتصر إعادة تشكيل التدفقات الآسيوية على الارتفاع الإجمالي للصادرات الأمريكية، بل أدت أيضاً إلى تغير في ترتيب الأسواق المستوردة، مع تسجيل الهند نمواً ملحوظاً في وارداتها من الشحنات الأمريكية الغنية بالبوتان.

وخلال النصف الأول من سنة 2026، عدلت الأسواق الآسيوية الرئيسية مصادر إمداداتها من غاز البترول المسال، في ظل تراجع انتظام التدفقات القادمة من الشرق الأوسط وزيادة الاعتماد على الشحنات الأمريكية. وعلى المستوى الإقليمي، انخفضت حصة الشرق الأوسط من الواردات الآسيوية إلى 31%، مقابل 50% قبل سنة، في حين عززت الولايات المتحدة الأمريكية موقعها كأول مورد لآسيا.

وتباينت هذه التحولات حسب الأسواق .ففي الصين، تراجعت الكميات الواردة من مصدري الإمداد الممثلين، نتيجة تأثير ارتفاع الأسعار على الطلب، والضغط على هوامش مصانع هدرجة البروبان(PDH) ، وتنويع المشتريات نحو موردين آخرين . وفي المقابل، عززت الهند بشكل كبير اعتمادها على الشحنات الأمريكية، بالتزامن مع انخفاض واضح في إمداداتها القادمة من الشرق الأوسط، مما يعكس اعتماد السوق الهندية الكبير على واردات غاز البترول المسال لتغطية احتياجاتها السكنية والتجارية.

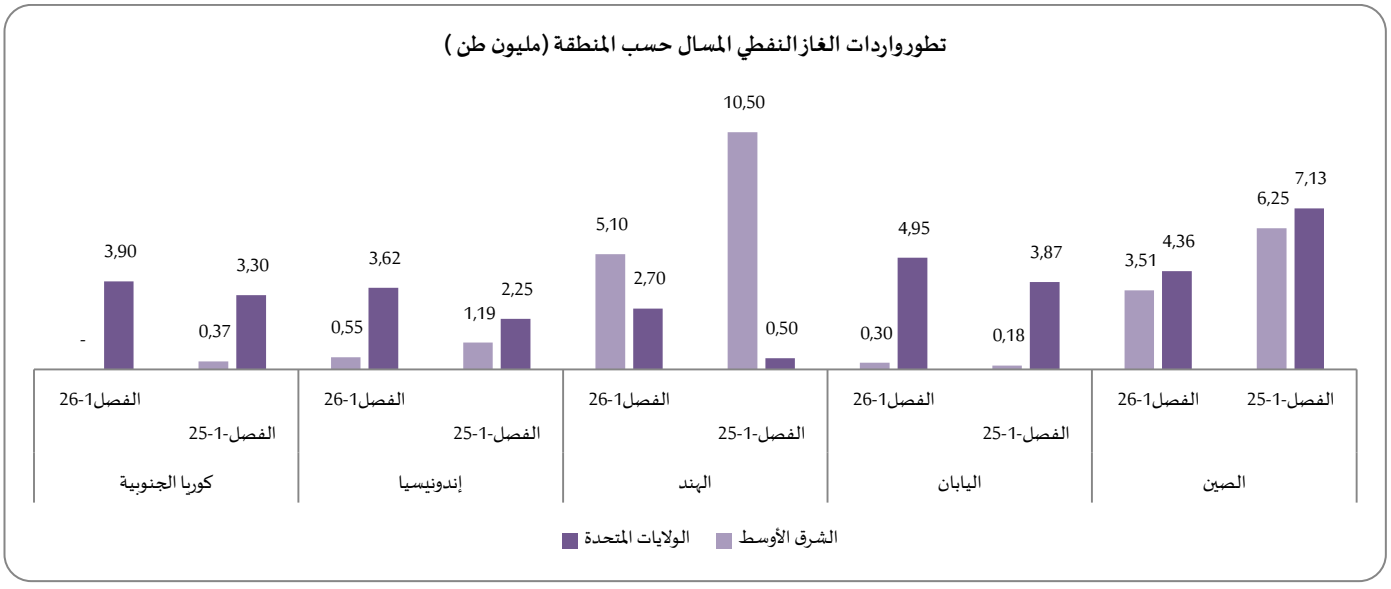

المصدر: أرغوس ميديا

وظلت اليابان وكوريا الجنوبية أكثر اعتماداً على الإمدادات الأمريكية، مع تدفقات محدودة من الشرق الأوسط، تكاد تكون منعدمة بالنسبة لكوريا الجنوبية خلال النصف الأول من سنة 2026. كما اتبعت إندونيسيا هذا التوجه، مع ارتفاع

الكميات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع تلك القادمة من الشرق الأوسط، في سياق تكوين المخزونات والاحتياجات المرتبطة بقطاع البتروكيماويات.

وهكذا، تؤكد واردات آسيا من غاز البترول المسال خلال النصف الأول من سنة 2026 أن إعادة تشكيل المبادلات لم تقتصر على البلدان المصدرة، بل شملت أيضاً الأسواق المستوردة، من خلال تنويع مصادر الإمداد واشتداد المنافسة للحصول على الشحنات الأمريكية المتاحة.

2.2.I. تطور الأسعار العالمية لغاز البوتان

◄ تطور أسعار غاز البوتان خلال سنة 2025

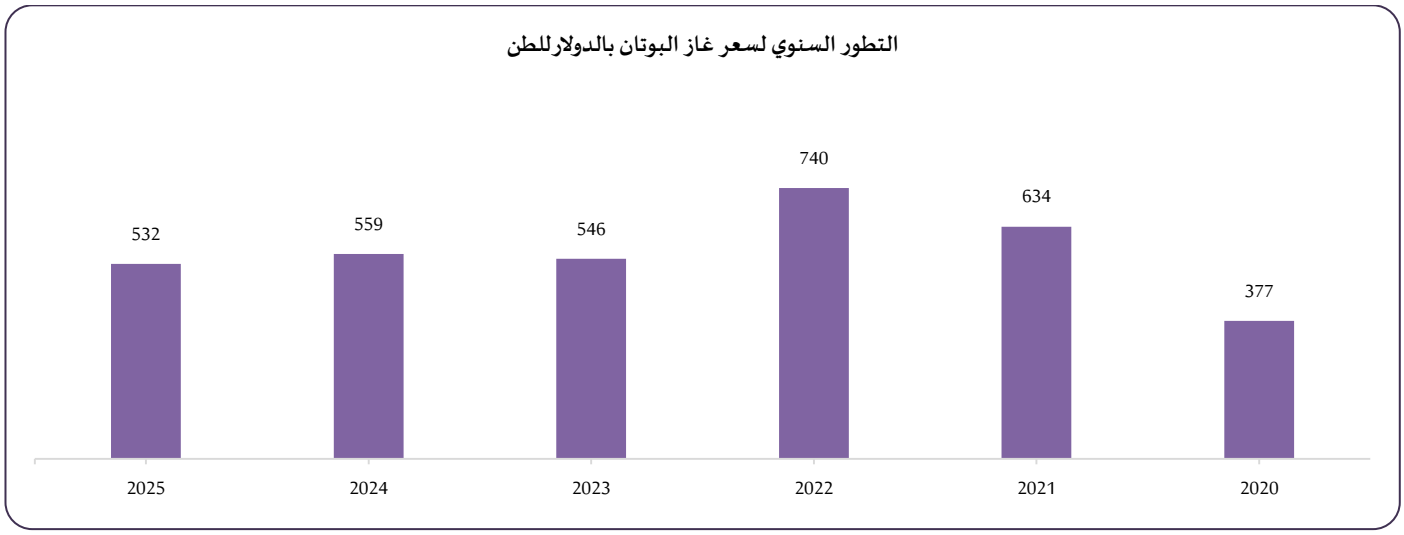

المصدر:بلاتس وأوبيس

خلال سنة 2025، بلغ المتوسط السنوي لسعر غاز البوتان، المحدد وفق الصيغة المغربية، 532 دولاراً للطن، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4,8% على أساس سنوي. ويأتي هذا التطور امتداداً للتصحيح الذي أعقب الذروة المسجلة سنة 2022، والبالغة 740 دولاراً للطن، في سياق اتسم آنذاك بتوترات قوية في أسواق الطاقة.

ويعكس هذا التراجع وضعاً أقل توتراً، مدعوماً بتحسن توفر العرض، ولا سيما الأمريكي، وبزيادة حساسية الطلب الآسيوي لمستويات الأسعار وهوامش الصناعات البتروكيماوية. وبذلك، ظل المستوى المسجل خلال سنة 2025 من بين المستويات الأكثر اعتدالاً خلال الفترة الأخيرة، كما بقي أدنى من متوسط السنوات الخمس للفترة 2020-2024.

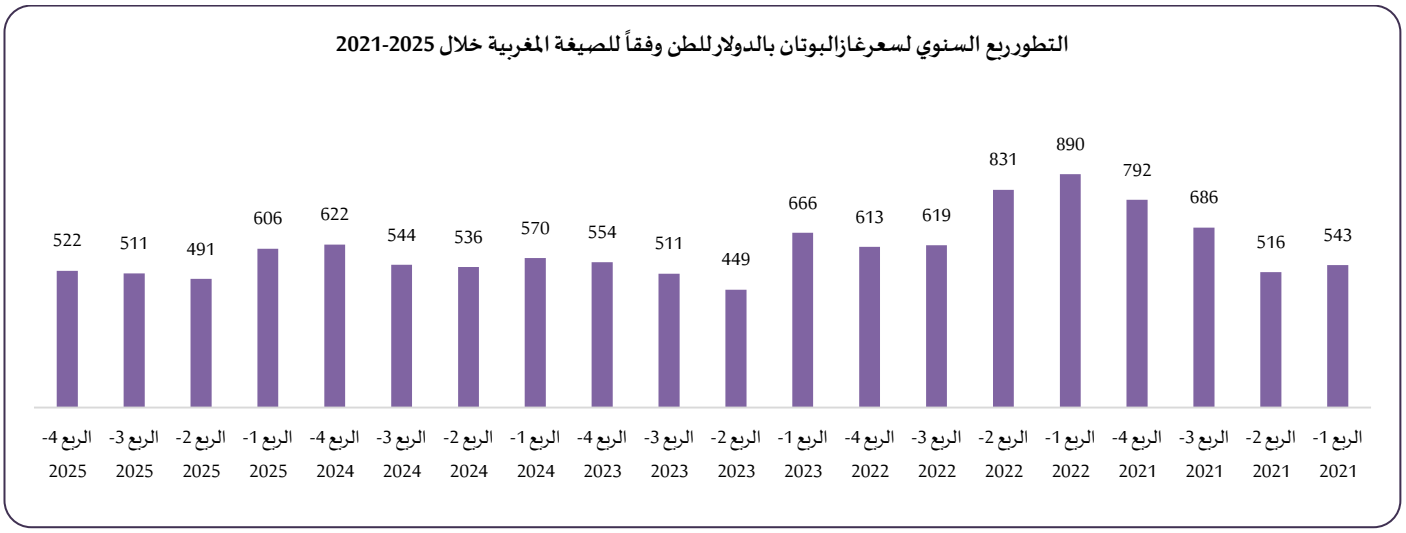

المصدر:بلاتس وأوبيس

خلال الربع الثاني من سنة 2025، اتخذ سعر غاز البوتان، وفق الصيغة المغربية، منحى تنازلياً، قبل أن يعود إلى الارتفاع تدريجياً خلال النصف الثاني من السنة. ويعكس هذا المسار تصحيحاً موسمياً بعد المستويات المرتفعة المسجلة في بداية السنة، في ظل تحسن الكميات المتاحة عالمياً وزيادة حساسية الطلب الآسيوي لمستويات الأسعار وهوامش الصناعات البتروكيماوية.

ويرتبط الارتفاع المسجل خلال الربع الأخير بالعوامل الموسمية الخاصة بسوق غاز البوتان، ولا سيما زيادة الاحتياجات البتروكيماوية في أوروبا ومشتريات المصافي الأمريكية استعداداً لموسم مزج البنزين.

◄ تطور سعر غاز البوتان سنة 2026

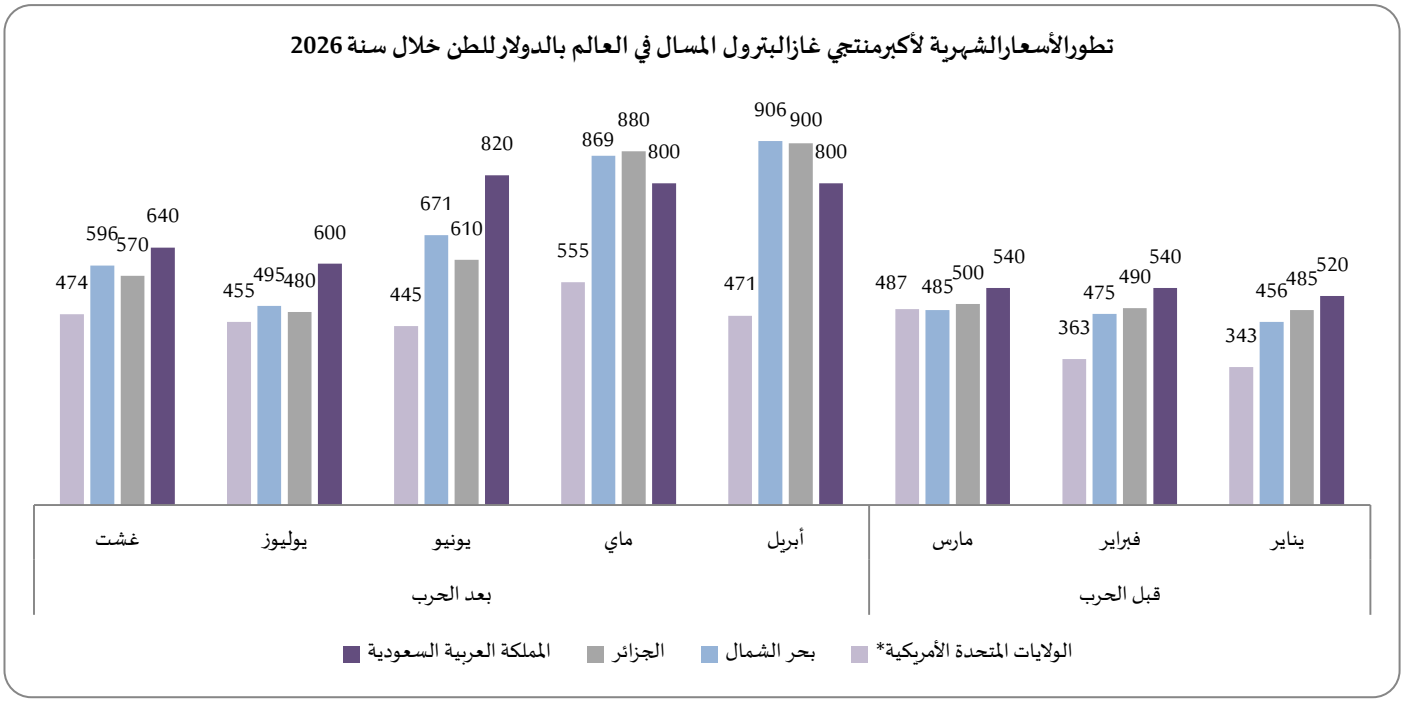

*المصدر: بلاتس وأرغوس ميديا، بدون احتساب تيرمينالين**

يُظهر التطور الشهري لأهم المؤشرات المرجعية الإقليمية لغاز البوتان خلال سنة 2026 تغيراً واضحاً ابتداءً من شهر أبريل. فخلال الربع الأول، ظلت الأسعار عند مستويات معتدلة، مع ارتفاع محدود للمؤشرات السعودية والجزائرية ومؤشر بحر الشمال. أما المؤشر الأمريكي، فقد ارتفع من 343 دولاراً للطن في يناير إلى 487 دولاراً للطن في مارس، بفعل تحسن الطلب وظهور أولى التوترات على الشحنات الموجهة للتصدير.

وابتداءً من شهر أبريل، سجلت المؤشرات الرئيسية ارتفاعاً قوياً، حيث بلغ السعر السعودي 800 دولار للطن خلال شهري أبريل وماي، قبل أن يصل إلى 820 دولاراً للطن في يونيو. وكان الارتفاع أكثر حدة بالنسبة للمؤشرين الجزائري ومؤشر بحر الشمال، اللذين بلغا على التوالي 900 و906 دولارات للطن في أبريل. ويعكس هذا الارتفاع تزايد حالة عدم اليقين بشأن توفر غاز البوتان عقب اضطراب التدفقات القادمة من الشرق الأوسط، إلى جانب عوامل خاصة بالأسواق الأورو-متوسطية، ولا سيما محدودية المخزونات في منطقة (أرا) ، وعمليات الصيانة في بحر الشمال، وتشديد القيود اللوجستيكية على المسارات البحرية.

أما التراجع المسجل ابتداءً من شهر يونيو في المؤشرين الجزائري ومؤشر بحر الشمال، فيعزى إلى ضعف الطلب الإقليمي خلال فصل الصيف، خاصة مع القيود المرتبطة بمزج البنزين التي تحد من استخدام غاز البوتان، إضافة إلى التحسن المؤقت في حركة الملاحة البحرية عقب اتفاق السلام المبرم في يونيو. كما ساهم تراجع بعض المشتريات الآسيوية، في ظل ارتفاع مستويات الأسعار، ولا سيما في الهند وجنوب شرق آسيا، في دعم هذا الانخفاض.

وخلال شهر يوليوز، تراجع السعر السعودي إلى 600 دولار للطن، مسجلاً أكبر انخفاض شهري منذ الجائحة، قبل أن يرتفع إلى 640 دولاراً للطن في غشت. ويعكس ذلك عودة علاوة المخاطر عقب تجدد تدهور الأوضاع الإقليمية، إلى جانب حذر المشترين الآسيويين. كما عاود المؤشران الجزائري ومؤشر بحر الشمال الارتفاع في غشت، ليبلغا على التوالي 570 و596 دولاراً للطن، بالتوازي مع عودة بعض الاحتياجات المرتبطة بمزج البنزين.

◄ تطور سعر غاز البوتان وفقًا للصيغة المغربية سنة 2026

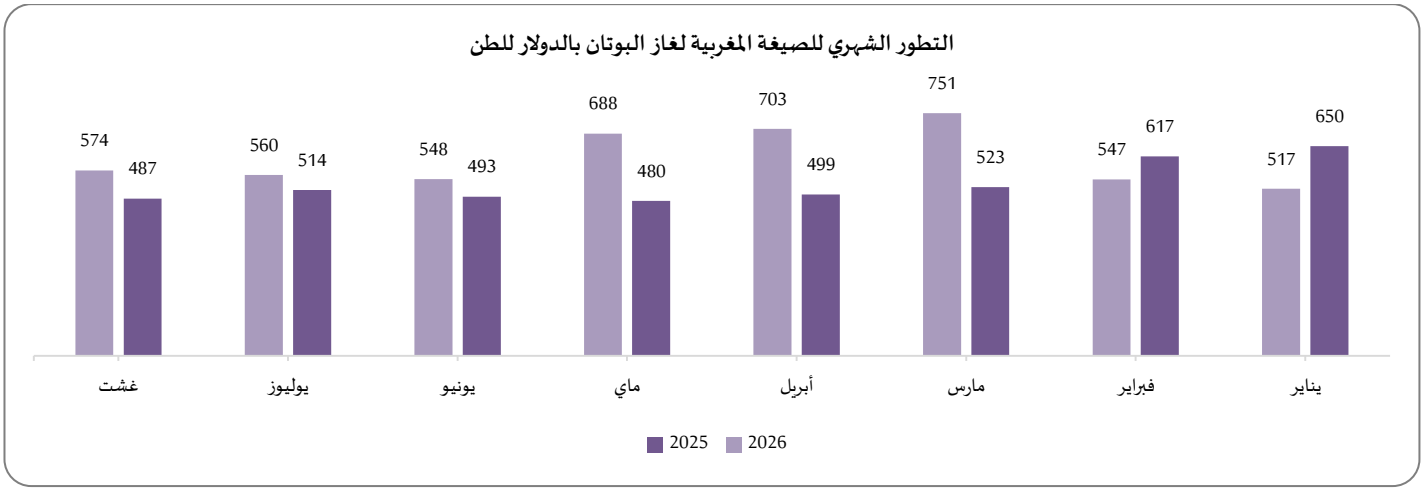

المصدر:بلاتس وأوبيس

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، بلغ متوسط الصيغة المغربية لغاز البوتان 611 دولاراً للطن، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 14,7% على أساس سنوي. وتراوحت خلال هذه الفترة بين حد أدنى بلغ 489 دولاراً للطن في نهاية يونيو، وحد أقصى بلغ 856 دولاراً للطن في منتصف مارس تقريباً. وبعد بداية سنة معتدلة نسبياً، سجلت الأسعار ارتفاعاً قوياً ابتداءً من مارس، في ظل التفاعل السريع للمؤشرات المرجعية الدولية مع التوترات التي طالت الشحنات الغنية بالبوتان، وحالة عدم اليقين بشأن التدفقات القادمة من منطقة الخليج في الشرق الأوسط، وارتفاع العلاوات على بعض مصادر الإمداد، وزيادة تكلفة الشحن البحري.

ويؤكد استمرار المستويات المرتفعة خلال شهري أبريل وماي أن أثر هذه الصدمة لم يكن ظرفياً، بل انتقل إلى مركبتي الصيغة المغربية. وابتداءً من يونيو، تراجعت الأسعار بفعل التحسن المؤقت في حركة الملاحة البحرية وتكيف الطلب مع المستويات المرتفعة، قبل أن تعاود الارتفاع في نهاية غشت. وقد ساهم ترجيح الصيغة المغربية، القائم بنسبة 70% على المركبة الأمريكية و30% على المركبة الأورو-متوسطية، في التخفيف من حدة هذه التقلبات، دون أن يحول دون انتقال أثرها إلى تكلفة الإمداد.

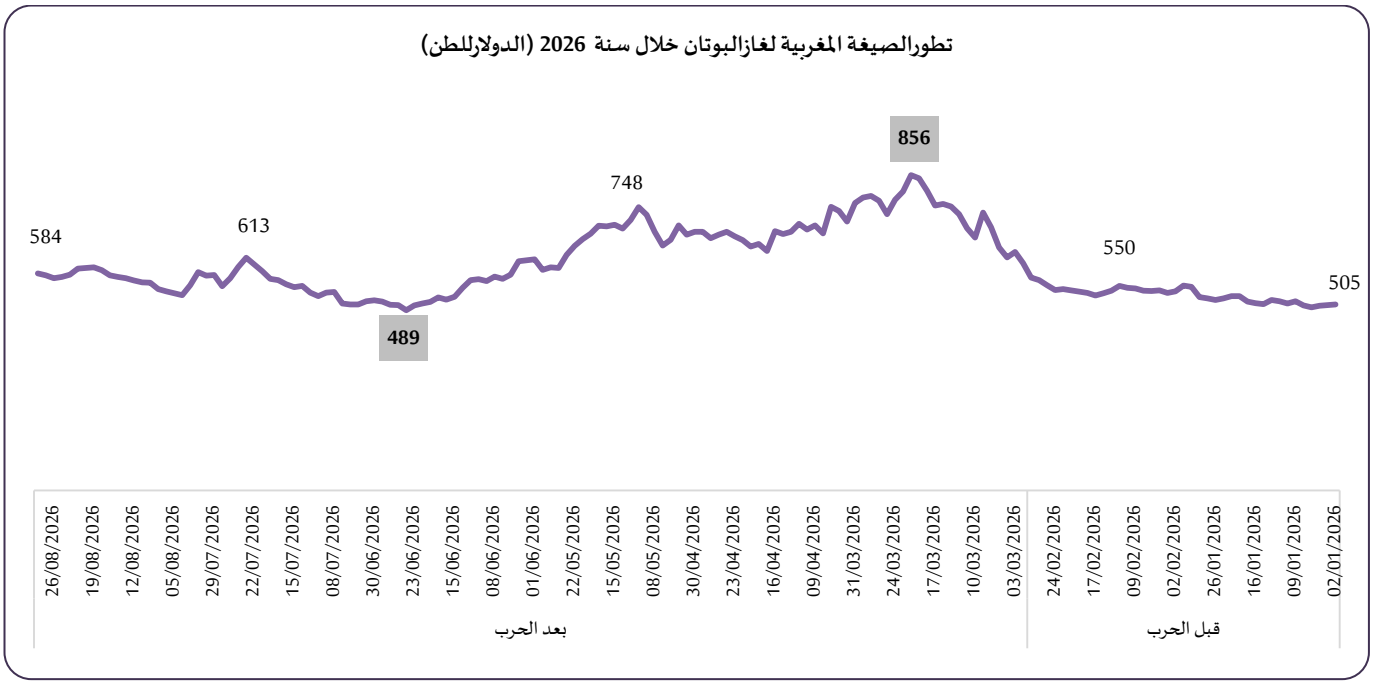

المصدر:بلاتس وأوبيس

◄ المركبة الأمريكية

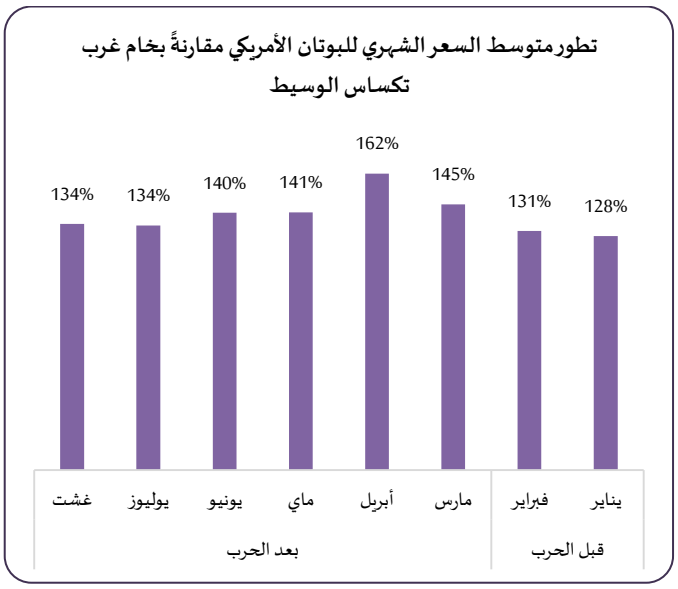

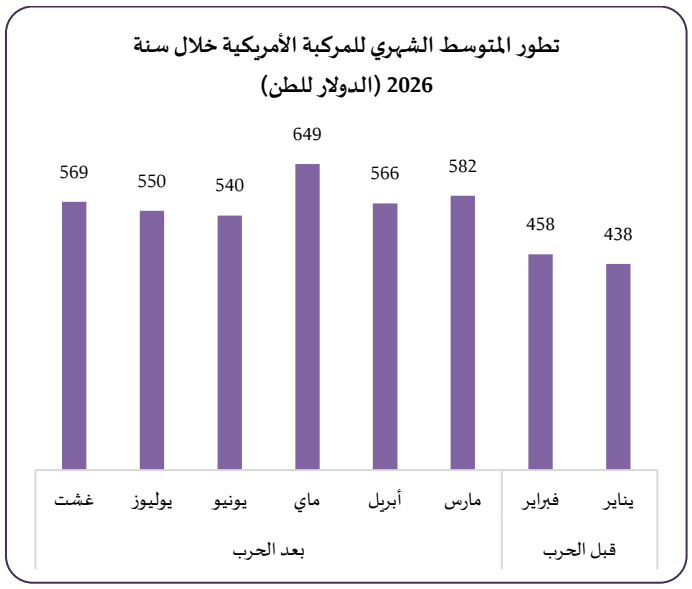

المصدر:بلاتس وأوبيس و بلومبرغ

سجلت المركبة الأمريكية للصيغة المغربية لغاز البوتان منحى تصاعدياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، حيث انتقلت من 438 دولاراً للطن في يناير إلى 569 دولاراً للطن في غشت. وبعد مستويات معتدلة خلال الشهرين الأولين، ارتفعت بشكل ملحوظ في مارس لتبلغ 582 دولاراً للطن، قبل أن تسجل أعلى مستوى لها في ماي عند 649 دولاراً للطن.

ولا يرتبط هذا الارتفاع فقط بتطور أسعار النفط الخام، بل يعكس أساساً التوترات الخاصة بسوق البوتان الأمريكي، في ظل تزايد الطلب على الشحنات الأمريكية الغنية بالبوتان، لا سيما من طرف المشترين الآسيويين الساعين إلى تعويض جزء

من الكميات الأقل انتظاماً القادمة من الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على جداول التحميل بالساحل الأمريكي لخليج المكسيك، حيث تظل البنيات التحتية أكثر ملاءمة للبروبان مقارنة بالبوتان.

وبعد الذروة المسجلة في ماي، تراجعت المركبة الأمريكية إلى 540 دولاراً للطن في يونيو، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 550 دولاراً للطن في يوليوز و569 دولاراً للطن في غشت. ويعزى هذا الارتفاع في نهاية الفترة إلى استمرار قوة الطلب الدولي، فضلاً عن مشتريات المصافي الأمريكية الرامية إلى تكوين مخزونات من البوتان قبل فصل الشتاء، لتلبية الاحتياجات المرتبطة بمزج البنزين.

وتؤكد نسبة سعر غاز البوتان الأمريكي إلى سعر خام غرب تكساس الوسيط هذا المسار، إذ ارتفعت من 128% في يناير إلى 162% في أبريل، قبل أن تتراجع إلى 134% في يوليوز وغشت. ويبين استمرار هذه النسبة عند مستوى مرتفع أن تطور المركبة الأمريكية لم يكن مرتبطاً فقط بحركة أسعار النفط الخام، بل تأثر أيضاً بعلاوات شحنات البوتان، وقيود التحميل، والطلب المستمر على الصادرات، وارتفاع تكلفة الشحن.

◄ المركبة الأورو متوسطية

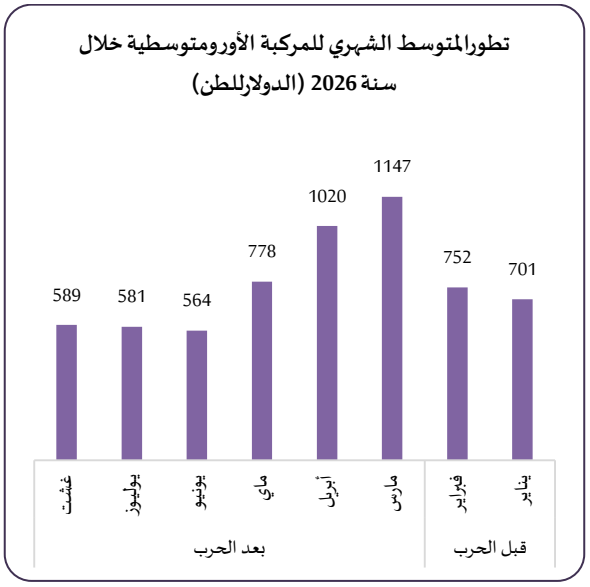

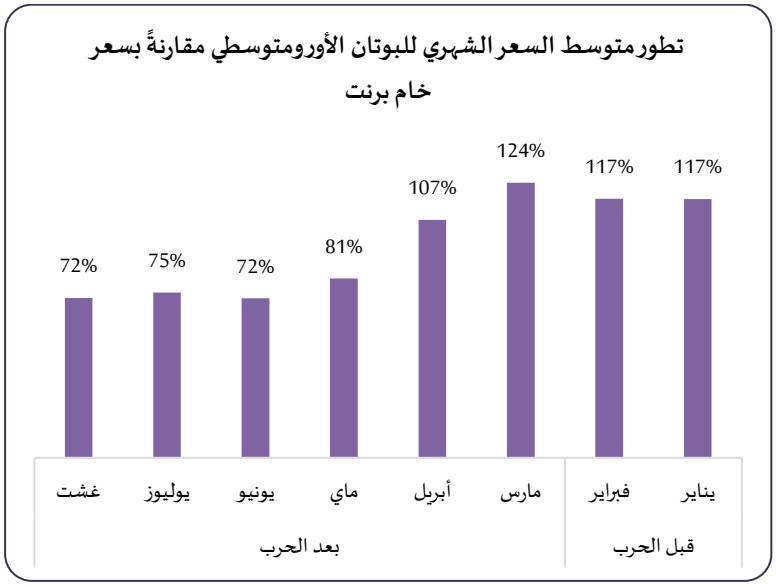

المصدر:بلاتس وأوبيس و بلومبر

سجلت المركبة الأورو-متوسطية للصيغة المغربية لغاز البوتان ارتفاعاً قوياً في بداية سنة 2026، حيث انتقلت من 701 دولار للطن في يناير إلى 752 دولاراً للطن في فبراير، قبل أن تبلغ ذروتها عند 1.147 دولاراً للطن في مارس. ويعزى هذا الارتفاع السريع إلى تشدد السوق الإقليمية، في ظل محدودية المخزونات في منطقة (أرا)، وتراجع وضوح الرؤية بشأن الشحنات الواردة، وزيادة حذر البائعين إزاء حالة عدم اليقين المرتبطة بالعرض.

وظلت المركبة عند مستوى مرتفع في أبريل، حيث بلغت 1.020 دولاراً للطن، في سياق تزامنت فيه التوترات التي طالت التدفقات الدولية مع عوامل خاصة بالمنطقة الأورو- متوسطية. فقد أدت عمليات الصيانة في بحر الشمال إلى تقليص بعض الكميات المتاحة إقليمياً، فيما زادت القيود اللوجستيكية من الضغوط على المؤشرات المرجعية الأوروبية والمتوسطية.

وابتداءً من ماي، انعكس هذا المنحى، إذ تراجعت المركبة إلى 778 دولاراً للطن، ثم إلى 564 دولاراً للطن في يونيو، قبل أن تستقر في حدود 581 دولاراً للطن في يوليوز و589 دولاراً للطن في غشت. ويعزى هذا التراجع إلى الضعف الموسمي للطلب على غاز البوتان في أوروبا، لا سيما مع القيود المرتبطة بمزج البنزين التي تحد من استخدامه، إضافة إلى تحسن ظروف الإمداد في بعض المراكز الإقليمية.

وتؤكد نسبة سعر غاز البوتان الأورو-متوسطي على سعر خام برنت أن ذروة الربيع لم تكن مرتبطة فقط بتطور أسعار النفط الخام. فبعد أن بلغت 117% في يناير وفبراير، ارتفعت إلى 124% في مارس، قبل أن تتراجع إلى مستويات تراوحت بين 72% و81% خلال الفترة الممتدة من ماي إلى غشت. ويبين هذا المسار أن المركبة الأورو- متوسطية تأثرت أساساً بالظروف الخاصة بسوق غاز البوتان، ولا سيما الكميات المتاحة إقليمياً، ومستويات المخزونات، وعمليات الصيانة، والطلب الموسمي، وقيود النقل.

◄ تطور الشحن

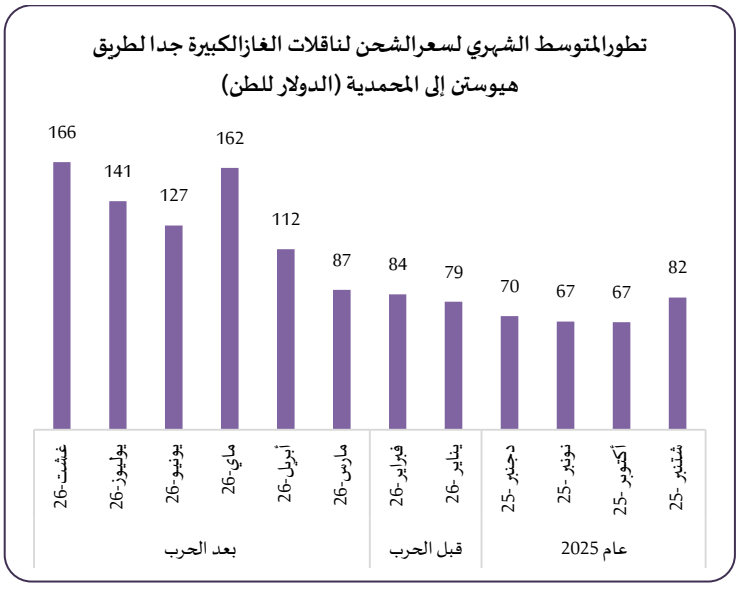

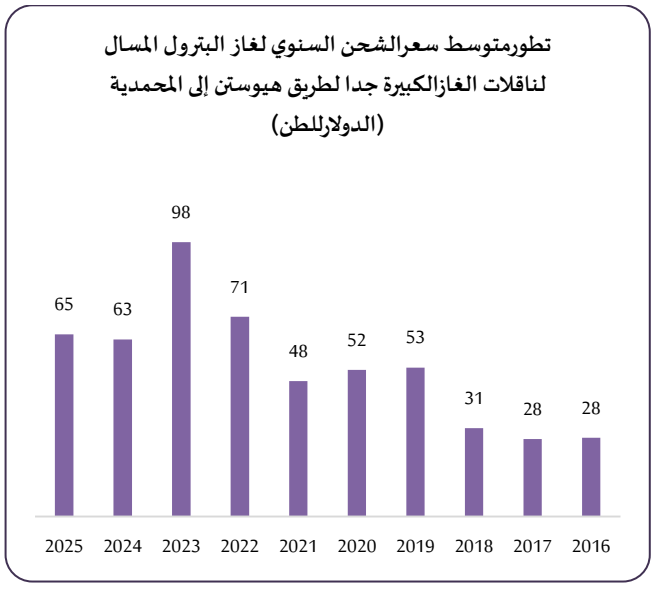

المصدر: أوبيس

بلغ متوسط التكلفة السنوية لنقل غاز البوتان بحراً، بواسطة ناقلات الغاز الكبيرة جدا، بين هيوستن وميناء المحمدية 65 دولاراً للطن خلال سنة 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 3,2% على أساس سنوي. ومع ذلك، ظل هذا المستوى أدنى من الذروة المسجلة سنة 2023 والبالغة 98 دولاراً للطن، وهي سنة اتسمت بتوترات قوية على المسارات البحرية لغاز البترول المسال.

ويظهر التطور الشهري ارتفاعاً واضحاً خلال سنة 2026. فبعد متوسط ناهز 72 دولاراً للطن بين شتنبر ودجنبر 2025، بلغ سعر الشحن على خط هيوستن-المحمدية حوالي 83 دولاراً للطن خلال الربع الأول من سنة 2026، قبل أن يرتفع بقوة ابتداءً من أبريل ليصل إلى 162 دولاراً للطن في ماي.

ويعزى هذا الارتفاع إلى تراجع التوفر الفعلي لناقلات الغاز الكبيرة جدا. فقد أدت اضطرابات التدفقات القادمة من منطقة الخليج في الشرق الأوسط إلى زيادة الاعتماد على الشحنات الأمريكية، لا سيما المتجهة نحو آسيا، مما أطال مدة الرحلات انطلاقاً من خليج المكسيك وأبقى السفن مستخدمة لفترات أطول. وبالتالي، لم تقتصر الضغوط على حجم الكميات المتاحة من غاز البترول المسال، بل شملت أيضاً القدرة على نقلها بانتظام وفي الآجال المعتادة.

كما زادت القيود على مستوى قناة بنما من حدة هذه الضغوط، إذ دفع ارتفاع تكاليف العبور وتراجع عدد فترات المرور المتاحة جزءاً من السفن إلى سلك مسارات أطول، خاصة عبر رأس الرجاء الصالح. وأدت هذه التحويلات إلى زيادة الأطنان-الأميال، وتأخير عودة السفن إلى مناطق التحميل، وتقليص الحمولة المتاحة في السوق الفورية.

وبعد تراجع سعر الشحن إلى 127 دولاراً للطن في يونيو، نتيجة توفر بعض السفن بشكل مؤقت وتباطؤ ظرفي في نشاط الاستئجار، عاد إلى الارتفاع ليبلغ 166 دولاراً للطن في غشت، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المرصودة. وخلال الفترة الممتدة من أبريل إلى غشت 2026، بلغ متوسط سعر الشحن حوالي 142 دولاراً للطن، أي بزيادة تناهز 70% مقارنة بمتوسط الربع الأول.

وهكذا، رغم أن المغرب لا يعتمد بشكل مباشر على الإمدادات القادمة من منطقة الخليج في الشرق الأوسط، يظل سعر الشحن على خط هيوستن-المحمدية متأثراً باختلالات السوق العالمية لناقلات الغاز الكبيرة جدا. فقد أدت إعادة تشكيل التدفقات، وإطالة مدة الرحلات، وقيود العبور إلى انتقال جزء مهم من التوترات المسجلة على المسارات الدولية الرئيسية لغاز البترول المسال إلى تكلفة النقل نحو المغرب.

3.I. سوق السكر

يكتسي السكر أهمية بالغة في الأسواق الزراعية الدولية، بالنظر إلى مكانته ضمن الاستهلاك الغذائي و تعدد استعمالاته الصناعية. وينتج السكر أساساً من قصب السكر والشمندر السكري، ويتم إنتاجه في عدد من مناطق العالم، مما يجعل

عرضه شديد التأثر بالظروف المناخية، وتطور المردودية الفلاحية، وكذا السياسات المعتمدة من طرف أهم البلدان المنتجة في مجال الإنتاج والتسويق.

وبالإضافة إلى استعماله في المجال الغذائي، يشكل السكر أيضاً مادة أولية أساسية لإنتاج الإيثانول، ولا سيما بالبرازيل، التي تعد من أبرز الفاعلين في السوق العالمية للسكر. ويساهم التوازن بين إنتاج السكر وإنتاج الوقود الحيوي في تعزيز الترابط بين أسواق السكر والطاقة. وبالتالي، تظل الأسعار العالمية للسكر متأثرة في آن واحد بتوقعات الإنتاج، والظروف المناخية، وتطورات أسعار الطاقة، والسياسات التجارية، وتقلبات أسعار الصرف.

و في سياق دولي يتسم باستمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والاضطرابات التي تؤثر على بعض أسواق المواد الخام، أظهرت الأسعار العالمية للسكر الخام مع ذلك قدرًا من المرونة النسبية. وعلى عكس منتجات الطاقة، التي تتعرض مباشرة للتوترات على طرق الإمداد والمخاطر الجيوسياسية، ظل تطور سوق السكر يتحدد إلى حد كبير بعوامل أساسية خاصة، ولا سيما توقعات المحاصيل في الدول المنتجة الرئيسية، ومستويات العرض والمخزونات، وكذلك الظروف المناخية. وقد ساهمت هذه العوامل في التخفيف من تأثير التوترات الدولية على أسعار السكر والحد من ارتفاعها خلال هذه الفترة.

I.1.3.1.التجارة الخارجية لمادة السكر

I.1.1.3.1.الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر

◄ الإنتاج العالمي للسكر

خلال موسم 2026/2025، تقدر المنظمة الدولية للسكر (ISO) الإنتاج العالمي للسكر بـ180,7 مليون طن. ولا تزال البرازيل أكبر منتج عالمي، حيث يقدر إنتاجها بـ44,4 مليون طن، وهو ما يمثل حوالي 24,6% من العرض العالمي. وتليها الهند، التي من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى 35,3 مليون طن، أي ما يعادل 19,5% من الإجمالي، مدفوعًا بانتعاش قوي في الكميات المتاحة من قصب السكر.

ويحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة بإنتاج يبلغ 15,5 مليون طن (8,57%)، رغم تسجيل تراجع طفيف يُعزى إلى انخفاض المردودية في بعض مناطق إنتاج الشمندر السكري. وتكمل الصين وتايلاند قائمة أكبر خمسة منتجين، بإنتاج يبلغ على التوالي 11,5 و10,3 ملايين طن، بما يمثل 6,36% و5,7% من الإنتاج العالمي. وبذلك، تواصل تايلاند تعافيها بعد عدة مواسم اتسمت بظروف مناخية غير ملائمة.

وتحتل الولايات المتحدة المرتبة السادسة بإنتاج يبلغ 8,5 ملايين طن، متقدمة على باكستان والمكسيك، اللتين يقدر إنتاجهما على التوالي بـ6,2 و5,4 ملايين طن. وإجمالًا، تستحوذ أكبر خمس دول منتجة على حوالي 64% من الإنتاج العالمي.

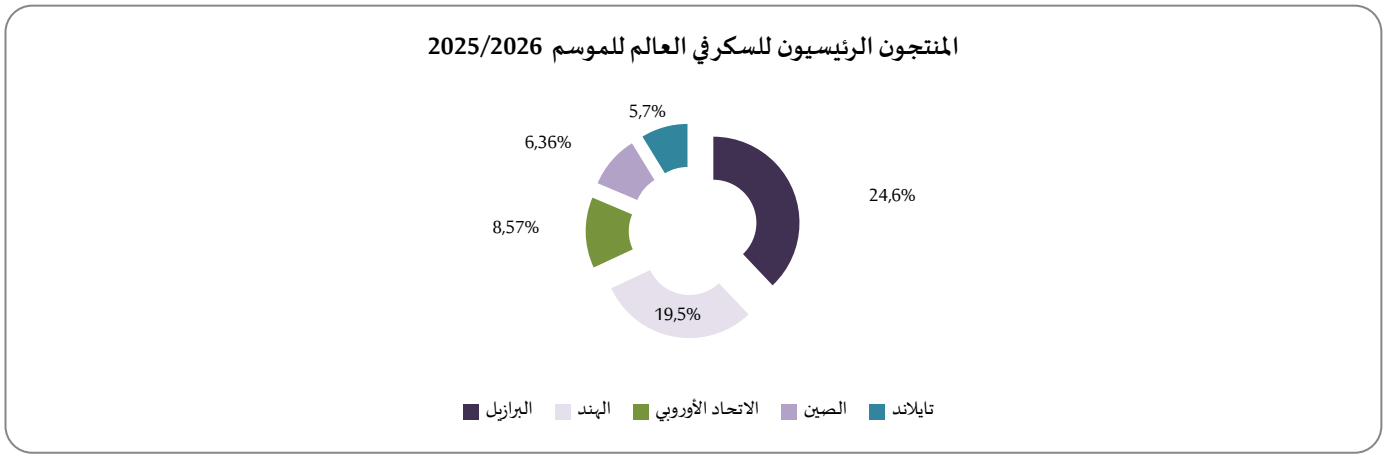

المصادر: تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية/دائرة الزراعة الخارجية (FAS) والمنظمة الدولية للسكر (ISO).

◄ الاستهلاك العالمي للسكر

يرتقب أن يبلغ الاستهلاك العالمي للسكر 179,6 مليون طن خلال موسم 2026/2025، مسجلًا فائضًا قدره 1,1 مليون طن، مقابل عجز بلغ 3,2 ملايين طن خلال الموسم السابق.

ولا يزال الطلب العالمي على السكر متركزًا في عدد محدود من البلدان. وتحافظ الهند على موقعها كأكبر مستهلك عالمي، حيث يقدر طلبها بـ32 مليون طن، أي ما يقارب 17,8% من الاستهلاك العالمي. ويعزى هذا التطور، على وجه الخصوص، إلى النمو الديمغرافي وأهمية الاستهلاك المحلي. ويأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، باستهلاك يقارب 17 مليون طن.

وتحتل الصين المرتبة الثالثة، بطلب يقدر بـ16 مليون طن، مدعومًا، على وجه الخصوص، بتغير العادات الغذائية والتوسع الحضري. وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة، باستهلاك يناهز 11 مليون طن، فيما تكمل البرازيل قائمة أكبر خمسة مستهلكين، باستهلاك يقدر بـ10 ملايين طن. غير أن جزءًا مهمًا من إنتاجها يظل موجهًا إلى الأسواق الخارجية.

وعموماً، تمثل أكبر خمسة أسواق مستهلكة للسكر ما يقارب نصف الطلب العالمي.

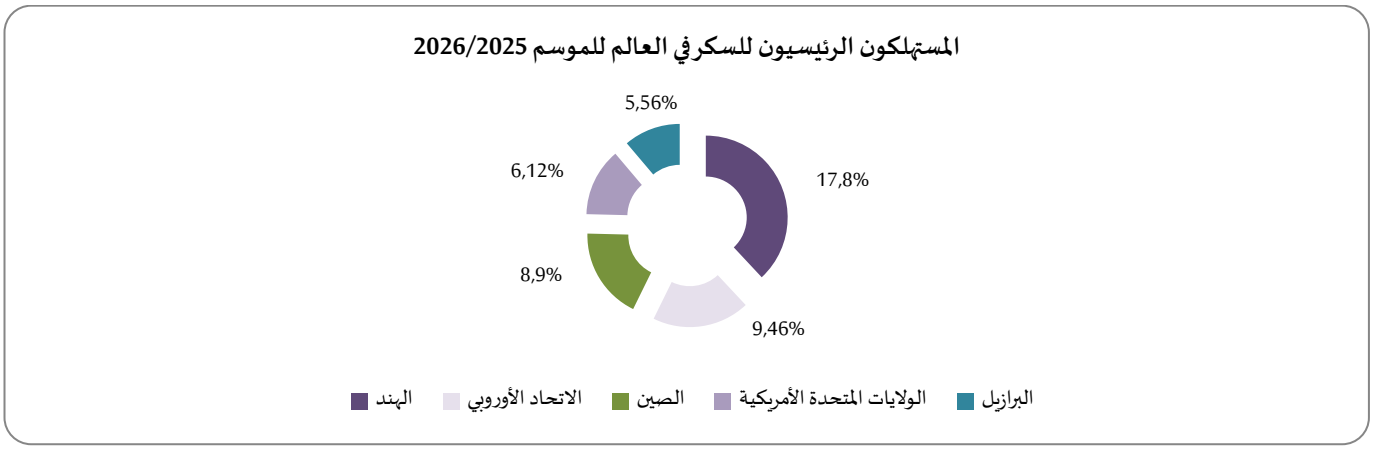

المصادر: تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية/دائرة الزراعة الخارجية (FAS) والمنظمة الدولية للسكر (ISO)

2.1.3.1. المبادلات العالمية للسكر

تظل التجارة الدولية للسكر متركزة بشكل كبير في عدد محدود من البلدان، مع هيمنة واضحة للبرازيل. وتقدر صادراتها بنحو 36 مليون طن، بما يمثل قرابة 48% من المبادلات العالمية. وبفضل طاقتها الإنتاجية المهمة ومرونة قطاعها السكري، التي تتيح الموازنة بين إنتاج السكر والإيثانول، تعد البرازيل المورد الرئيسي للسوق الدولية.

وتأتي تايلاند في المرتبة الثانية، بصادرات تقدر بنحو 10,5 ملايين طن، أي ما يقارب 14% من التجارة العالمية، حيث يعزز قربها من أهم الأسواق الآسيوية وتنافسية قطاعها السكري مكانتها في السوق الدولية.

وتحتل الهند المرتبة الثالثة، بصادرات تقدر بنحو 6 ملايين طن، فيما تأتي أستراليا في المرتبة الرابعة، بصادرات تناهز 3,8 ملايين طن، أي ما يقارب 5% من السوق العالمية. وتكمل غواتيمالا قائمة أكبر خمسة مصدرين، بصادرات تقدر بنحو 2,3 مليون طن، تمثل حوالي 3% من التجارة العالمية.

و عليه، تستحوذ الدول الخمس الرئيسية المصدرة على ما يقارب 78% من إجمالي الصادرات العالمية للسكر.

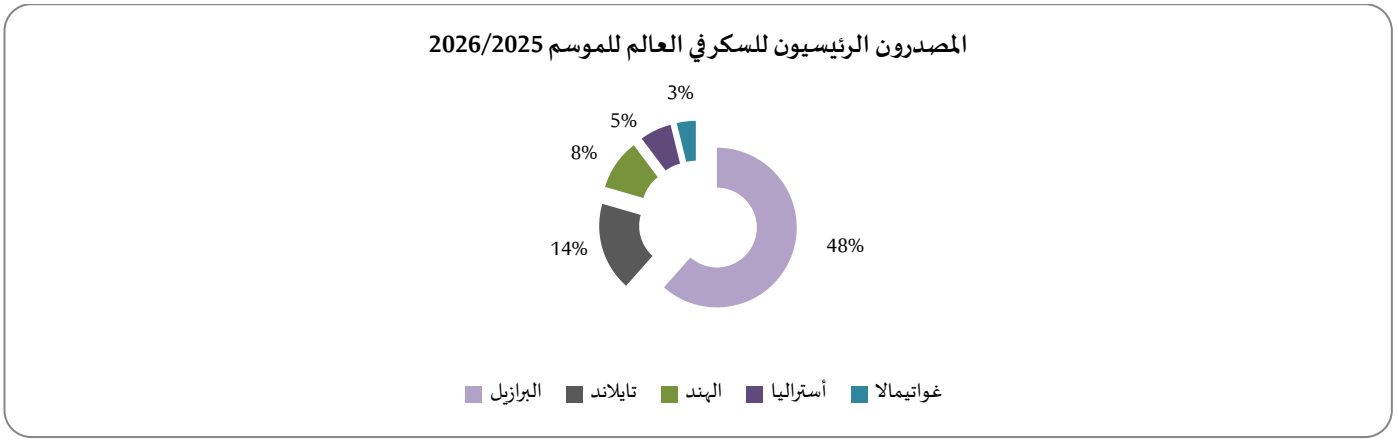

المصادر : وزارة الزراعة الأمريكية/دائرة الزراعة الخارجية (FAS)

وفي هذا الصدد، تتجلى حصيلة السوق العالمية للسكر على النحو التالي:

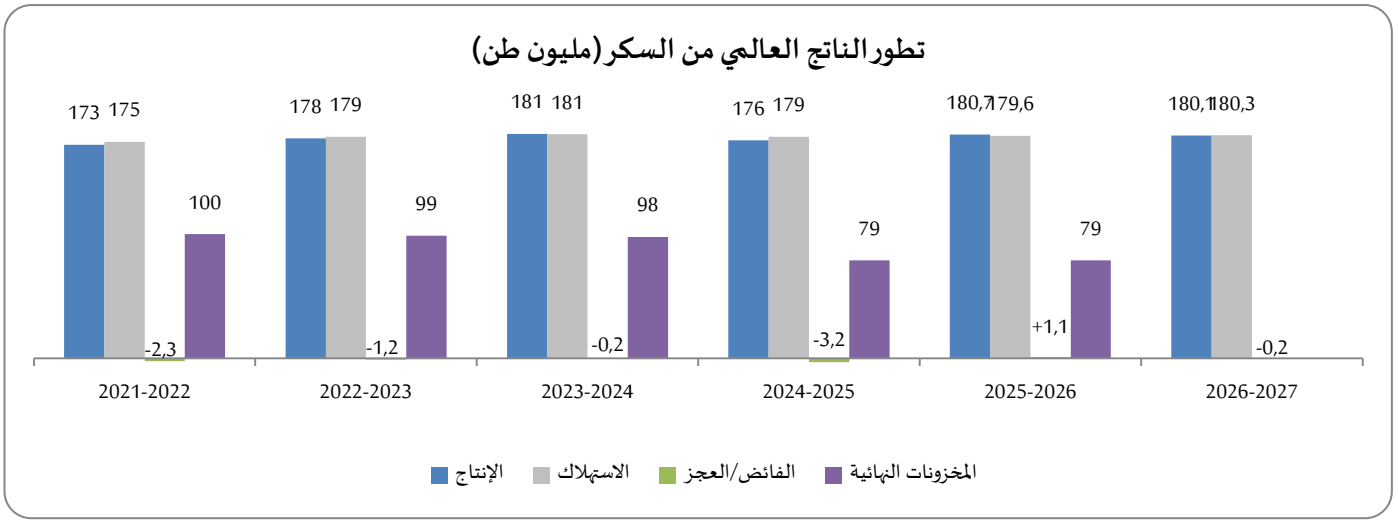

المصدر: المنظمة الدولية للسكر (ISO)

2.3.1. تطور الأسعار العالمية للسكر الخام

سجل متوسط السعر السنوي للسكر الخام خلال سنة 2025 نحو 401 دولار للطن، مقابل 488 دولارًا للطن خلال سنة 2024، مسجلا بذلك تراجعا يعكس استمرار تحسن وضعية العرض في السوق الدولية. ويأتي هذا التطور بعد الارتفاع المسجل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2021 و2023، حيث ارتفع متوسط السعر من 423 دولارا للطن إلى 566 دولارا للطن، نتيجة، أساسا، لقيود الإنتاج وتزايد الضغوط على العرض العالمي.

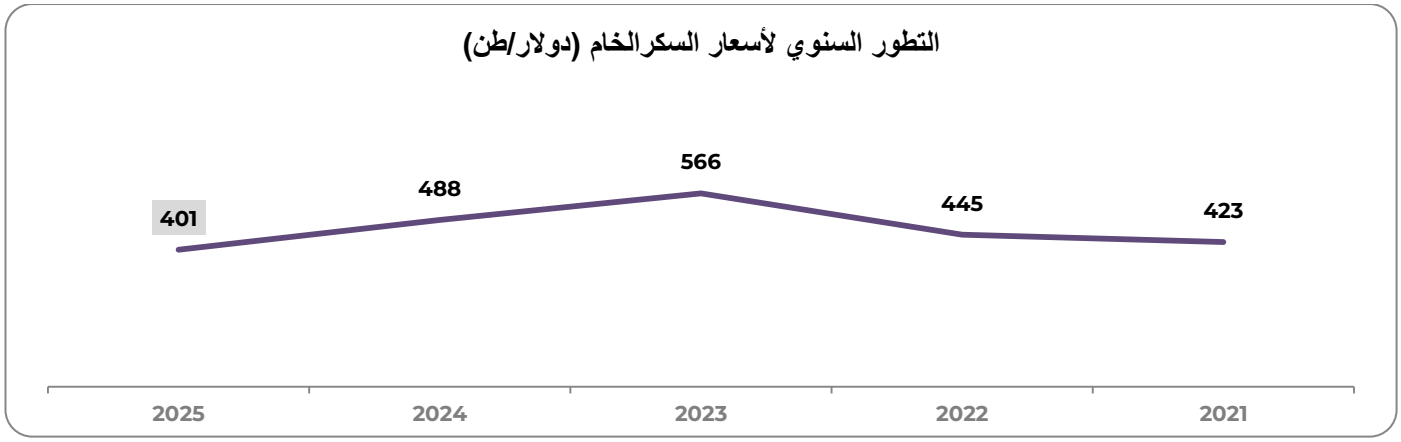

المصدر: بلومبرغ، معدل

◄ تطور أسعار السكر الخام خلال سنة 2026

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، اتسمت أسعار السكر في الأسواق العالمية بتقلبات ملحوظة، حيث تراوحت بين 321 و431 دولارًا للطن، بمتوسط يقارب 352 دولارًا للطن. وبعد أن بلغت نحو 347 دولارًا للطن في بداية السنة، سجلت ارتفاعًا طفيفًا خلال يناير لتصل إلى 355 دولارًا للطن، قبل أن تتجه نحو الانخفاض في فبراير، مسجلة أول أدنى مستوى لها عند 321 دولارًا للطن.

واعتبارًا من نهاية فبراير، سجلت الأسعار انتعاشًا ملحوظًا، لتبلغ 377 دولارًا للطن خلال مارس، قبل أن تتراجع في أبريل إلى 321 دولارًا للطن. ثم استأنفت ارتفاعها في ماي، لتصل إلى 363 دولارًا للطن، أعقبه تراجع في يونيو إلى حوالي 335 دولارًا للطن. وفي يوليوز، انعكس المنحى مجددا، لترتفع الأسعار إلى 360 دولارًا للطن.

وتعزز هذا المنحى التصاعدي بشكل ملحوظ خلال شهر غشت، حيث تجاوزت الأسعار مستوى 390 دولارا للطن، قبل أن تواصل ارتفاعها لتصل إلى 431 دولارا للطن في نهاية الفترة، وهو أعلى مستوى لها منذ بداية السنة، بزيادة تقارب 24% مقارنة بالمستوى المسجل في بداية يناير.

وتُعزى التوترات المسجلة خلال شهر مارس، على الخصوص، إلى توتر الوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساته على أسواق الطاقة. فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز جاذبية الإيثانول، مما عزز التوقعات بتوجيه حصة أكبر من قصب السكر البرازيلي نحو إنتاج الوقود الحيوي على حساب إنتاج السكر. وقد ساهمت هذه التوقعات في

تجدد المخاوف بشأن تشدد العرض العالمي. وفي هذا السياق، ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر بنسبة 7,2% خلال مارس مقارنة بالشهر المنصرم، مسجلًا بذلك أقوى ارتفاع بين الفئات الرئيسية للمنتجات الغذائية.

واعتبارًا من ماي، شهدت الأسعار تراجعًا مؤقتًا بفعل تحسن آفاق الإمدادات العالمية. فقد ساهم تسارع وتيرة سحق قصب السكر في البرازيل وارتفاع إنتاج السكر في الحد من المخاوف المرتبطة بالعرض، رغم استمرار حالة عدم اليقين، لاسيما بشأن الظروف المناخية في عدد من البلدان الرئيسية المنتجة، من بينها الهند وتايلاند.

وفي الأخير، يعكس الانتعاش القوي للأسعار المسجل خلال يوليوز، ولا سيما غشت، عودة المخاوف بشأن آفاق الإمدادات العالمية، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالعرض، والتفاعل الوثيق بين أسواق السكر والطاقة والوقود الحيوي.

تطور أسعار السكر خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026 (دولار/طن)

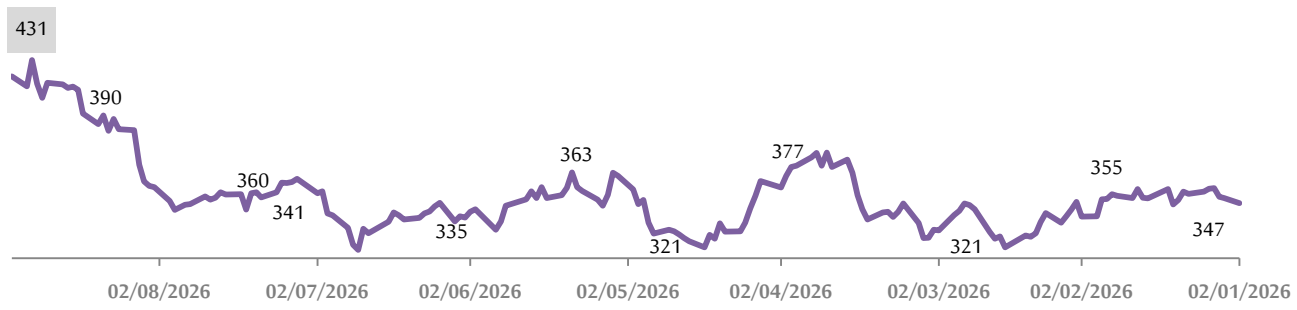

المصدر: بلومبرغ، معدل

I.4. سوق الحبوب

تكتسي الحبوب أهمية استراتيجية، بالنظر إلى مكانتها في النظام الغذائي العالمي وأهمية المبادلات الدولية المرتبطة بها. ويعد كل من القمح والذرة والأرز والشعير والذرة الرفيعة من أهم الحبوب المنتجة والمستهلكة على الصعيد العالمي، حيث تشمل استعمالاتها تغذية الإنسان وتغذية الحيوانات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية. ويحتل القمح، في هذا الصدد، مكانة خاصة، بالنظر إلى دوره الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي.

وترتبط تطورات أسواق الحبوب بشكل وثيق بآفاق الإنتاج، والظروف المناخية، ومستويات المخزونات، والسياسات التجارية المعتمدة من قبل أهم البلدان المنتجة والمصدرة. كما يمكن أن تتأثر هذه الأسواق بالتوترات الجيوسياسية والاضطرابات اللوجستية، التي قد تؤثر على التدفقات التجارية وتوافر المنتجات، وبالتالي على الأسعار في الأسواق الدولية.

I.4.1. التجارة الخارجية للحبوب

I.4.1.1. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

وفقًا لأحدث المعطيات المنشورة من طرف منظمة الأغذية والزراعة في نشرتها حول إمدادات الحبوب والطلب عليها، بتاريخ 2 أكتوبر 2026، يرتقب أن يبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب مستوى مرتفعًا بشكل خاص خلال موسم 2026/2025،

ليصل إلى 3.042 ملايين طن، مقابل 2.870,7 مليون طن خلال موسم 2025/2024، مسجلًا بذلك ارتفاعًا يناهز 6%. ويُعزى هذا التطور، أساسًا، إلى تحسن إنتاج أهم أصناف الحبوب، ولا سيما الذرة، بما يعكس تعزيزًا ملحوظًا للعرض العالمي.

ومن المرتقب أن يسجل الإنتاج العالمي من القمح بدوره ارتفاعًا ملحوظًا، ليبلغ 841,8 مليون طن، مقابل 800,4 مليون طن خلال الموسم السابق، أي بزيادة تناهز 5%. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تسجيل مردودية مرتفعة بشكل خاص وتحسن المحاصيل في عدد من البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة، فضلًا عن الهند والمغرب والمملكة المتحدة.

وبخصوص إنتاج الأرز، فمن المرتقب أن يسجل ارتفاعًا بوتيرة أكثر اعتدالًا، منتقلًا من 553,5 مليون طن إلى 566,1 مليون طن، أي بزيادة تناهز 2%. أما الحبوب الثانوية، فمن المنتظر أن تسجل أقوى نمو، بإنتاج يقدر بـ1.634,1 مليون طن، مقابل 1.516,8 مليون طن خلال موسم 2025/2024، مسجلة بذلك زيادة تناهز 8%.

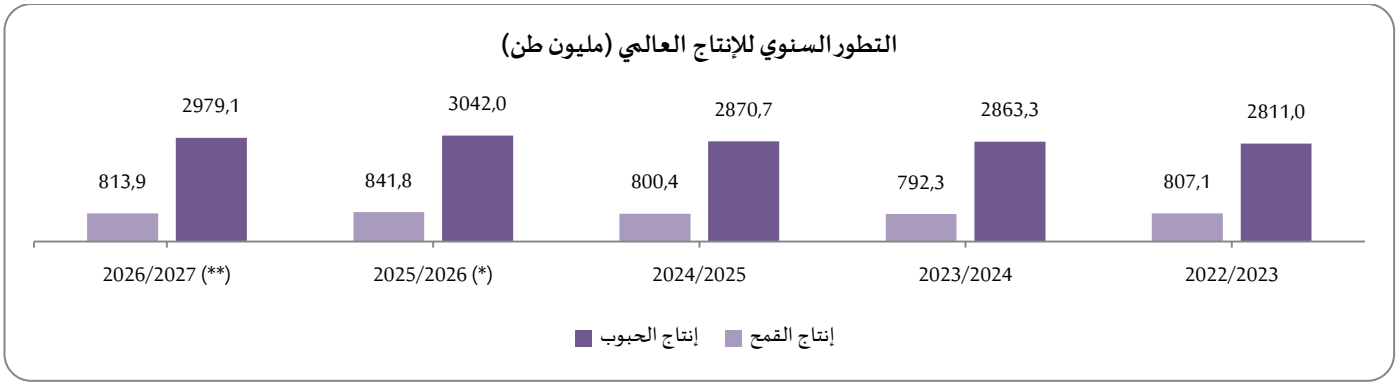

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*: تقديرات، **: توقعات)

وتؤكد أحدث المعطيات الصادرة عن المجلس الدولي للحبوب (IGC) هذا المنحى الإيجابي، حيث يُعزى ارتفاع الإنتاج العالمي من القمح، على وجه الخصوص، إلى انتعاش المحاصيل في عدد من البلدان الرئيسية المصدرة. ومن المتوقع أن يكون هذا التحسن ملحوظًا بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي، حيث يرتقب أن يرتفع الإنتاج من 119 مليون طن خلال موسم 2025/2024 إلى 143,4 مليون طن خلال موسم 2026/2025، وكذلك في روسيا، حيث يُتوقع أن يرتفع الإنتاج من 81,7 مليون طن إلى 90,3 مليون طن.

كما يُرتقب تسجيل زيادات مهمة في كل من الأرجنتين، حيث يُتوقع أن يرتفع الإنتاج من 18,5 مليون طن إلى 27,9 مليون طن، وكندا، من 35,9 مليون طن إلى 40,6 مليون طن، وأستراليا، من 34,1 مليون طن إلى 36 مليون طن. ويعكس هذا التطور تعزيزًا للعرض العالمي من القمح، مدفوعًا بتحسن توقعات المحاصيل لدى عدد من أبرز الفاعلين في التجارة الدولية.

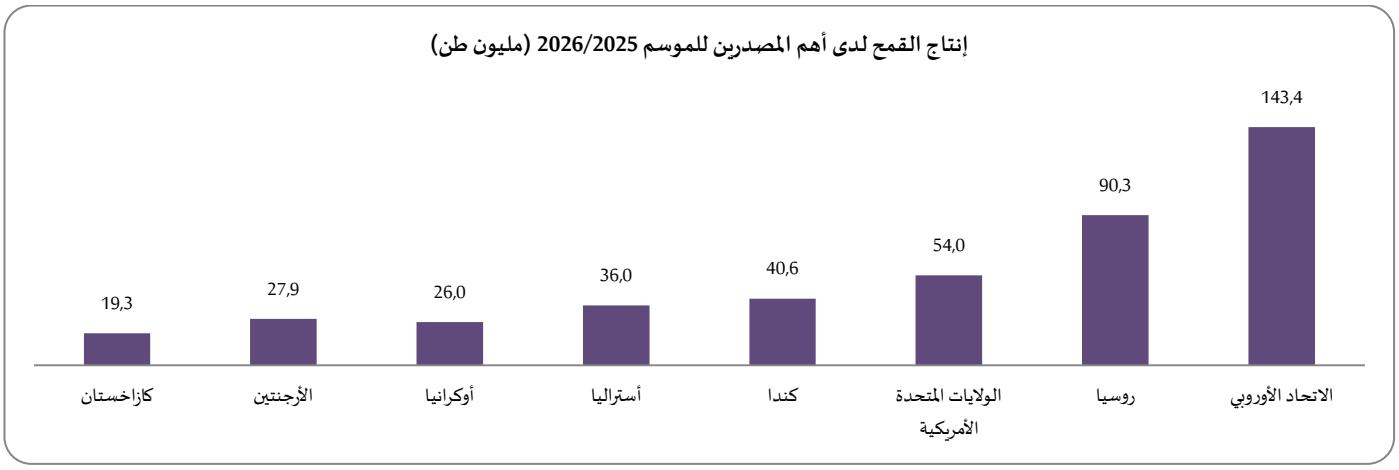

المصدر: اجس

بما أن الأرقام الواردة في النص الفرنسي هي المرجع، ينبغي تصحيح الأرقام في الترجمة العربية، وحذف الجملة الأخيرة المتعلقة بالاستهلاك الصناعي والإيثانول لأنها غير واردة في النص الفرنسي.

من المرتقب أن يواصل الاستخدام العالمي للحبوب منحاه التصاعدي خلال موسم 2026/2025، ليبلغ 2.961,5 مليون طن، مقابل 2.877,9 مليون طن خلال موسم 2025/2024، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 2,9%. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، يُعزى هذا الارتفاع، أساسًا، إلى تزايد استخدام الحبوب الثانوية، ولا سيما الذرة، إلى جانب الأرز.

وبخصوص القمح، يُرتقب أن يسجل الاستخدام العالمي ارتفاعًا بوتيرة أكثر اعتدالًا، لينتقل من 795,1 مليون طن خلال موسم 2025/2024 إلى 806,6 مليون طن خلال موسم 2026/2025، أي بزيادة تقدر بنحو 1,45%. ويُعزى هذا التطور، على الخصوص، إلى ارتفاع الاستهلاك الغذائي واستخدام القمح في تغذية الحيوانات.

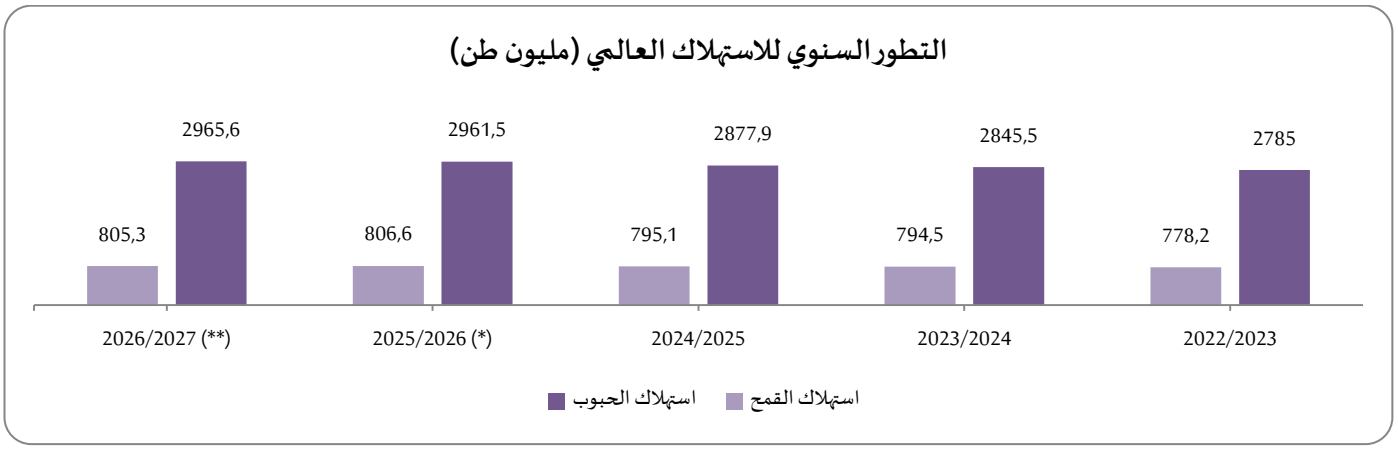

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*: تقديرات، **: توقعات)

I.2.1.4. المخزونات العالمية والمبادلات التجارية للحبوب

من المتوقع أن تبلغ المخزونات العالمية من الحبوب 949,4 مليون طن خلال موسم 2026/2025، مسجلةً ارتفاعًا يناهز 8,7% مقارنةً بالموسم السابق. ويأتي هذا الارتفاع رغم تزايد الاستهلاك العالمي للحبوب، ويُعزى أساسًا إلى زيادة مخزونات كل من القمح والذرة والأرز، في ظل تحسن ملحوظ في العرض العالمي.

وبخصوص القمح، من المنتظر أن تسجل المخزونات العالمية بدورها ارتفاعًا مهمًا، لتنتقل من 315 مليون طن خلال موسم 2025/2024 إلى 345 مليون طن خلال موسم 2026/2025، أي بزيادة تناهز 9,5%. ويعكس هذا التطور تعزيز الإمدادات العالمية من القمح، مدفوعًا بتحسن الإنتاج خلال موسم 2026/2025.

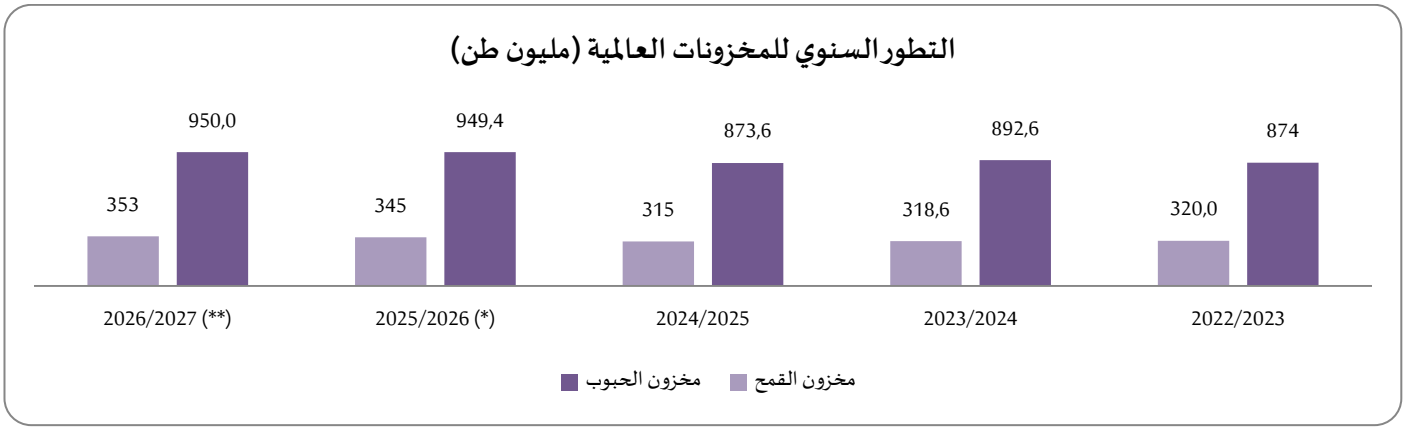

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*: تقديرات، **: توقعات)

من المتوقع أن تسجل المبادلات العالمية من الحبوب ارتفاعًا خلال موسم 2026/2025، لتبلغ 524,2 مليون طن، مقابل 486,2 مليون طن خلال موسم 2025/2024، أي بزيادة تقدر بنحو 7,8%. ويُعزى هذا التطور أساسًا إلى الانتعاش القوي للمبادلات العالمية من القمح ومن أهم الحبوب الثانوية. في المقابل، من المنتظر أن تتراجع المبادلات العالمية من الأرز مقارنةً بمستواها المسجل خلال الموسم السابق.

وبخصوص القمح، يتوقع أن ترتفع المبادلات العالمية من 193,4 مليون طن خلال موسم 2025/2024 إلى 210,1 مليون طن خلال موسم 2026/2025، أي بزيادة تقدر بنحو 8,6%. ويعكس هذا التطور انتعاش التدفقات التجارية للقمح، ارتباطًا بتحسن العرض المتاح لدى عدد من كبار المصدرين.

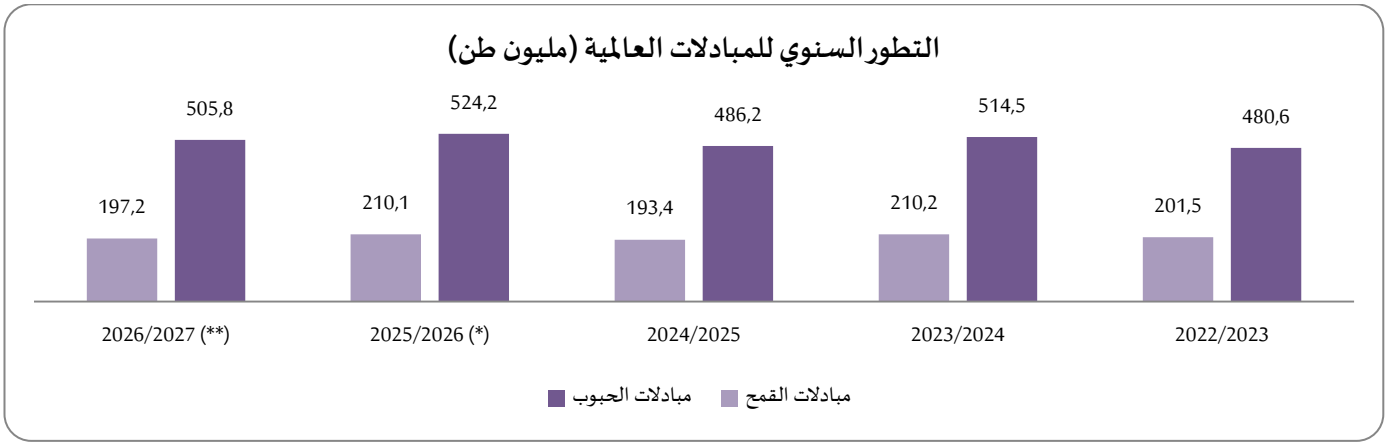

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*: تقديرات، **: توقعات)

2.4.I. تطور الأسعار العالمية للقمح اللين

سجل متوسط سعر القمح اللين من أصل فرنسي خلال سنة 2025 نحو 232 دولاراً للطن، ليظل شبه مستقر مقارنةً بسنة 2024، التي بلغ خلالها 235 دولاراً للطن. ويأتي هذا الاستقرار في سياق استمرار المنحى التراجعي الذي شهده السوق العالمي للقمح منذ بلوغ الأسعار ذروتها سنة 2022.

وبخصوص تطور الأسعار، فقد بلغت 367 دولاراً للطن سنة 2022، مقابل 291 دولاراً للطن سنة 2021، قبل أن تعرف تراجعاً ملحوظاً ابتداءً من سنة 2023، لتستقر في حدود 267 دولاراً للطن، ثم 235 دولاراً للطن سنة 2024. ويعكس هذا التطور تراجعاً تدريجياً في حدة الضغوط التي شهدها السوق الدولي، ولا سيما بفعل تحسن العرض وتوفر مستويات أفضل من الإمدادات العالمية.

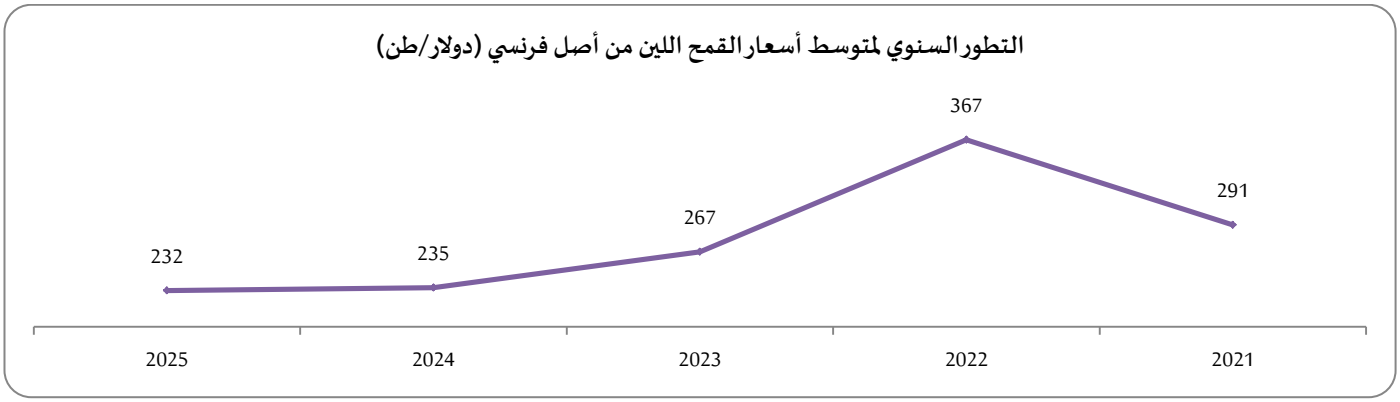

المصدر: اجس

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، تراوح سعر القمح اللين من أصل فرنسي FR-GR2 بين 225 و288 دولاراً للطن، بمتوسط يقارب 241 دولاراً للطن. وبعد أن اتسمت الأسعار بتطور معتدل خلال بداية السنة، سجلت ارتفاعاً في شهر مارس، في سياق اتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مما أعاد إثارة المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والمدخلات الفلاحية، ولا سيما الأسمدة.

وبخصوص تطور الأسعار خلال الأشهر الموالية، فقد اتجهت نحو الانخفاض قبل أن تستأنف منحاها التصاعدي ابتداءً من شهر يوليوز، حيث انتقلت من 234 دولاراً للطن في بداية الشهر إلى 277 دولاراً للطن بتاريخ 22 يوليوز. واستمر هذا المنحى التصاعدي خلال شهر غشت، حيث بلغ السعر أقصى مستوى له عند 288 دولاراً للطن بتاريخ 28 غشت. ويُعزى هذا الارتفاع المسجل خلال شهري يوليوز وغشت أساساً إلى اضطراب تدفقات صادرات الحبوب، ارتباطاً بتصاعد حدة النزاع الروسي الأوكراني، حيث أدت الضربات التي استهدفت الموانئ والبنيات التحتية المخصصة للحبوب إلى عرقلة عمليات التصدير وارتفاع تكاليف النقل، ولا سيما انطلاقاً من موانئ البحر الأسود.

تطور أسعار القمح اللين FR-GR2 خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026 (دولار/طن)

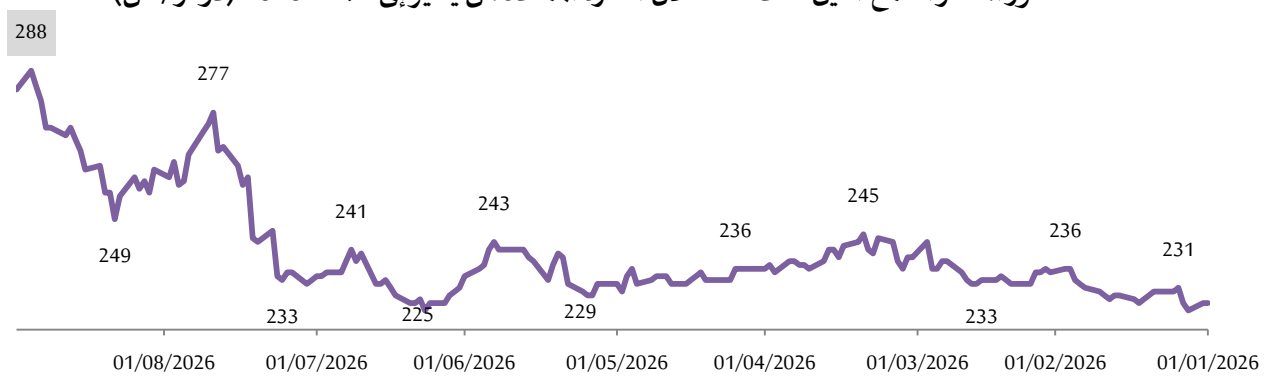

المصدر: اجس

الفصل الثاني: تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة

II.1. دعم سعر غاز البوتان

II.1.1. تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان

◄ التطور السنوي للدعم الأحادي لغاز البوتان

خلال سنة 2025، بلغ متوسط الدعم السنوي المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً نحو 51 درهماً، مقابل 61 درهماً سنة 2024، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 10 دراهم، أي ما يعادل حوالي 16%. ويعزى هذا الانخفاض، بالأساس، إلى تراجع متوسط الأسعار الدولية لغاز البوتان، إلى جانب المراجعة الجزئية لسعر البيع التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 20 ماي 2024، وهو ما ساهم في تقليص مبلغ الدعم المخصص لهذه القنينة.

ورغم هذا التراجع، لا يزال مستوى الدعم الممنوح مهماً، بما يعكس استمرار المجهود المالي الذي تتحمله الدولة بهدف مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

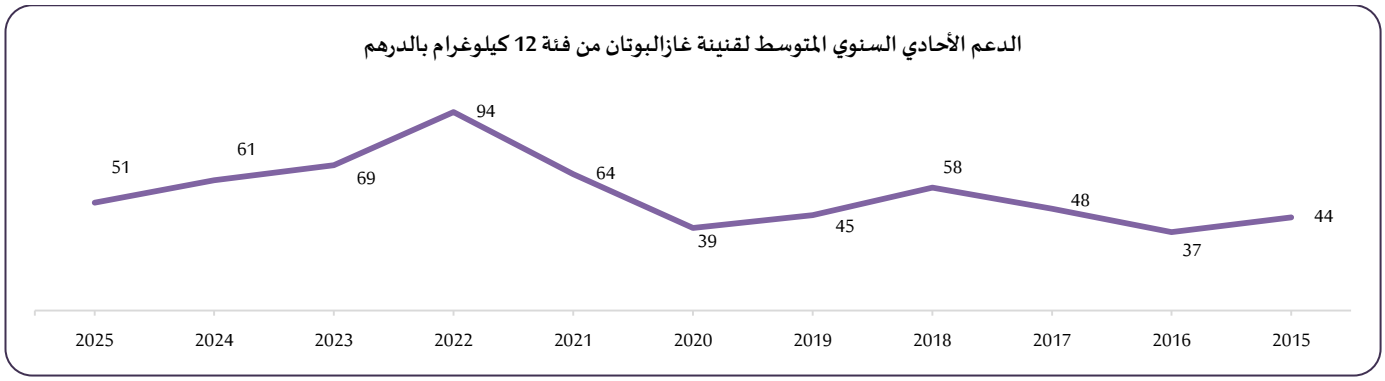

◄ تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2026

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، بلغ متوسط الدعم الشهري المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً حوالي 61,79 درهماً، مقابل 53,38 درهماً خلال الفترة نفسها من سنة 2025، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 8,4 دراهم، أي ما يعادل حوالي 15,75%.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، ظل مستوى الدعم معتدلاً نسبياً، إذ تراوح ما بين 46 و51 درهماً للقنينة، بمتوسط ناهز 49 درهماً. وابتداءً من شهر أبريل، سجل الدعم ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ 79 درهماً للقنينة، وهو أعلى مستوى مسجل خلال الفترة موضوع الدراسة. واستمر الدعم عند مستويات مرتفعة خلال شهري ماي ويونيو، حيث بلغ على التوالي 77 و78 درهماً للقنينة.

أما خلال شهري يوليوز وغشت، فقد بلغ مبلغ الدعم المخصص للقنينة 58 درهماً. ويعكس هذا التراجع، مقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة خلال الفصل الثاني، انخفاضاً في تكلفة القنينة، دون أن يؤدي، مع ذلك، إلى عودة الدعم إلى المستويات المسجلة في بداية السنة.

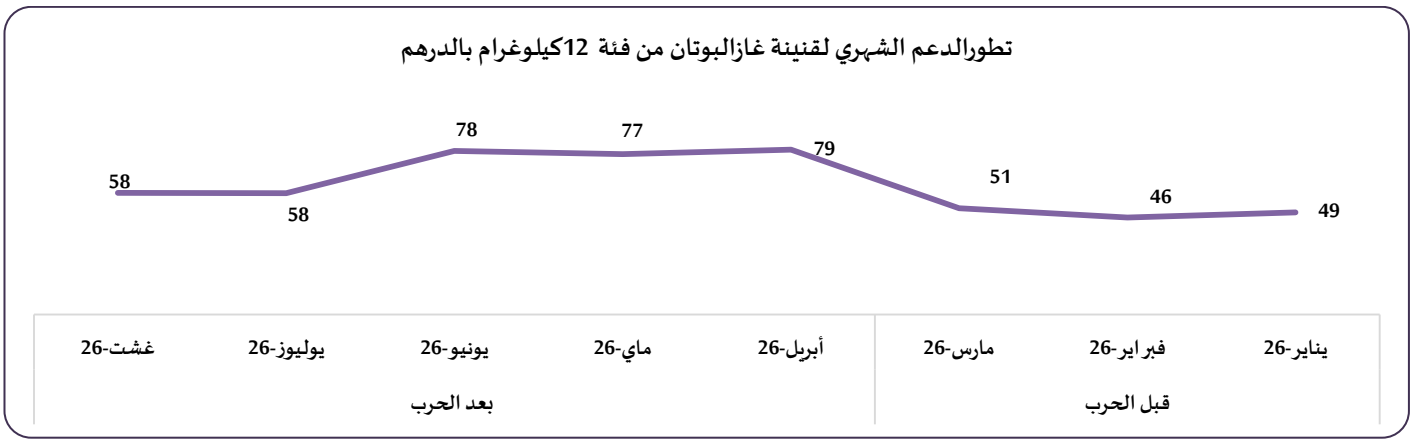

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، سجلت التكلفة الفعلية لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من شهر أبريل، إذ انتقلت من 101 درهم في مارس إلى 129 درهماً في أبريل، مسجلة بذلك أعلى مستوى لها خلال الفترة موضوع الدراسة. وظلت هذه التكلفة، بعد ذلك، عند مستويات مرتفعة، حيث بلغت 127 درهماً في ماي و128 درهماً في يونيو، قبل أن تتراجع إلى 108 دراهم خلال شهري يوليوز وغشت.

وقد تزامن هذا التطور مع ارتفاع حصة التكلفة التي تتكفل بها الدولة في إطار آلية المقاصة. وهكذا، انتقلت حصة الدعم من 49% في يناير إلى 61% في أبريل، قبل أن تستقر في حدود 60% خلال شهري ماي ويونيو. ورغم تراجع هذه الحصة إلى 54% خلال شهري يوليوز وغشت، فإنها ظلت أعلى من المستوى المسجل في بداية السنة.

وفي المقابل، تراجعت حصة التكلفة الفعلية التي يتحملها المستهلك من خلال سعر البيع من 51% في يناير إلى 39% في أبريل، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 46% خلال شهري يوليوز وغشت. وتبرز هذه التطورات الدور التخفيفي الذي تضطلع به آلية المقاصة، من خلال تحمل جزء مهم من الارتفاع المسجل في التكلفة الفعلية للقنينة، والحد من انعكاسه على السعر المؤدى من طرف المستهلك.

	قبل الحرب			بعد الحرب				
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت
التكلفة الحقيقية (درهم للقنينة)	99	96	101	129	127	128	108	108
حصة الدعم (%)	49%	48%	50%	61%	60%	60%	54%	54%
حصة ثمن البيع (%)	51%	52%	50%	39%	40%	40%	46%	46%

جدول: نسبة دعم غاز البوتان خلال سنة 2026

II .2.1 الواردات والاستهلاك الوطني لغاز البوتان

◄ تطور الواردات

بلغ حجم الواردات الوطنية من غاز البوتان خلال سنة 2025 حوالي 2,63 مليون طن، مقابل 2,89 مليون طن سنة 2024، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 0,26 مليون طن، أي ما يعادل نحو 10%. ويأتي هذا التراجع بعد المستوى المرتفع بشكل استثنائي المسجل خلال سنة 2024، والذي شكل أعلى مستوى للواردات خلال الفترة موضوع الدراسة.

ورغم هذا الانخفاض، ظلت الكميات المستوردة أعلى من المستويات المسجلة قبل سنة 2022، مما يؤكد استمرار الاعتماد البنيوي للسوق الوطنية على مصادر التزود الخارجية. وتبرز هذه الوضعية أهمية ضمان أمن واستمرارية الإمدادات، لاسيما في ظل الارتباط الوثيق لتكلفة الاستيراد بتطور الأسعار الدولية، وتكاليف الشحن البحري، وشروط الولوج إلى الشحنات المتاحة في الأسواق العالمية.

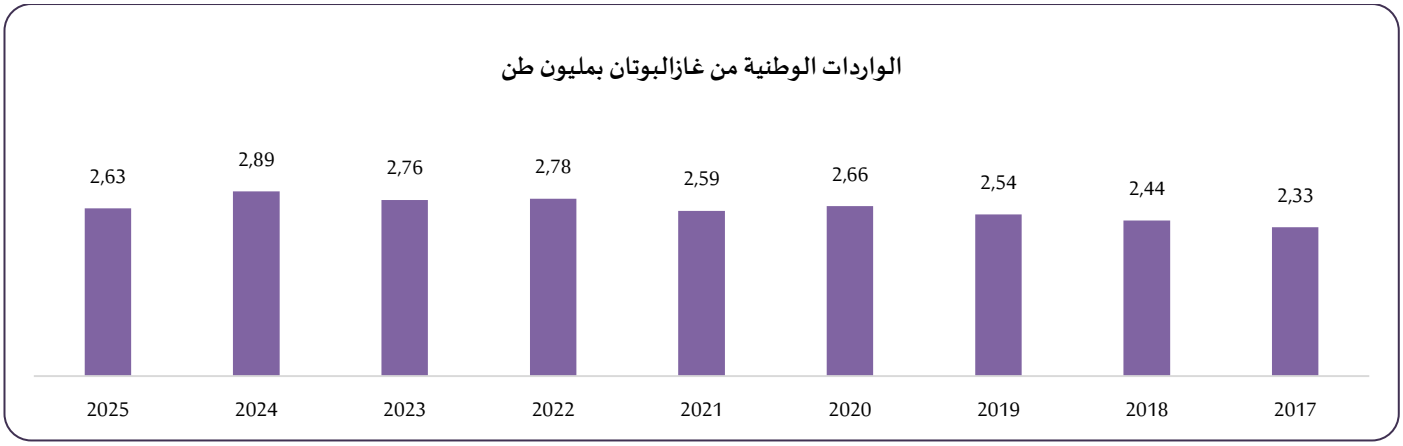

المصدر: مكتب الصرف

خلال سنة 2025، ظلت الواردات الوطنية من غاز البوتان متمركزة بدرجة كبيرة حول المصدر الأمريكي، الذي استحوذ على 78% من إجمالي مصادر التزود، مقابل 22% للمصدر الأوروبي. وبالاستناد إلى حجم إجمالي للواردات بلغ 2,63 مليون طن، تعادل هذه الحصص نحو 2,05 مليون طن مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 0,58 مليون طن من أوروبا، في حين أصبحت باقي مصادر التزود ذات حصة هامشية.

ويؤكد هذا التوزيع المكانة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية ضمن مصادر تزويد السوق الوطنية بغاز البوتان، وهو ما يفسر على الخصوص بوفرة العرض الأمريكي وتنافسيته، فضلاً عن قدرة الفاعلين الوطنيين على تأمين تدفقات منتظمة ومستقرة من الإمدادات.

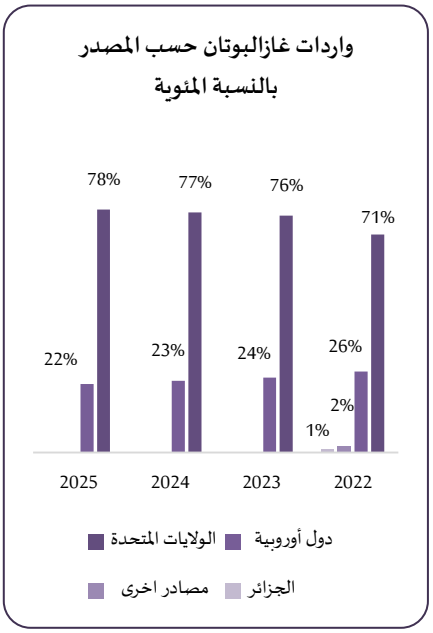

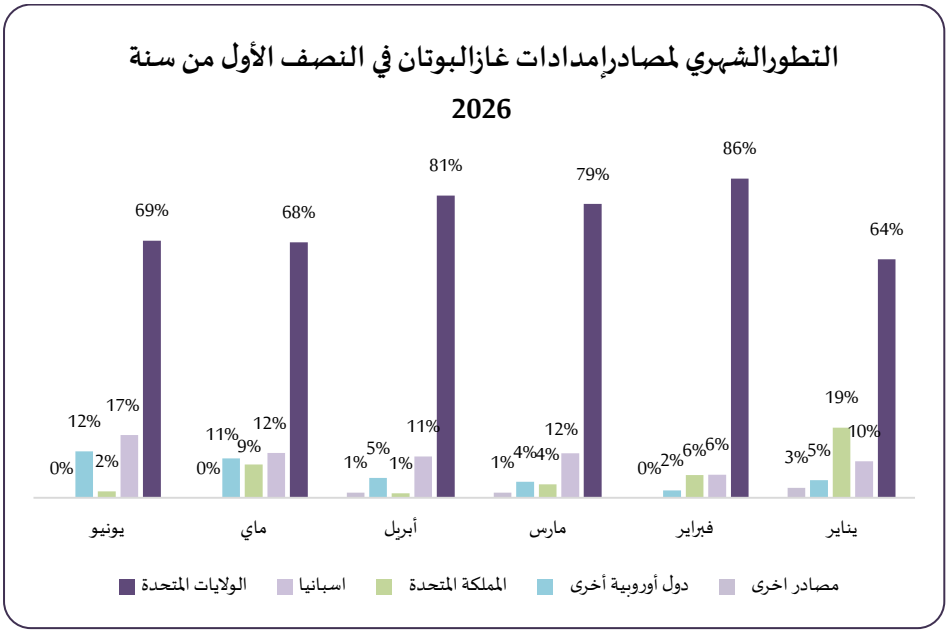

المصدر: مكتب الصرف

لغت الواردات الوطنية من غاز البوتان خلال النصف الأول من سنة 2026 مستوى قياسياً قدره 1,49 مليون طن، مسجلة ارتفاعاً بنحو 7% على أساس سنوي.

وخلال النصف الأول من سنة 2026، ظل المنشأ الأمريكي يستحوذ على الحصة الأكبر من إمدادات السوق الوطنية بغاز البوتان، رغم التقلبات الشهرية المرتبطة بظروف الشحن والنقل. ففي شهر يناير، بلغت حصة الإمدادات ذات المنشأ الأمريكي 64%، في سياق اتسم باضطرابات مناخية أثرت على بعض محطات التصدير بخليج المكسيك. ولضمان تغطية احتياجات السوق الوطنية، لاسيما مع اقتراب شهر رمضان، لجأ الفاعلون بشكل أكبر إلى مصادر التزود الأوروبية، ولاسيما المملكة المتحدة، التي بلغت حصتها 19%، وإسبانيا بحصة 10%. كما أتاح اللجوء إلى السوق البريطانية استخدام سفن ذات حمولة أكبر مقارنة بسفن النقل الساحلي التي تستعمل عادة في نقل الشحنات القادمة من إسبانيا .

وخلال شهر فبراير، ارتفعت حصة الإمدادات ذات المنشأ الأمريكي بشكل ملحوظ لتبلغ 86%، لاسيما نتيجة وصول شحنات كان قد تأخر وصولها خلال شهر يناير بسبب موجات البرد والضباب التي أثرت على بعض الموانئ الأمريكية. وفي المقابل، تراجعت مساهمة أبرز مصادر التزود الأوروبية، لتستقر عند 6% لكل من إسبانيا والمملكة المتحدة، و2% بالنسبة للنرويج.

وفي شهر مارس، ظل المنشأ الأمريكي مهيمناً بشكل واضح على الإمدادات، بحصة بلغت 79%، مقابل 12% لإسبانيا و4% للمملكة المتحدة. كما ظلت باقي مصادر التزود محدودة، بحصة 3% للبرتغال و1% لكل من بلجيكا وترينيداد وتوباغو. وبصفة عامة، تؤكد هذه التطورات المكانة المركزية التي تحتلها الشحنات الأمريكية ضمن منظومة تزويد السوق الوطنية،

كما تبرز، في الوقت نفسه، الدور التكميلي الذي تضطلع به المصادر الأوروبية في مواجهة الاضطرابات اللوجستيكية الظرفية وتعزيز أمن تغطية احتياجات السوق .

وتجدر الإشارة إلى أن شهر مارس 2026 سجل أعلى مستوى لواردات غاز البوتان منذ أبريل 2024، بحجم تجاوز 273 ألف طن. وقد تواصلت دينامية تعزيز وتأمين الإمدادات خلال شهر أبريل بوتيرة أكثر وضوحا.

وخلال شهر أبريل 2026، وفي سياق اتسم بتوترات في الإمدادات الدولية من غاز البوتان نتيجة إغلاق مضيق هرمز، سجلت الواردات الوطنية مستوى قياسياً تاريخياً بلغ 331,44 ألف طن، متجاوزة بذلك الذروة المسجلة في مارس 2022. ويمثل هذا الحجم ارتفاعاً بنسبة 48% مقارنة بالمتوسط الشهري المسجل خلال الربع الأول من سنة 2026، وبنسبة 51% مقارنة بالمتوسط الشهري لسنة 2025، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى ضمان استمرارية التزويد والحفاظ على مستويات كافية من المخزونات.

واستباقاً لاشتداد المنافسة على الشحنات المتاحة، عبأ الفاعلون أكثر من 268 ألف طن من غاز البوتان ذي المنشأ الأمريكي، أي ما يقارب 81% من إجمالي واردات الشهر. كما ساهمت كميات إضافية قادمة من أوروبا وأمريكا اللاتينية في تنويع مصادر التزود.

وبعد تعزيز مستويات المخزون خلال شهري مارس وأبريل، عادت واردات غاز البوتان، خلال شهري ماي ويونيو، إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة. وبلغت حصة الإمدادات ذات المنشأ الأمريكي 68% و69% على التوالي، فيما تجاوزت حصة الإمدادات الأوروبية 30% خلال هذه الفترة، مع اتساع قاعدة البلدان الموردة.

ويعزى هذا التطور، على الخصوص، إلى تراجع حجم الشحنات الأمريكية المتاحة لفائدة السوق المغربية، في ظل اشتداد المنافسة من جانب الهند وإندونيسيا، اللتين تعتمدان تقليدياً، وإلى حد كبير، على الإمدادات القادمة من دول الخليج.

وتواصلت جهود تأمين الإمدادات خلال الربع الثالث من سنة 2026 من خلال مواصلة تنويع مصادر التزود، مع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بمكانتها كأول مورد للمملكة. وقد مكنت هذه المقاربة الفاعلين الوطنيين من التوفر، إلى غاية نهاية شتنبر 2026، على مستويات مريحة من المخزونات، رغم التوترات التي شهدتها الكميات المتاحة من غاز البوتان في الأسواق الدولية، والقيود التي أثرت على إمدادات عدد من الأسواق الكبرى.

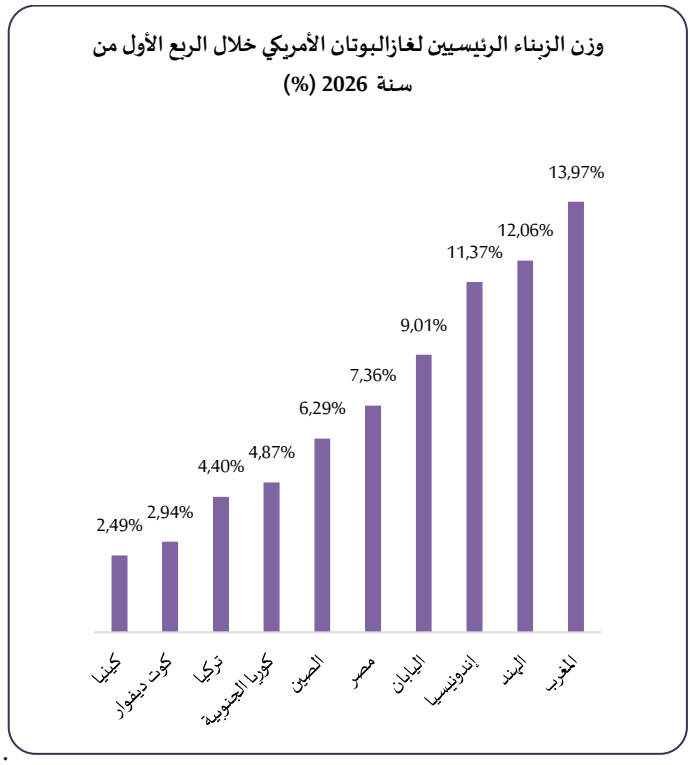

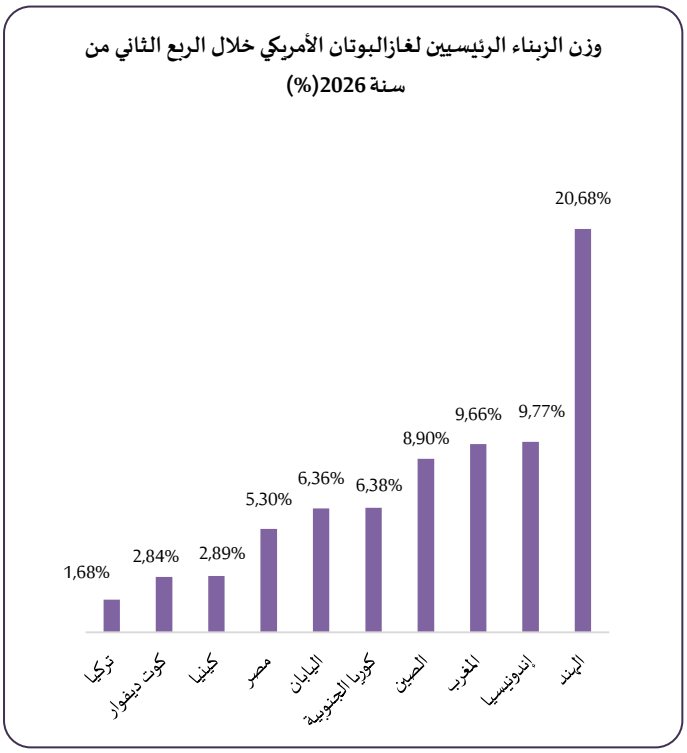

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

خلال الربع الأول من سنة 2026، احتل المغرب المرتبة الأولى ضمن مستوردي غاز البوتان ذي المنشأ الأمريكي، بحصة بلغت 13,97% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، متقدماً على الهند التي استحوذت على 12,06%، وإندونيسيا بحصة 11,37%. ويعكس هذا الموقع الأهمية التي يكتسيها غاز البوتان ذي المنشأ الأمريكي في تزويد السوق الوطنية، كما يجسد استمرار جهود الفاعلين المغاربة لتأمين مشترياتهم من مصدر يتميز بوفرة العرض وانتظام الإمدادات.

وخلال الربع الثاني من سنة 2026، عرف ترتيب أبرز وجهات صادرات غاز البوتان الأمريكي تغيراً ملحوظاً، إذ انتقلت الهند إلى المرتبة الأولى بحصة بلغت 20,68% من إجمالي الصادرات الأمريكية، تلتها إندونيسيا بنسبة 9,77%، ثم المغرب بنسبة 9,66%. ويعزى هذا التطور، بالأساس، إلى الارتفاع القوي في مشتريات الهند من الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق اتسم بتراجع الكميات المتاحة من مصادر التزود التقليدية بدول الخليج، وما ترتب عن ذلك من توجه نحو البحث عن شحنات بديلة.

ولا يعكس انتقال المغرب من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثالثة، بالضرورة، تراجعاً في حجم وارداته من غاز البوتان الأمريكي، وإنما يعزى أساسا إلى انخفاض حصته النسبية ضمن سوق شهد نمواً قوياً في الطلب الهندي. وبذلك، ظل المغرب من بين أبرز وجهات صادرات غاز البوتان الأمريكي، بما يؤكد استمرار الأهمية التي يحتلها هذا المصدر ضمن مزيج التزود الوطني.

وتبرز هذه التطورات اشتداد المنافسة على شحنات غاز البوتان الأمريكية خلال الربع الثاني من سنة 2026. كما يعكس صعود الهند، بالتوازي مع استمرار كل من إندونيسيا والمغرب ضمن أبرز الأسواق المستوردة، إعادة تشكيل التدفقات

الدولية لغاز البترول المسال، فضلاً عن الأهمية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية في تغطية احتياجات الأسواق المستوردة.

◄ تطور الاستهلاك

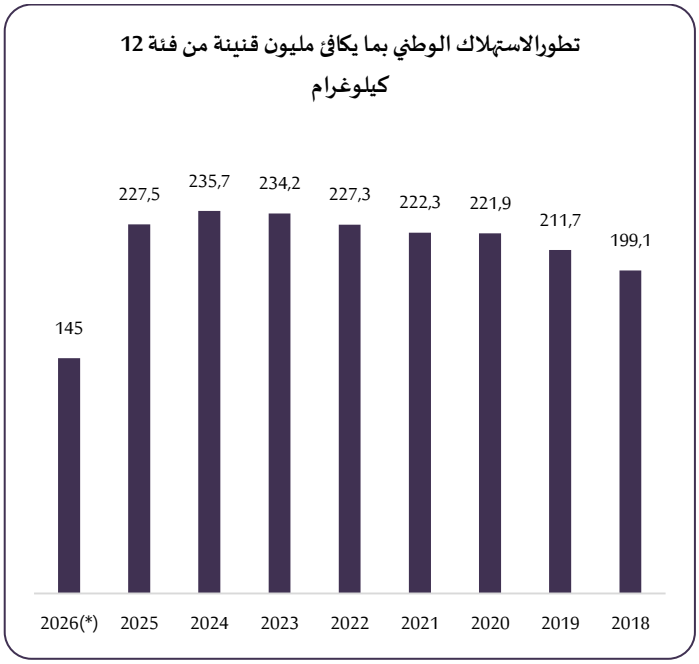

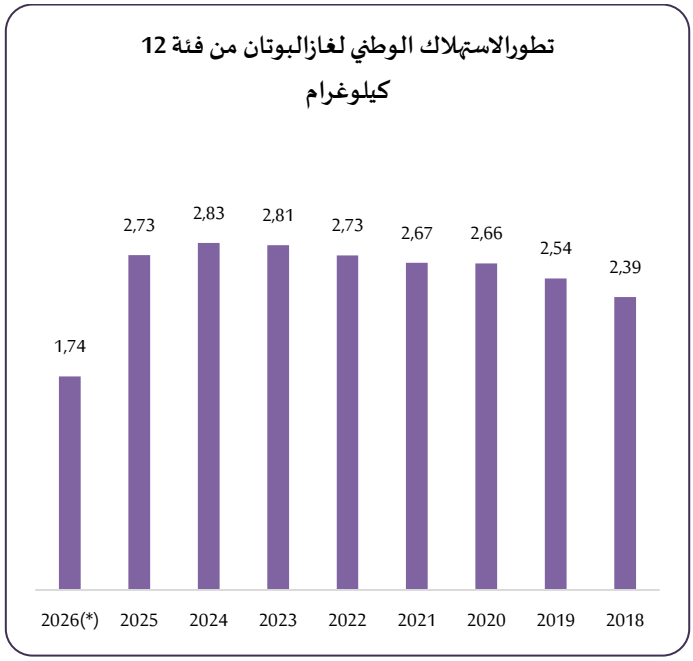

المصدر: صندوق المقاصة

** : معطيات تقديرية برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026*

ظل استهلاك غاز البوتان في المغرب عند مستويات مرتفعة، نظراً لأهميته في الاستعمالات المنزلية، لا سيما لأغراض الطهي والتدفئة.

وسجل الاستهلاك الوطني من غاز البوتان منحى تصاعدياً خلال الفترة 2018-2024، حيث ارتفع من 199,1 مليون إلى 235,7 مليون قنينة من فئة 12 كيلوغرام، بزيادة قدرها 36,6 مليون قنينة، أي بنسبة .18,4%

وتراجع الاستهلاك، خلال سنة 2025، إلى 227,5 مليون قنينة، مقابل 235,7 مليون قنينة خلال سنة 2024، أي بانخفاض نسبته 3,5%. ويعكس هذا التراجع عودة الاستهلاك إلى مستويات أكثر اعتدالاً بعد المستوى المرتفع المسجل خلال سنة 2024، مع بقائه أعلى من المستويات المسجلة قبل سنة 2022 .

وبلغ الاستهلاك الوطني من غاز البوتان، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، نحو 1,74 مليون طن، أي ما يعادل 145 مليون قنينة من فئة 12 كيلوغرام. ويمثل هذا المستوى حوالي 64% من إجمالي الاستهلاك المسجل خلال سنة 2025، سواء من حيث الحجم أو ما يعادله من عدد القنينات.

3.1.II. وضعية نفقات دعم غاز البوتان

◄ تكلفة دعم غاز البوتان برسم سنة

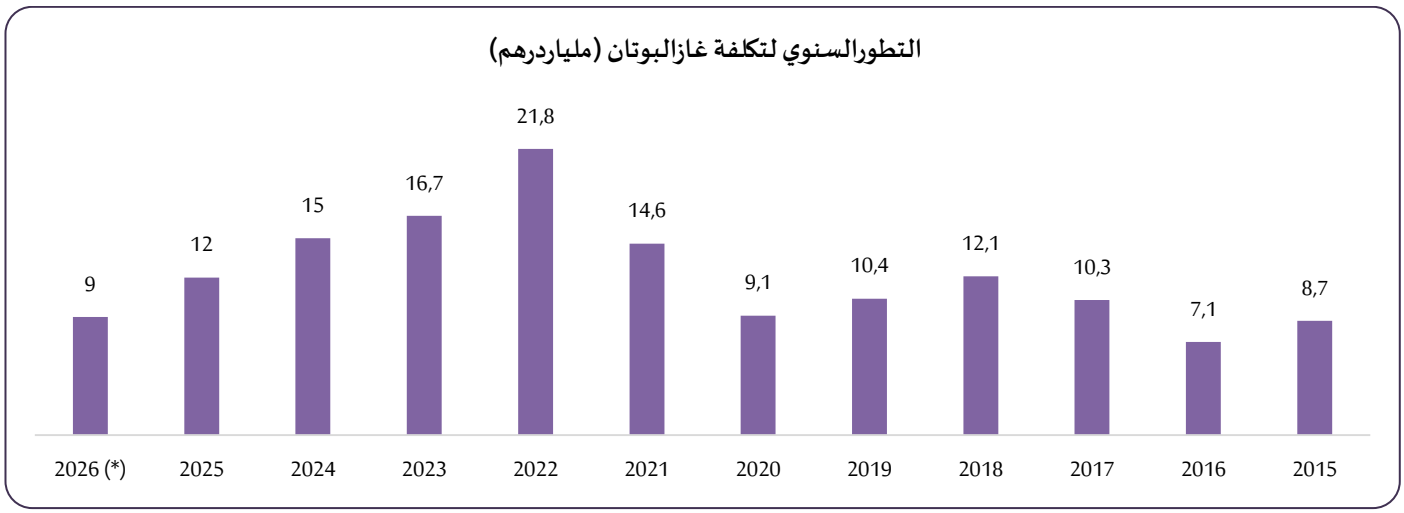

المصدر: صندوق المقاصة

** : معطيات تقديرية برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026*

خصصت الدولة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، ما يقارب 137,8 مليار درهم لدعم أسعار غاز البوتان، بما يعكس حجم المجهود المالي المبذول للحفاظ على سعر بيع هذه المادة والتخفيف من كلفتها على المستهلكين.

وخلال سنة 2025، بلغت كلفة المقاصة المرتبطة بغاز البوتان حوالي 12 مليار درهم، مقابل 15 مليار درهم سنة 2024، مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 20% على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض، بالأساس، إلى تراجع متوسط الدعم المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً، من 61 درهماً سنة 2024 إلى 51 درهماً سنة 2025، لاسيما على إثر المراجعة الجزئية لسعر البيع التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 20 ماي 2024.

كما يعزى هذا التطور الإيجابي إلى تحسن شروط الاستيراد، حيث انخفض متوسط السعر عند الاستيراد شاملاً التكلفة والتأمين والشحن بنسبة 4,8%، لينتقل من 559 دولاراً للطن سنة 2024 إلى 532 دولاراً للطن سنة 2025. وبموازاة ذلك، ساهم تحسن قيمة الدرهم مقابل الدولار، مع انتقال متوسط سعر الصرف من 9,9411 درهم للدولار إلى 9,3506 درهم للدولار، في خفض تكلفة التزود. وقد أتاح الأثر المشترك لهذين العاملين التخفيف من العبء المالي للمقاصة خلال سنة 2025.

وبالنسبة للفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، من المرتقب أن تبلغ كلفة المقاصة المرتبطة بدعم أسعار غاز البوتان حوالي 9 مليارات درهم. كما ارتفع المتوسط الشهري لهذه الكلفة بنحو 38%، منتقلاً من حوالي 0,9 مليار درهم قبل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط إلى ما يقارب 1,3 مليار درهم تحت تأثير تداعياتها.

II.2. دعم سعر السكر

يُعد السكر من المواد الأساسية التي تظل أسعارها مقننة من طرف الدولة. وفي هذا الإطار، يرتكز نظام الدعم العمومي على آليتين أساسيتين للدعم، ترميان إلى ضمان سعر موحد وثابت ومنظم عند الخروج من المصنع، بغض النظر عن مصدر السكر، سواء تعلق الأمر بالإنتاج الوطني أو بالسكر المستورد :

- تتعلق الآلية الأولى بكميات السكر الخام المستوردة، والتي يتم اللجوء إليها لتغطية العجز المسجل في الإنتاج الوطني. وتخضع هذه الواردات لدعم إضافي، أو لاسترجاع لفائدة الدولة، بما يتيح تغطية الفارق بين تكلفة استيراد السكر الخام والسعر المستهدف المحدد من طرف الإدارة. وتهدف هذه الآلية إلى الحد من تأثير تقلبات الأسعار العالمية للسكر على السوق الوطنية؛
- وتتعلق الآلية الثانية بدعم سعر الاستهلاك، الذي يشمل مجمل الاستهلاك الوطني من السكر، والمقدر بحوالي 1,24 مليون طن. ويتخذ هذا الدعم شكل دعم جزافي للاستهلاك، محدد حالياً في حوالي 3,67 دراهم للكيلوغرام، بما يساهم في الحفاظ على سعر في متناول المستهلك.

II.2.1. الاستهلاك والإنتاج الوطنيين للسكر الأبيض

◄ الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض

بلغ الاستهلاك الوطني من السكر الأبيض خلال سنة 2025 حوالي 1,23 مليون طن، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0,8% مقارنة بسنة 2024، التي بلغ خلالها نحو 1,24 مليون طن. ويأتي هذا التطور بعد المنحى التصاعدي المنتظم الذي سجله الاستهلاك خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، إذ انتقل من حوالي 1,197 مليون طن إلى 1,24 مليون طن، أي بارتفاع تراكمي ناهز 3,6% خلال هذه الفترة.

التطور السنوي للاستهلاك الوطني للسكر الأبيض بالألف طن

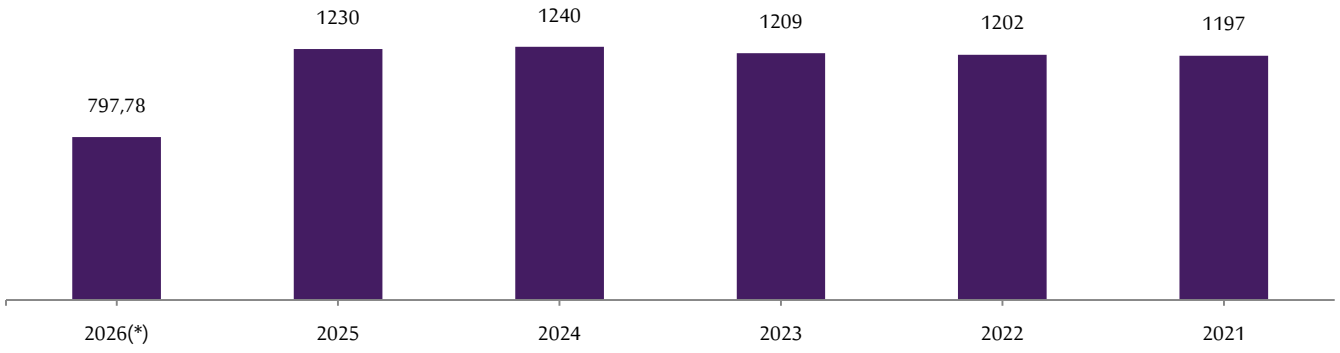

** : معطيات تقديرية برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026*

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، قدر الاستهلاك الوطني من السكر الأبيض بحوالي 797,78 ألف طن، واستحوذ السكر المحبب على الحصة الأكبر منه، بنسبة 62% من إجمالي حجم الاستهلاك. وبلغت حصة سكر القالب 21%، يليه السكر المجزأ الكبير بنسبة 15%، في حين اقتصرت حصة السكر المجزأ على 2%..

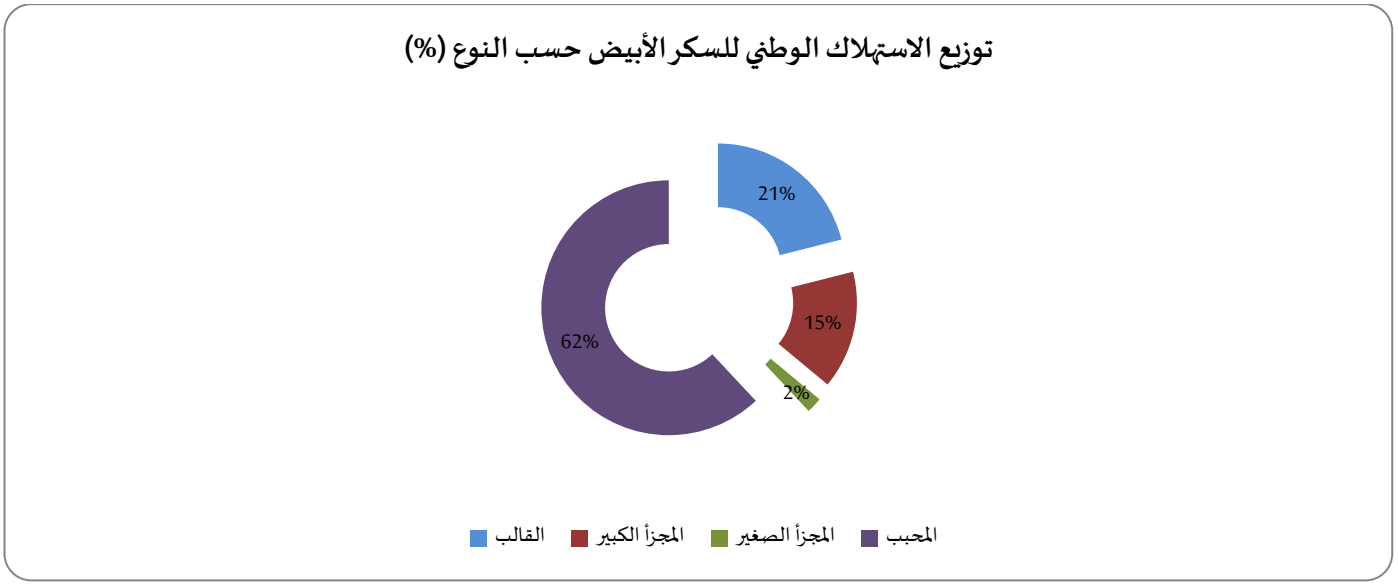

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

◄ الإنتاج الوطني من السكر الأبيض

من المرتقب أن يبلغ الإنتاج الوطني من السكر خلال سنة 2026 حوالي 300 ألف طن، مقابل 280 ألف طن سنة 2025، بما يعكس استمرار منحى التعافي الذي انطلق بعد المستوى المنخفض المسجل سنة 2024. ويعكس هذا التطور التحسن التدريجي في أداء قطاع إنتاج السكر، لاسيما بفعل توسيع المساحات المزروعة، وتحسن الظروف المائية، وارتفاع المردودية الزراعية.

ويأتي هذا التطور بعد التراجع الحاد الذي سجله الإنتاج خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، حيث انخفض من 388 ألف طن إلى 191 ألف طن، أي بنسبة تقارب 51%، بعد أن بلغ 321 ألف طن سنة 2022 و224 ألف طن سنة 2023. ويُعزى هذا التراجع، بالأساس، إلى توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المائية، مما أثر بشكل كبير على المساحات المزروعة ومردودية الزراعات السكرية.

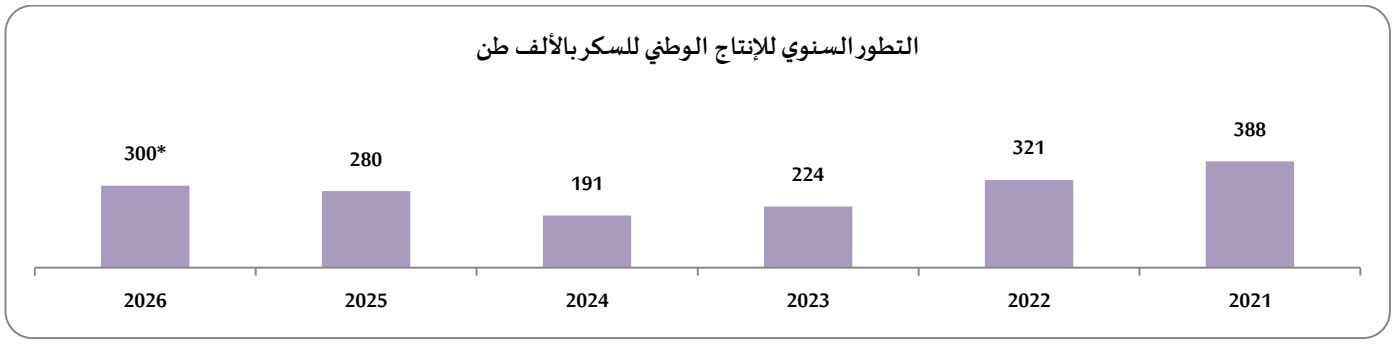

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

** : معطيات تقديرية*

من المرتقب أن يغطي الإنتاج الوطني من السكر خلال سنة 2026 حوالي 24% من الاستهلاك الوطني، مقابل 23% سنة 2025، بما يعكس تحسناً تدريجياً في نسبة التغطية مقارنة بأدنى مستوى مسجل سنة 2024.

وكانت هذه النسبة قد سجلت تراجعاً حاداً خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، حيث انتقلت من 32% إلى 15%، نتيجة الانخفاض الملحوظ في الإنتاج الوطني. ورغم التحسن المسجل منذ سنة 2025، لا تزال نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي محدودة، وهو ما يكرس استمرار الاعتماد بدرجة كبيرة على الواردات لتلبية الطلب الوطني.

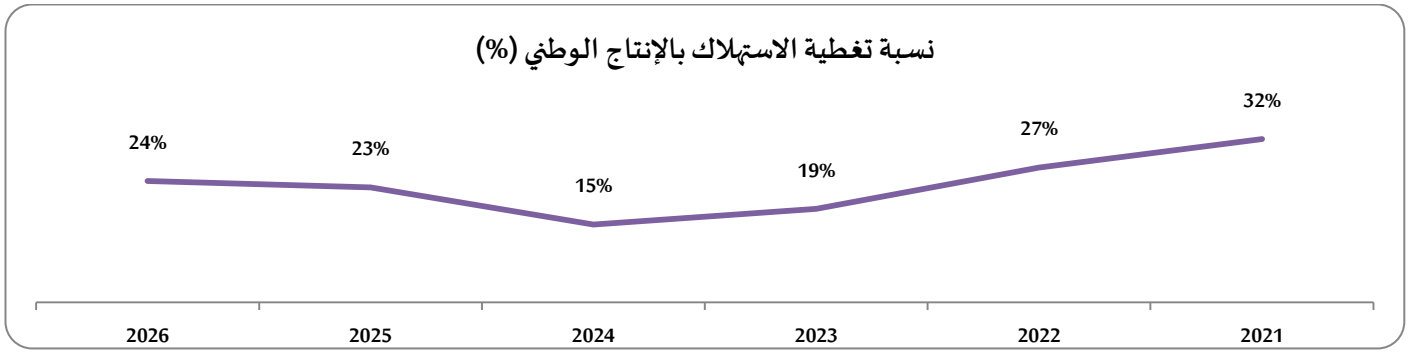

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

II.2.2. الواردات من السكر الخام

بلغت واردات السكر الخام خلال سنة 2025 حوالي 821 ألف طن، مقابل نحو 1,095 مليون طن سنة 2024، مسجلة بذلك تراجعاً بحوالي 25%. ويأتي هذا الانخفاض بعد عدة سنوات اتسمت بتزايد اللجوء إلى الاستيراد، لاسيما في ظل العجز المسجل في الإنتاج الوطني، حيث ارتفع حجم الواردات بنسبة 68% خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2023.

ويعزى التراجع المسجل خلال سنة 2025، بالأساس، إلى التعافي الجزئي للإنتاج الوطني، في سياق اتسم كذلك بتراجع أسعار السكر في الأسواق العالمية.

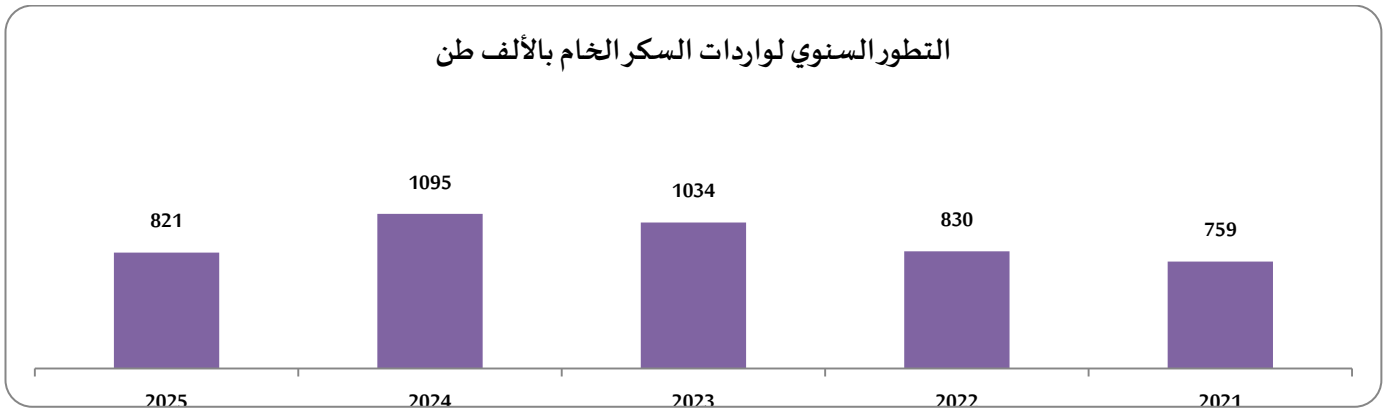

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

وخلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، بلغت واردات السكر الخام 606 آلاف طن.

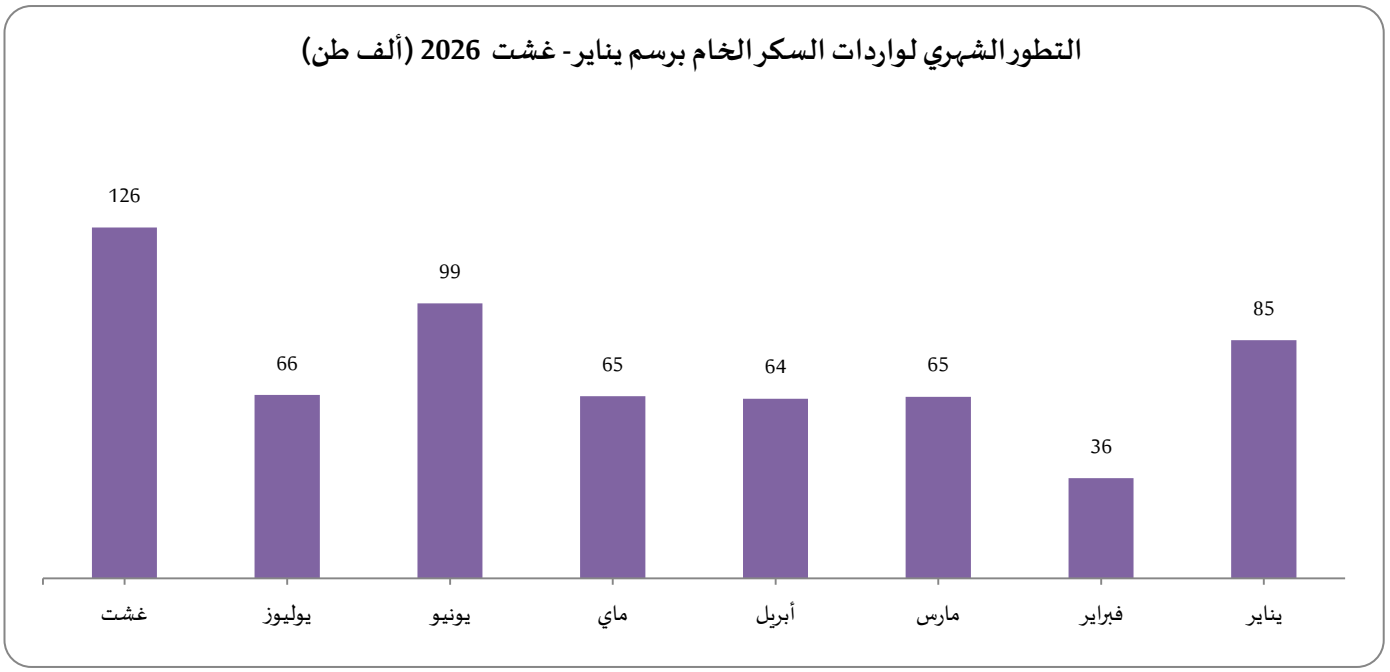

توقعات

في سنة 2026، يتوقع أن تبلغ نسبة تغطية الاستهلاك الوطني من السكر بواسطة الواردات حوالي 76%، مقابل 77% سنة 2025، مواصلة بذلك التراجع الطفيف المسجل منذ السنة الماضية.

وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، حيث انتقلت من 68% إلى 85%، نتيجة تراجع الإنتاج الوطني وارتفاع الاعتماد على الواردات.

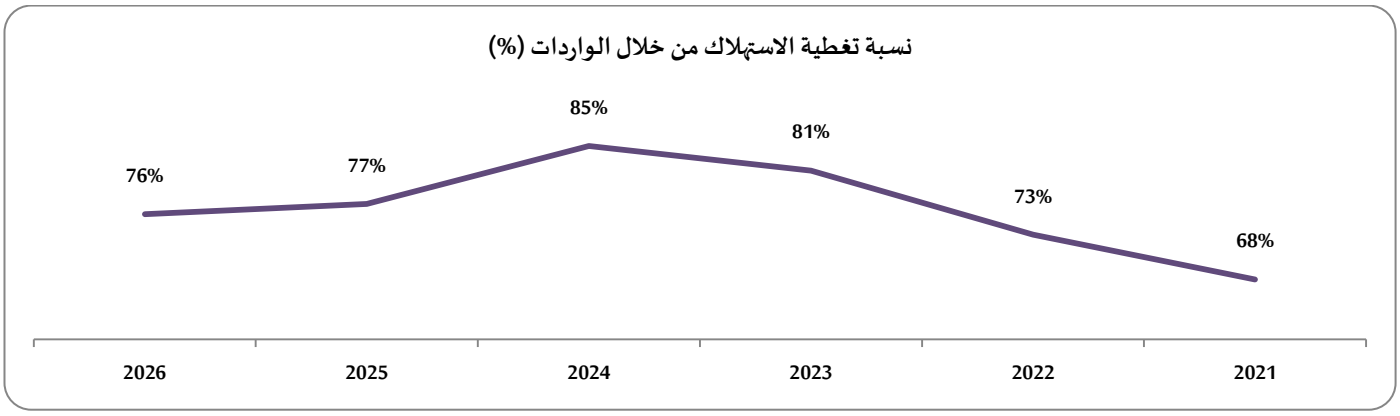

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

II.3.2. وضعية نفقات دعم السكر

◄ تكلفة دعم مادة السكر عند الاستهلاك

بلغت كلفة المقاصة المرتبطة بدعم استهلاك السكر خلال سنة 2025 حوالي 4,4 مليارات درهم، وهو نفس المستوى المسجل خلال سنة 2024.

وكانت هذه الكلفة قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من سنة 2023، لتبلغ حوالي 4,1 مليارات درهم، مقابل 3,4 مليارات درهم خلال سنتي 2021 و2022. ويُعزى هذا التطور، بالأساس، إلى الرفع بنسبة 27% من قيمة الدعم الجزافي المخصص للاستهلاك، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من 14 أبريل 2023، وذلك على إثر الزيادة التي تم إقرارها في أسعار المحاصيل السكرية بهدف دعم الإنتاج الوطني من السكر وإنعاشه.

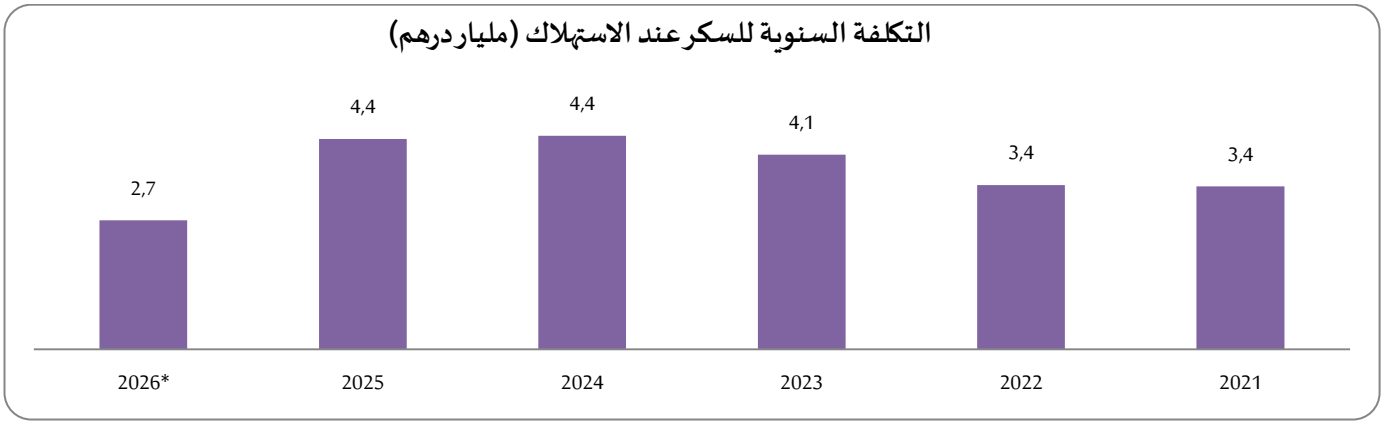

** : معطيات تقديرية برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026*

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، قد تبلغ تكلفة دعم السكر المكرر حوالي 2,7 مليار درهم.

◄ تكلفة دعم مادة السكر عند الاستيراد

خلال سنة 2025، استقرت كلفة الدعم المرتبط باستيراد السكر الخام عند مستوى شبه منعدم، مقابل 1,76 مليار درهم سنة 2024. وقد أفضت ظروف السوق الحالية إلى تسجيل مبالغ مسترجعة لفائدة الدولة.

وبرسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، من المرتقب أن يبلغ إجمالي المبلغ الواجب إرجاعه إلى صندوق المقاصة برسم واردات السكر الخام حوالي 0,7 مليار درهم.

ويتباين هذا التطور مع مستويات الدعم المرتفعة المسجلة عقب إعادة تفعيل هذه الآلية سنة 2022، حيث بلغت الكلفة آنذاك نحو 1,27 مليار درهم، قبل أن تصل إلى ذروتها سنة 2023 بحوالي 2,51 مليار درهم، ثم تتراجع إلى 1,76 مليار درهم سنة 2024.

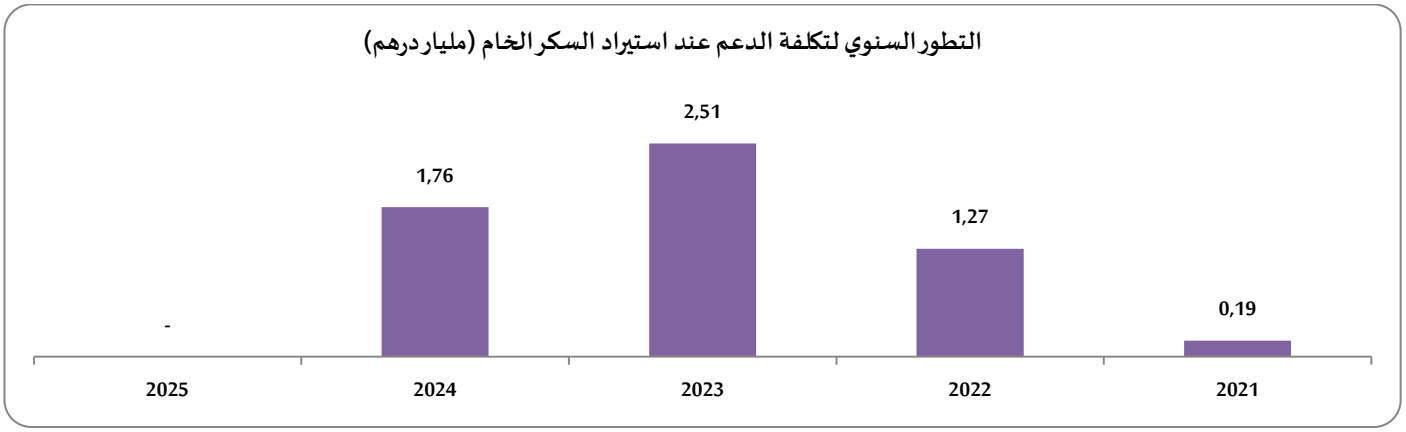

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

II.3. دعم سعر القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين

يعد القمح اللين من المواد الاستراتيجية بالنسبة للأمن الغذائي الوطني، بالنظر إلى دوره الأساسي في إنتاج الخبز، فضلاً عن الارتباط الوثيق للإنتاج الوطني بالظروف المناخية. وتدفع هذه الوضعية المغرب إلى اللجوء بانتظام إلى الاستيراد لاستكمال العرض المحلي، مما يجعل السوق الوطنية عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، فضلاً عن تطور تكاليف الشحن والطاقة والخدمات اللوجستيكية.

وخلال سنة 2026، لم تؤثر التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على أمن تزويد المملكة بالقمح اللين، باعتبار أن أهم مصادر الاستيراد لا تعتمد بشكل مباشر على مسارات الإمداد المتأثرة بالنزاع. وظلت التداعيات المسجلة ذات طابع غير مباشر، لاسيما من خلال ارتفاع الأسعار العالمية وتكاليف النقل والخدمات اللوجستيكية. ومن جهة أخرى، تشكل التوترات التي قد تؤثر على السوق الدولية للأسمدة عاملاً يستدعي اليقظة خلال المواسم الفلاحية المقبلة. وفي هذا السياق، يساهم الموسم الجيد للحبوب برسم 2026/2025، إلى جانب تعزيز عمليات تجميع المحصول، في تقوية قدرة السوق الوطنية على الصمود في مواجهة التقلبات.

وضماناً لتوفير القمح اللين والدقيق والخبز بأسعار في المتناول، يرتكز تدخل الدولة أساساً على آليتين. تتعلق الأولى بدعم الدقيق الوطني للقمح اللين، في إطار حصة سنوية محددة في 6,26 ملايين قنطار، فيما تهم الثانية دعم استيراد القمح اللين، الذي يتم تفعيله عندما تستدعي ظروف السوق الدولية ذلك، لاسيما من خلال تعليق الرسوم الجمركية، وعند الاقتضاء، تفعيل آلية للاسترداد على أساس سعر مرجعي محدد في 270 درهماً للقنطار.

II.1.3. الإنتاج الوطني و تحصيل الحبوب

◄ الإنتاج الوطني من الحبوب

لغ الإنتاج الوطني من الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2026/2025 حوالي 90 مليون قنطار، وفقاً لتقديرات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. ويتوزع هذا الإنتاج بين 44 مليون قنطار من القمح اللين، و21 مليون قنطار من القمح الصلب، و25 مليون قنطار من الشعير. ويمثل هذا المستوى ارتفاعاً بنسبة 109% مقارنة بالموسم الفلاحي 2025/2024، الذي اقتصر خلاله الإنتاج على 43 مليون قنطار.

ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ، بالأساس، إلى تحسن الظروف المناخية، التي تميزت بتساقطات مطرية أكثر وفرة وأحسن توزيعاً خلال الموسم، مما ساهم في تحسين نمو المزروعات بالمناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب. وقد شمل هذا الانتعاش مختلف أصناف الحبوب، مع تسجيل تحسن واضح في إنتاج كل من القمح اللين والقمح الصلب والشعير مقارنة بالموسم الفلاحي السابق.

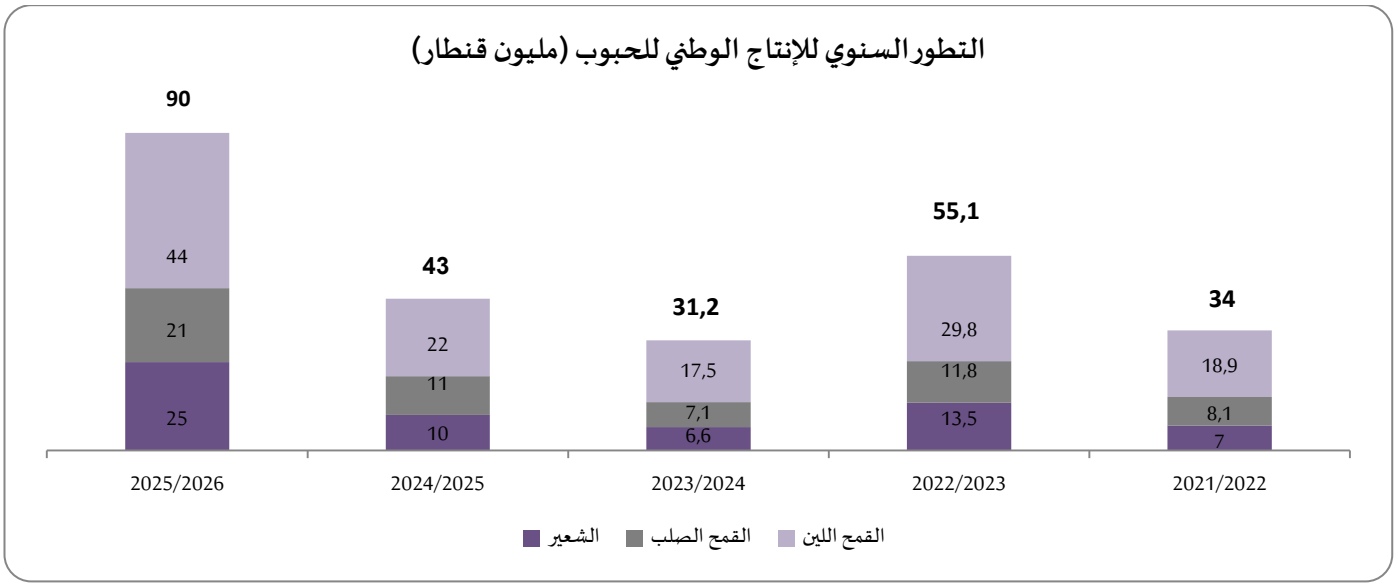

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

وفقاً لمعطيات المديرية العامة للأرصاد الجوية، تميز فصل الشتاء 2026/2025 بتساقطات مطرية استثنائية، حيث بلغ متوسط المعدل التراكمي على الصعيد الوطني حوالي 136 ملم، أي ما يقارب ضعف المعدل الاعتيادي لفصل الشتاء، البالغ 71 ملم. وبذلك، احتل هذا الموسم المرتبة الثالثة ضمن أكثر فصول الشتاء مطراً المسجلة بالمغرب منذ سنة 1981، بعد فصلي الشتاء لسنتي 2010 و1996. كما تميزت هذه الفترة بتساقطات ثلجية مهمة، فضلاً عن تسجيل عدد قياسي من الأيام الممطرة بعدد من مناطق المملكة.

وقد ساهمت هذه الظروف في تحسن ملحوظ للموارد المائية، من خلال تعزيز مخزون السدود، وتحسين رطوبة التربة، واستعادة الغطاء النباتي. كما أوجدت ظروفاً مواتية لنمو زراعات الحبوب وتطور باقي السلاسل الفلاحية.

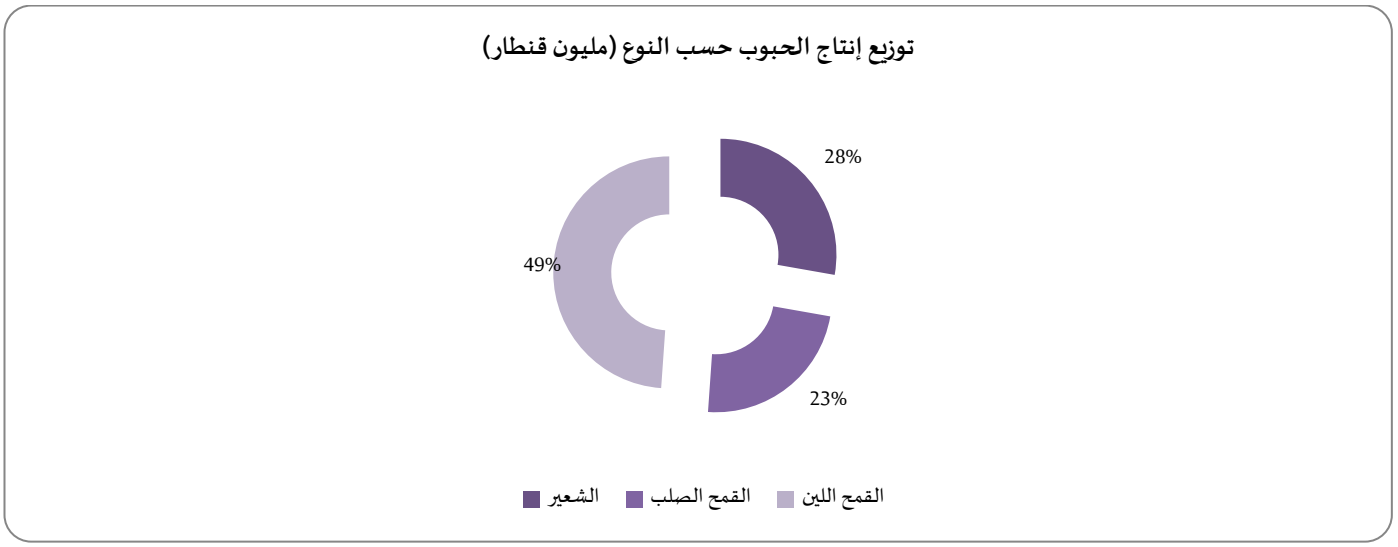

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

برسم الموسم الفلاحي 2026/2025، يتركز الإنتاج الوطني من الحبوب بدرجة كبيرة في أربع جهات، تتصدرها جهة الدار البيضاء-سطات بحصة تبلغ 29% من إجمالي الإنتاج الوطني، تليها جهة فاس-مكناس بنسبة 21%، ثم جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 16%، وجهة مراكش-آسفي بنسبة 13%. وبذلك، تستحوذ هذه الجهات الأربع مجتمعة على نحو 79% من إجمالي الإنتاج الوطني من الحبوب.

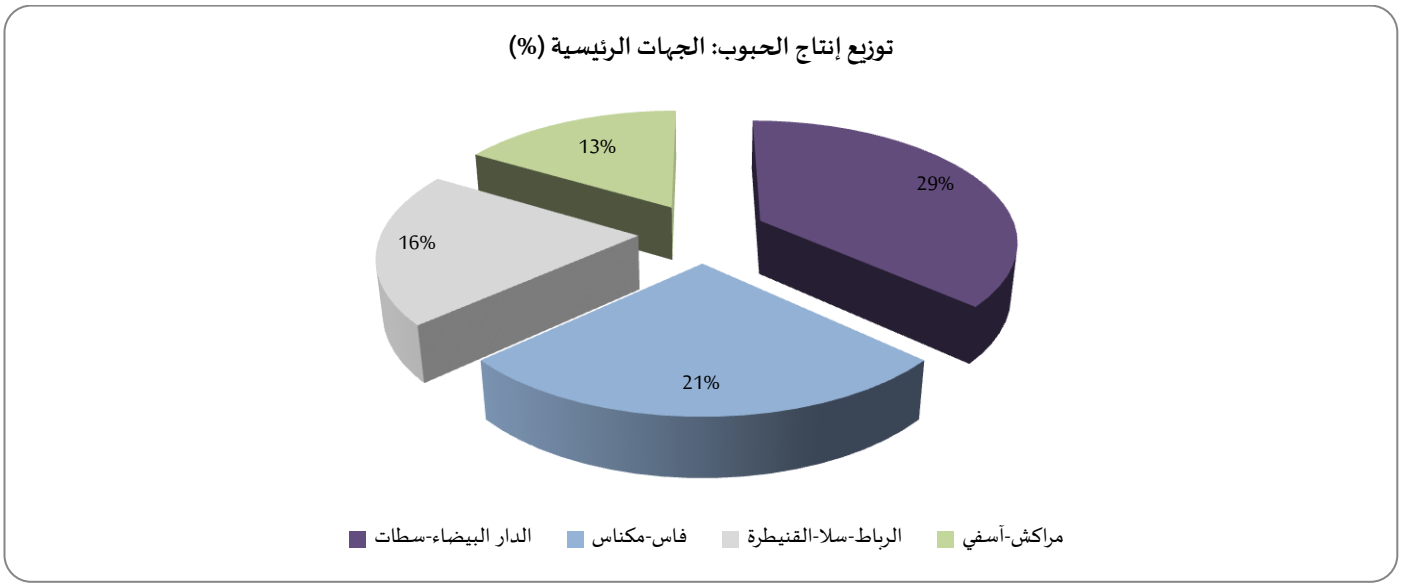

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

◄ المحصول الوطني من الحبوب

ضمانا لتسويق محصول الحبوب الوطني برسم سنة 2026 في ظروف ملائمة، وتعزيزا لقدرات التخزين الاستراتيجي، وضعت الحكومة منظومة للدعم يشرف على تنفيذها المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

- تنص هذه المنظومة على تحديد ثمن مرجعي مستهدف قدره 280 درهماً للقنطار بالنسبة للقمح اللين الوطني المستوفي لمعايير الجودة المعمول بها، مع مراعاة تطور الأسعار في السوقين الوطنية والدولية. ويشمل هذا الثمن مجموع التكاليف والرسوم والهوامش، بما في ذلك مصاريف نقل القمح اللين إلى المطاحن الصناعية؛
- تم تحديد فترة التسويق المكثف للمحصول ما بين فاتح يونيو و31 غشت 2026؛
- بهدف تشجيع تجميع القمح اللين الوطني، تنص المنظومة على الإبقاء على منحة الخزن، المحددة في 2,50 درهم للقنطار عن كل فترة تخزين مدتها خمسة عشر يوماً بالنسبة للقمح اللين من محصول سنة 2026، وذلك لفائدة هيئات التخزين وإلى غاية 31 دجنبر 2026؛
- كما تنص المنظومة على منح دعم للتخزين قدره 3 دراهم للقنطار عن كل فترة مدتها خمسة عشر يوماً لفائدة هيئات التخزين، بهدف تشجيع تكوين مخزون استراتيجي يتم الاحتفاظ به لمدة لا تقل عن شهرين. ويستمر صرف هذا الدعم إلى غاية 31 يناير 2027؛
- التكفل بمصاريف نقل القمح اللين الحر نحو الأقاليم البعيدة، ولاسيما ورزازات والرشيدية وكلميم؛
- إمكانية تنظيم طلبات عروض لاقتناء القمح اللين الموجه لتزويد المطاحن المنتجة للدقيق الوطني المدعم.

وتجدر الإشارة إلى أنه، إلى غاية متم غشت 2026، بلغت كمية القمح اللين التي تم تجميعها من طرف مهنيي القطاع حوالي 6,5 مليون قنطار.

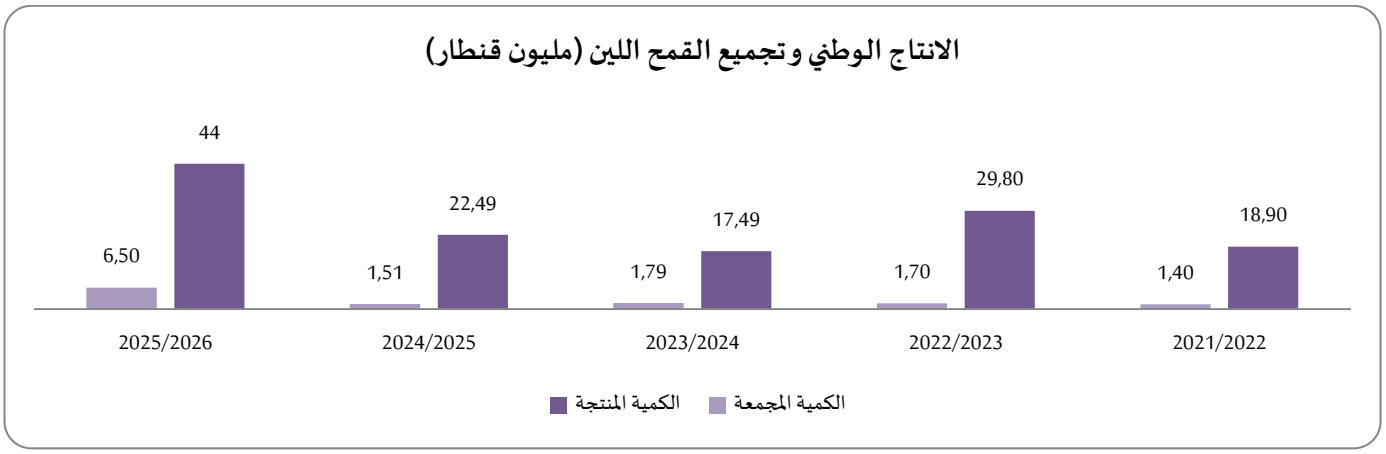

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

2.3.II. واردات الحبوب

خلال الموسم الفلاحي 2026/2025، بلغت الواردات الوطنية من أهم أصناف الحبوب حوالي 105,69 ملايين قنطار، مسجلة ارتفاعاً بنحو 7% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق، الذي بلغت خلاله نحو 99 مليون قنطار. ويعكس هذا الارتفاع استمرار حاجيات السوق الوطنية من الإمدادات، رغم التحسن الملحوظ الذي سجله الإنتاج الوطني من الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2026/2025.

ويظل القمح اللين مستحوذاً على الحصة الأكبر من بنية الواردات، بحجم بلغ 51 مليون قنطار، أي ما يقارب 48% من إجمالي الواردات. وتأتي الذرة في المرتبة الثانية بحجم بلغ 36,7 مليون قنطار، بما يمثل حوالي 35% من مجموع الواردات، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 24% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. كما بلغت واردات القمح الصلب 12,5 مليون قنطار، في حين سجلت واردات الشعير تراجعاً ملحوظاً، منتقلة من 9,2 ملايين قنطار إلى 5,51 ملايين قنطار، أي بانخفاض يناهز 40%.

ويفسر هذا التوزيع، بالأساس، بالأهمية الهيكلية للقمح اللين في تلبية الاحتياجات الوطنية من الدقيق والخبز، فضلاً عن الدور المهم للذرة في تغذية الماشية. أما التراجع الملحوظ في واردات الشعير، فيندرج في سياق اتسم بانتهاء البرامج الاستثنائية المرتبطة بتداعيات الجفاف وإعادة تكوين القطيع، وتحسن المراعي بفضل التساقطات المطرية المسجلة، إلى جانب إرساء برنامج الدعم المباشر الموجه لمربي الماشية.

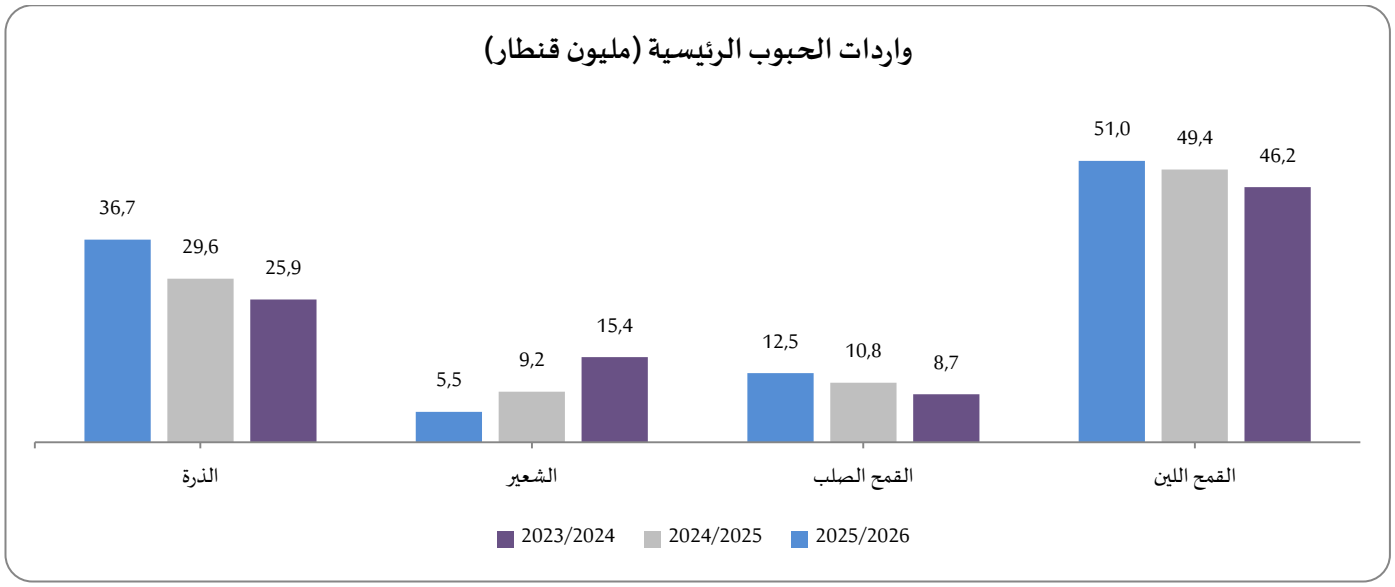

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ مصادر استيراد الحبوب والقمح اللين

خلال الموسم الفلاحي 2026/2025، تم تأمين واردات المملكة من الحبوب انطلاقاً من ثلاثة عشر بلداً مورداً. وعززت فرنسا موقعها كأول مورد للمملكة، بحصة بلغت 37% من إجمالي الكميات المستوردة، متقدمة على كل من البرازيل والأرجنتين، اللتين استحوذت كل منهما على 17% من إجمالي الإمدادات.

ويظهر توزيع الواردات حسب نوع الحبوب درجة عالية من التركز على مستوى مصادر التزود. فقد استأثرت كندا بكامل واردات القمح الصلب، في حين ظلت فرنسا المورد الرئيسي للقمح اللين، بحصة بلغت 69% من إجمالي الكميات المستوردة. أما بالنسبة للذرة، فقد تركزت الإمدادات أساساً على البرازيل بنسبة 51%، والأرجنتين بنسبة 28%، والولايات المتحدة

الأمريكية بنسبة 21%. وفيما يتعلق بالشعير، احتلت فرنسا كذلك مكانة مهيمنة، بحصة بلغت 73% من الكميات المستوردة.

◄ الكميات المستوردة من القمح اللين سنة 2025

خلال سنة 2025، بلغت واردات القمح اللين حوالي 49 مليون قنطار، مع تباين شهري في وتيرتها بحسب حاجيات السوق الوطنية. وبلغت هذه الواردات أعلى مستوى لها خلال شهر مارس، بنحو 7,88 ملايين قنطار، قبل أن تتراجع إلى 1,62 مليون قنطار في ماي، تزامناً مع انطلاق تسويق المحصول الوطني، ثم تستأنف ارتفاعها خلال فصل الصيف. ويعكس هذا التطور تكييف وتيرة المشتريات الخارجية مع حاجيات المطاحن، ومستويات المخزون، وظروف السوق الدولية.

التطور الشهري للواردات الوطنية من القمح اللين سنة 2025 (مليون قنطار)

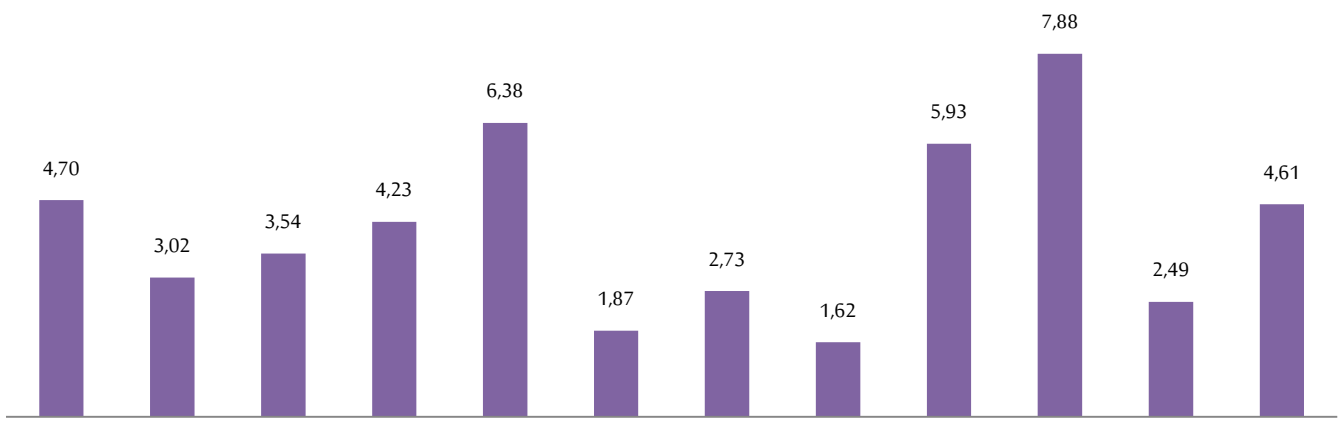

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ الكميات المستوردة من القمح اللين خلال يناير-غشت 2026

خلال النصف الأول من سنة 2026، بلغت الواردات الوطنية من القمح اللين حوالي 18,10 مليون قنطار. فبعد تراجعها من 4,94 ملايين قنطار في يناير إلى 3,14 ملايين قنطار في مارس، عادت هذه الواردات إلى الارتفاع خلال شهر أبريل لتبلغ 4,01 ملايين قنطار، قبل أن تتراجع بشكل حاد إلى 1,65 مليون قنطار في ماي، ثم تتوقف ابتداءً من شهر يونيو.

ويعزى هذا التطور إلى دخول رسوم الاستيراد حيز التطبيق خلال فترة تجميع المحصول الوطني، وذلك بهدف تشجيع تسويق الإنتاج الوطني.

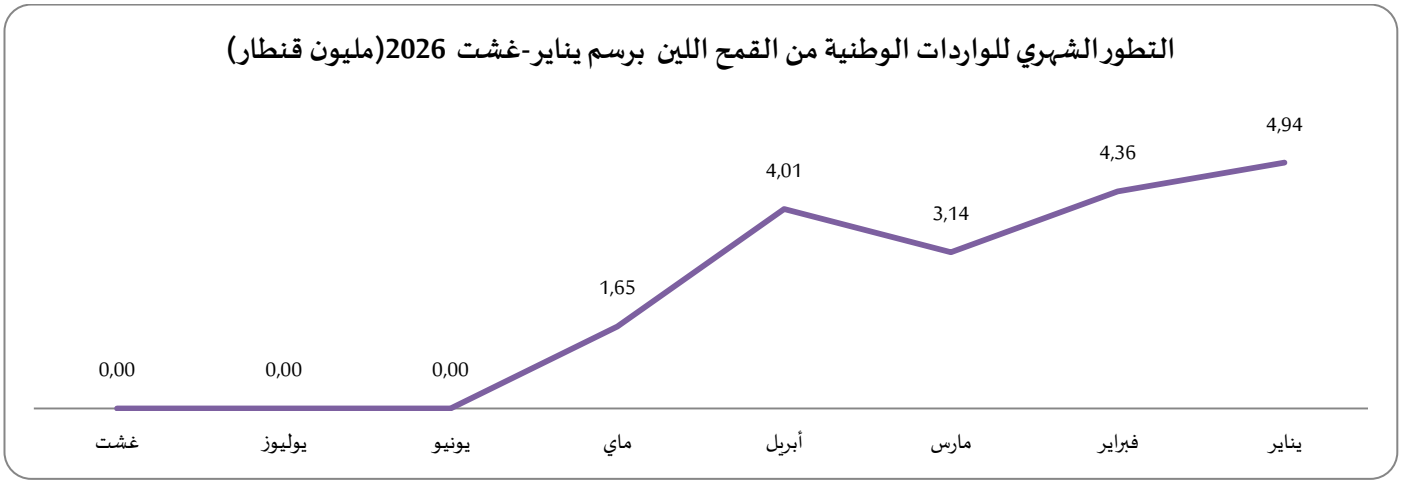

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ تطور الرسوم الجمركية المطبقة على واردات القمح اللين

ضماناً للتوازن بين حماية الإنتاج الوطني وتأمين تزويد السوق بالقمح اللين، تعمل الدولة على تكييف مستوى الرسوم الجمركية وفقاً لتطور الأسعار في الأسواق الدولية، وكذا للظرفية السائدة في السوقين الوطنية والدولية.

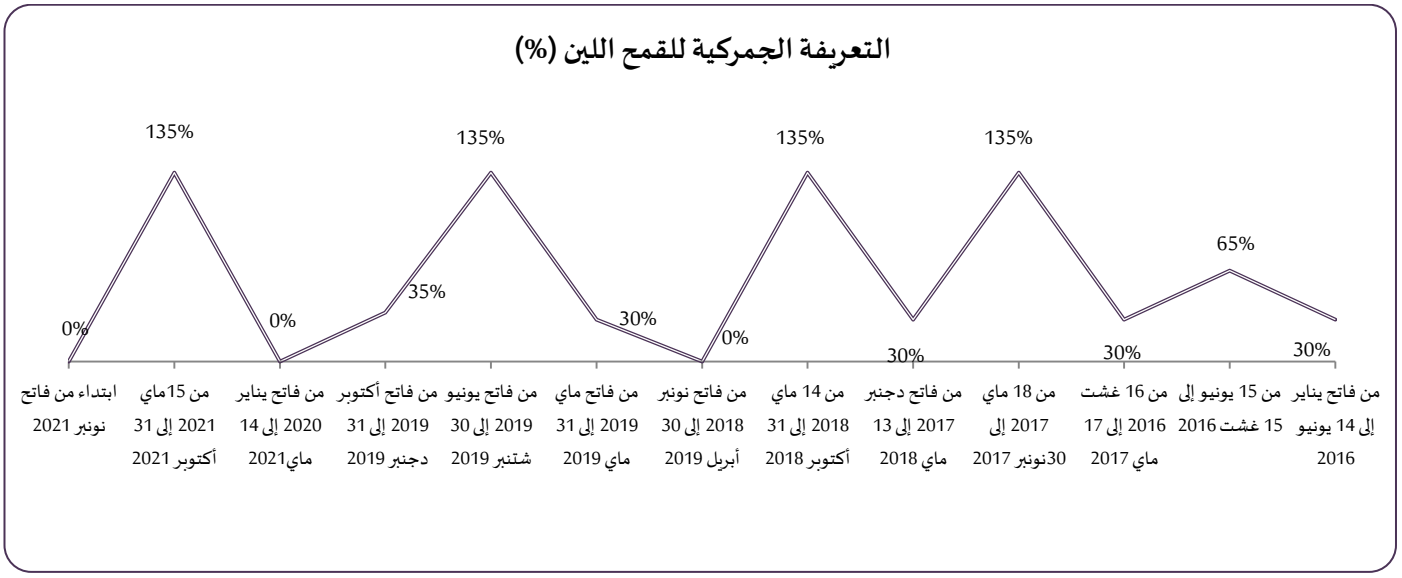

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II.3.3. الصناعات التحويلية للحبوب

برسم الموسم الفلاحي 2026/2025، بلغ حجم الحبوب المسحوقة من طرف المطاحن الصناعية حوالي 58,48 مليون قنطار، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 1,9% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. وبالقياس إلى طاقة سنوية للسحق تقدر بحوالي 105 ملايين قنطار، يعادل هذا الحجم معدل استغلال في حدود 55,7% من إجمالي الطاقات الصناعية المتاحة.

ويستحوذ القمح اللين على الجزء الأكبر من نشاط السحق، بحجم بلغ حوالي 47,95 مليون قنطار، أي ما يقارب 82% من إجمالي حجم الحبوب المسحوقة. كما سجل هذا الحجم تراجعاً طفيفاً بنسبة 2,1% مقارنة بالموسم الفلاحي 2025/2024.

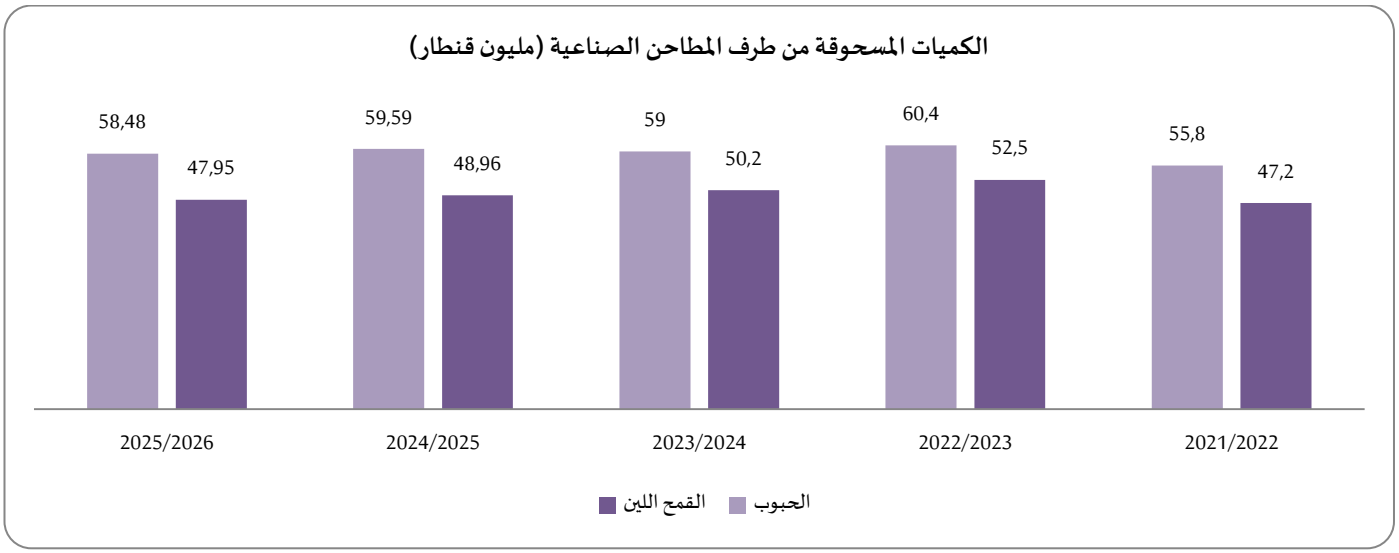

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II.4.3. وضعية نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين

بلغت تكلفة دعم القمح اللين الوطني والدقيق الوطني للقمح اللين حوالي 1,1 مليار درهم عند متم سنة 2025. وتشمل هذه النفقات أساساً دعم المطاحن الصناعية، ومصاريف نقل الدقيق الوطني للقمح اللين، إضافة إلى منح التخزين وطلبات العروض، التي تهدف إلى ضمان انتظام التموين واستقرار السوق الوطنية. وتتوزع هذه التكلفة كما يلي:

- **دعم المطاحن الصناعية**: بلغت تكلفته 0,78 مليار درهم برسم السنة المالية 2025 ;
- **مصاريف النقل**: تواصل الدولة التكفل بمصاريف نقل الدقيق الوطني للقمح اللين من المطاحن الصناعية إلى المراكز المستفيدة، حيث بلغت هذه المصاريف 0,23 مليار درهم سنة 2025 ;
- **منحة التخزين**: تتمثل في منح دعم محدد في 2,50 درهم للقنطار عن كل فترة تخزين مدتها خمسة عشر يوماً بالنسبة للقمح اللين من الإنتاج الوطني، وذلك لفائدة هيئات التخزين الحاصلة على ترخيص صحي مسلم من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. وقد بلغت الكلفة المرتبطة بهذه المنحة 15 مليون درهم سنة 2025، مقابل 6 ملايين درهم سنة 2024 ;
- **طلبات العروض لتموين المطاحن الصناعية بالقمح اللين الموجه لإنتاج الدقيق الوطني للقمح اللين**: بلغت التكلفة المرتبطة بهذه الطلبات 62 مليون درهم سنة 2025.

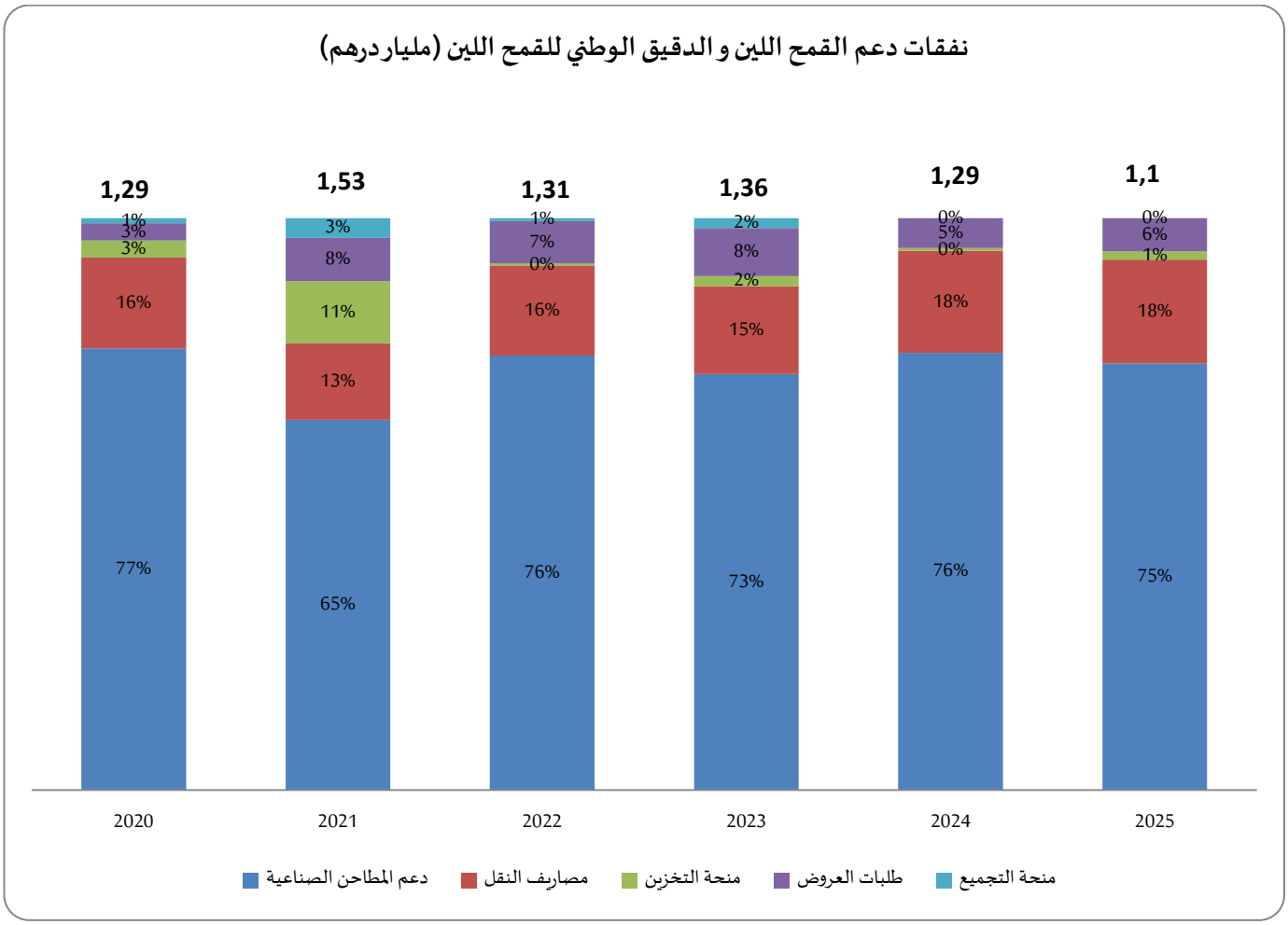

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II.4. التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2026

في سياق دولي شديد التوتر، اتسم باستمرار الأزمة في منطقة الشرق الأوسط، والاضطرابات التي طالت مسالك الإمداد الاستراتيجية، فضلاً عن التقلبات الحادة في أسعار المنتجات الطاقية والمواد الأولية، واصلت الدولة التزامها بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين واستقرار الأسعار في السوق الداخلية.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ مجموعة من التدابير للحد من تأثير تقلبات الأسواق الدولية على أسعار المواد الأساسية، ولاسيما من خلال مواصلة العمل بآليات الدعم والمقاصة. وبالموازاة مع ذلك، وفي ظل ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاساتها على تكاليف الاستغلال، تمت إعادة تفعيل آلية الدعم الاستثنائي الموجه لقطاع النقل الطرقي، بهدف مواكبة المهنيين والحد من انعكاسات هذه التوترات على تعرفة النقل، وعلى أسعار الاستهلاك بشكل عام.

II.4.1. مواصلة دعم أسعار المواد المدعمة عند الاستهلاك

غاز البوتان: بلغ متوسط الدعم المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً حوالي 61,79 درهماً برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، وذلك في ظل متوسط سعر بلغ 611 دولاراً للطن.

وتحت تأثير تداعيات الحرب، ارتفع متوسط الدعم إلى حوالي 70 درهماً للقنينة، مقابل متوسط قدره 49 درهماً قبل اندلاعها. وبناءً على ذلك، من المرتقب أن تبلغ كلفة المقاصة المرتبطة بدعم أسعار غاز البوتان، إلى غاية متم غشت 2026، حوالي 9 مليارات درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4,95% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة؛

السكر المكرر: على أساس دعم جزافي تمنحه الدولة لاستهلاك السكر، محدد في 3,67 دراهم للكيلوغرام، من المرتقب أن تبلغ كلفة دعم استهلاك السكر المكرر، برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، حوالي 2,7 مليار درهم؛

الدقيق الوطني من القمح اللين : من المتوقع أن تناهز التكلفة المرتبطة بالدقيق الوطني للقمح اللين 0,8 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026؛

تموين الأقاليم الجنوبية: بلغت الكلفة المرتبطة بمواصلة دعم بعض المواد الغذائية لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية حوالي 64 مليون درهم، برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026.

II.4.2. مواصلة تفعيل أنظمة الدعم عند استيراد السكر الخام و القمح اللين

السكر الخام : سجل سعر السكر الخام تراجعاً ملحوظاً، مما أفضى إلى تسجيل مبالغ مسترجعة لفائدة الدولة برسم عمليات الاستيراد. واستناداً إلى المعطيات المتوفرة حالياً، من المرتقب أن يبلغ إجمالي المبلغ الواجب إرجاعه لفائدة الدولة حوالي 0,7 مليار درهم، برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026؛

القمح اللين المستورد: مكن التراجع المسجل في الأسعار العالمية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026 من الإبقاء على السعر عند الاستيراد دون السعر المستهدف المحدد في 270 درهماً للقنطار. وبناءً على ذلك، لم تستدعِ هذه الوضعية اللجوء إلى آلية الدعم عند الاستيراد خلال هذه الفترة.

II.4.3. دعم النقل الطرقي

استجابةً للارتفاع الكبير في أسعار الغازوال، أعادت الحكومة تفعيل آلية الدعم الاستثنائي لفائدة مهنيي النقل الطرقي. وقد بلغ إجمالي الدعم المعبأ 2,488 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2026.

II.5.الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027

ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي قدره 19,4 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

تضع وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية
تحت اشارتكم مجموعة من قنوات
التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma